٣٤

الحدود المتنازع عليها:
النزاع المستمر حول الحدود بين السودان وجنوب السودان

إعداد جوشوا كريز

NORWEGIAN MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS

MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS OF DENMARK

DEPARTMENT OF STATE · UNITED STATES OF AMERICA ·

حقوق النشر والتأليف

نشرت في سويسرا من قبل مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

© مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية، جنيف ٢٠١٥
تم نشرها للمرة الأولى في تموز/ يوليو ٢٠١٥
الترجمة بالعربية في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥

جميع الحقوق محفوظة. ولا يسمح باقتباس أو إستنساخ أي جزء من هذا المنشور او تخزينه في نظام إسترجاع المعلومات، أو نقله في أي شكل من الأشكال وبأي وسيلة دون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، أو وفقاً لما يجيزه القانون ذي الصلة بشكل معلن، أو بموجب الشروط المتفق عليها مع المنظمة المختصة باستنساخ الرسوم البيانية. وينبغي إرسال أية استفسارات تتعلق بالاستنساخ خارج نطاق ما ورد أعلاه، إلى مدير المطبوعات، مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، وذلك إلى العنوان التالي:
مشروع مسح الأسلحة الصغيرة
المعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية

Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
Maison de la Paix, Chemin Eugène-Rigot 2E, 1202 Geneva, Switzerland

محرر السلسلة: إميل لوبرون Emile LeBrun
محرر النسخة ألكس بوتر (alex.potter@mweb.co.za)
المدقق اللغوي دونالد ستراتشان Donald Strachan (stracd@yahoo.com)
رسم الخرائط من قبل جيليان لوف Jillian Luff (www.mapgrafix.com)
تجهيز الحروف للطبع في Optima و Palatino من قبل ريك جونز
Rick Jones (rick@studioexile.com)
تم الطبع في nbmedia في جنيف، سويسرا
978-2-940548-15-6 ISBN

This is an Arabic translation of HSBA Working Paper 34, *Contested Borders: Continuing Tensions over the Sudan- South Sudan Border.*

المحتويات

الخرائط ٤
قائمة بالمختصرات ٥
١. المقدمة والاستنتاجات الرئيسية ٦
٢. المفاوضات حول الحدود ١١
حدود عام ١٩٥٦ ١١
الإدعاءات والإدعاءات المضادة ١٣
التحكيم الدولي ١٤
الوضع الحالي للمفاوضات حول الحدود ١٥
٣. المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح ١٨
الخلفية ١٨
بعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها ٢٣
الخط المركزي ٢٨
الجانب الاقتصادي للمنطقة الحدودية ٣٣
المواقع العسكرية ٣٦
الآفاق المستقبلية للمنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح ٣٩
٤. أبيي ٤٠
تمهيد ٤٠
استفتاء دينكا نقوك عام ٢٠١٣ ٤٤
المواجهات بين المسيرية ودينكا نقوك ٤٩
٥. منطقة الـ ١٤ ميل ٥١
تمهيد ٥١
الوضع الراهن المتحول باستمرار ٥٤
٦. الاستنتاج ٥٩
الهوامش ٦١
المراجع ٦٣

الخرائط

الخريطة رقم ١ المناطق المتنازع عليها على الحدود بين السودان وجنوب السودان
الخريطة رقم ٢ المنقطة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح
الخريطة رقم ٣ القوات العسكرية في المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح
الخريطة رقم ٤ أبيي
الخريطة رقم ٥ منطقة الـ ١٤ ميل

المختصرات

مفوضية استفتاء منطقة أبيي	AARC
لجنة الرقابة المشتركة لأبيي	AJOC
الاتحاد الافريقي	AU
الفريق الفني لبرنامج الحدود التابع للاتحاد الأفريقي	AUBP-TT
لجنة التنفيذ رفيعة المستوى للاتحاد الافريقي حول السودان	AUHIP
اتفاقية السلام الشامل	CPA
الحكومة السودانية	GoS
حكومة جمهورية جنوب السودان	GRSS
الهيئة الحكومية للتنمية	IGAD
الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها	JBVMM
حركة العدل والمساواة	JEM
الآلية السياسية والأمنية المشتركة	JPSM
حزب المؤتمر الوطني	NCP
مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الافريقي	PSC
القوات المسلحة السودانية	SAF
المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح	SDBZ
الجيش الشعبي لتحرير السودان	SPLA
الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة	SPLA-IO
الحركة الشعبية لتحرير السودان	SPLM
الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان	SPLM/A
الجبهة الثورية السودانية	SRF
جنيه جنوب السودان	SSP
اللجنة الفنية للحدود	TBC
الأمم المتحدة / بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور	UNAMID
قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي	UNISFA
بعثة الأمم المتحدة في السودان	UNMIS
بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان	UNMISS

١. المقدمة والاستنتاجات الرئيسية

مضى الآن أكثر من ثلاث سنوات على انفصال جنوب السودان عن السودان، ومع ذلك لم يتم التوصل لإتفاق بشأن الحدود التي تفصل البلدين والبالغ طولها ٢,٠١٠ كم. وكذلك بالرغم من حقيقة أن الدولتين قد التزمتا مرارا بإنشاء منطقة حدودية آمنة منزوعة السلاح ، ما تزال الحدود تشهد تواجداً عسكرياً والتجارة معطلة ويستمر تعرض الرعاة الشماليون الذين يهاجرون موسميا إلى جنوب السودان للمضايقات على جانبي الحدود.

ومنذ بداية النزاع في جنوب السودان في شهر ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣، فإن المنطقة الحدودية قد صارت هي الموقع الذي تتقاطع فيه الحربين الأهليتين[١]. ولقد قام الجيش الشعبي لتحرير السودان –في المعارضة، وهو حركة التمرد الرئيسية في جنوب السودان، باستخدام أعضاء ميليشيات تم تجنيدهم من مجموعات الرعاة في الشمال، كما أنه قد تلقى دعما من الحكومة السودانية. الأمر الذي يعد استئنافاً لديناميكية النزاع في الحرب الأهلية الثانية التي كانت الحكومة السودانية أثناءها تقوم بزعزعة الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان عن طريق خلق انقسامات في صفوف المتمردين ثم تنكر تورطها في الإشتباكات التي تعقب ذلك[٢]. ولقد قاتلت حركة العدل والمساواة إلى جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان في المواجهات التي وقعت في جنوب السودان ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان– في المعارضة، وذلك بالرغم من الادعاءات المتكررة الصادرة من هذه المجموعة المتمردة بخلاف ذلك[٣]. وتعتبر حركة العدل والمساواة جزءا من الجبهة الثورية السودانية، وهي منظمة تمثل وعاء جامع للفصائل العسكرية التي تقاتل ضد القوات المسلحة السودانية في الحرب الأهلية الدائرة في السودان. وهذه التحالفات تشير إلى المدى الذي بلغه المتمردين الحاليين في السودان وجنوب السودان كجزأ من مجموعة ديناميكيات معقدة في المنطقة الحدودية لا تشغر الإطار المرجعي لسياسة الدولة سوى على نحو ظرفي.

وتجري المجموعات التي تعيش في المنطقة الحدودية تغييرات استراتيجية في تحالفاتها مع فصائل عسكرية شتى، الأمر الذي يعتبر جزءا من عملية سياسية معقدة تؤثر على العلاقة بين الدولتين[٤]. وفي المفاوضات على الحدود هناك الكثير مما يمثل خطراً لكلا الدولتين في المفاوضات، الأمر الذي يجعل هذه الولاءات ذات نتائج أكبر بالنسبة للسودان ولجنوب السودان. أولا، تحتوي المنطقة الحدودية على احتياطيات نفطية وأراض زراعية[٥]. ثانيا، تحتوي على موارد أساسية للرعي بالنسبة لمجموعات الرعاة

على كلا جانبي الحدود، وتعتبر هذه المجموعات أنصارا سياسيين مهمين لحكومتي كل من جوبا والخرطوم المجابهتين بنزاعات. فالمواجهات التي جرت إبان فترة ٢٠١٣-٢٠١٤ في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في السودان وفي ولايتي الوحدة وأعالي النيل في جنوب السودان تعني أنه من المستبعد قيام أي من البلدين بالتنازلات المطلوبة من أجل الوصول إلى اتفاق حول تعيين الحدود، وذلك نسبة للأهمية القصوى التي يوليها كلا الجانبين لاعتبارات الأمن الداخلي، فكلاهما لا يرغب في كسب عداء مجتمعات حدودية مسلحة ترى أن تعيين الحدود يشكل تهديدا لإمكانية وصولهم إلى مراعي موسمية.

ومسألة الموضع الذي يجب أن تكون فيه الحدود بين البلدين ازدادت تعقيداً نتيجة للمفاوضات حول نوع الحدود المطلوب. هذا والمنطقة الحدودية تعيش فيها أعداد تبعث على الحيرة من مجموعات الرعاة الذين ينتقلون بين البلدين عبر مسارات رعي مرنة لا تمت سوى بصلة ضئيلة للحدود القومية (حتى ولو كانت هذه الأخيرة محددة بوضوح). ومنذ عام ٢٠١١، واجه كل من السودان وجنوب السودان المهمة بالغة الصعوبة المتمثلة في إنشاء حدود على قدر كاف من الثبات لتعيين أراض كلا الدولتين بشكل مطلق وعلى قدر كاف من المرونة بحيث تسمح للمجموعات المهاجرة بالحفاظ على أسلوب حياتهم. وبعد عقود من الحرب، فإن اتفاق على الحدود بين الشمال والجنوب ليس ببساطة حول تحديد الرقعة الجغرافية للدولتين، ولكن حول نوع العلاقة بينهما في المستقبل – وهذه مسألة شديدة الأهمية بالنسبة لأهالي المنطقة الحدودية. وفي الوقت الحالي يخشى هؤلاء، وهم من استخدمتهم الدولة السودانية لعقود من الزمن كجزء من قوات شبه عسكرية، من أن يتخلى عنهم من كان داعماً لهم في ما مضى .

ومنذ شهر يوليو/ تموز ٢٠١١ وإعلان جنوب السودان لاستقلاله رسميا، ظلت الحدود موسومة بالمواجهات، حيث حاول كل من الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني كسب مساحات أكبر من الأراضي في ساحة القتال ليتم ترجمتها لاحقا إلى مكاسب على طاولة المفاوضات. فالنقاشات حول الموقع النهائي للحدود ووضعيتها المؤقتة تعتبر مؤطرة بشكل أساسي بمخاوف الأمن الداخلي لكلا البلدين. ومنذ تأسيس الجبهة الثورية السودانية في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١، أدت مكاسبها العسكرية المبهرة في شمال وجنوب كردفان إلى تركيز اهتمام الحكومة السودانية على الروابط بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجبهة الثورية السودانية، التي تعمل عبر الحدود الشمالية- الجنوبية. فالحافز المركزي من وراء تأسيس الحكومة السودانية للمنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح هو قطع خطوط امداد الجبهة الثورية السودانية من جنوب السودان.

ولقد ادعت حكومة جمهورية جنوب السودان محقة أن القوات المسلحة السودانية تواصل رعاية المتمردين العاملين في جنوب السودان حتى وقت متأخر من شهر اكتوبر/ تشرين أول ٢٠١٣ [٦]. ولذا فإن

الوضع الأمني في المنطقة الحدودية يعتبر أيضا مصدرا لإهتمام حكومة جمهورية جنوب السودان. هذا والنزاع الداخلي في كل من ولاية الوحدة وأعالي النيل الذي بدأ في شهر ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣ يعكس تقريبا إنقسامات الجيش الشعبي لتحرير السودان التي تعود إلى حقبة الحرب الأهلية الثانية. وتهدد هذه النزاعات سيطرة حكومة جمهورية جنوب السودان على حقول نفط مهمة في كلا الولايتين وأفضت مرة أخرى إلى خلق منطقة حدودية مقسمة بين صنوف شتى متحولة من الفاعلين العسكرية المتنافسين[٧].

على مدى السنوات الأربع المنصرمة، ظل التقدم المحرز في المفاوضات حول الحدود يتبع بشكل وثيق التطورات التي تطرأ على الوضع الأمني الداخلي في كلا البلدين. ففي الأوقات التي كانت فيها العلاقة بين الدولتين ودية، أزالت حكومة السودان حواجزها الحدودية وازداد حجم التجارة، وشهدت أوقات تدهور العلاقات بين الدولتين فرض حكومة السودان للحواجز الحدودية، مما أدى إلى تبعات خطيرة على مجتمعات جنوب السودان في المنطقة الحدودية التي تعتمد على التجارة مع السودان. وتعتبر المنطقة الحدودية كذلك المكان الذي استخدمت فيه كلا البلدين القوات العسكرية والميليشيا لزعزعة استقرار بعضهما البعض. وبالتالي فمن غير الممكن فصل المفاوضات حول منطقة الحدود عن الوضع الأمني سواء كان بين البلدين أو – وبذات الأهمية- داخل كل منهما، وإنشاء نطاق حدودي مستقر بحدود معينة ومرسمة يظل إحتمالاً ضئيلاً ما لم يتم التوصل إلى حل للوضع الأمني في كلا البلدين.

وتعتبر المخاطر العسكرية والسياسية الكبيرة للمفاوضات حول المنطقة الحدودية السودانية جزءا من السبب جعل المفاوضات حول الحدود النهائية بين السودان وجنوب السودان لا تحرز تقدماً منذ عام ٢٠١١. وبدلا من ذلك، غرقت هذه المفاوضات في مستنقع الشكليات الإجرائية مع محاولة كلا البلدين كسب تفوق تكتيكي قصير الأجل من خلال التنازع على تفاصيل الاتفاقية. ومنذ عام ٢٠١٢، ظل هناك القليل من النقاش حول الحدود النهائية بين البلدين وتحول تركيز المفاوضات بدلا عن ذلك إلى إنشاء منطقة حدودية آمنة منزوعة السلاح مؤقتة. وأدى استمرار المواجهات وتجييش منطقة الحدود إلى إحباط المفاوضات حول هذه المنطقة. ولا يلتزم أي طرف بشكل خاص بتأسيس المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح وبدلا من ذلك يتعاملون مع المفاوضات بإعتبارها طريقة لكسب تفوق سياسي على الخصم. والاتفاقات التي تم التوصل إليها في أديس أبابا بشأن المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح تؤثر على الأوضاع في المنطقة الحدودية، ولكن نادرا ما يكون ذلك التأثير بالطريقة التي تتضمنها الاتفاقات. وبدلا من ذلك، تفتح المفاوضات المجال لفرصة سياسية بحيث أن الاتفاق على عدم التجييش قد يؤدي إلى زيادة التجييش.

وتركز ورقة العمل هذه على التطورات في المنطقة الحدودية بدءا من شهر يوليو/ تموز ٢٠١٣ إلى سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤[٨]. ومن بين الاستنتاجات التي خلصت إليها ما يلي:

- تجري المماطلة في المفاوضات حول الموقع النهائي للحدود منذ بداية عام ٢٠١٣، ومن غير المرجح أن تستأنف في المستقبل القريب. وفي الواقع، لدى كلا البلدين مصالح مكتسبة من عدم الاتفاق على حدود نهائية. وحتى هذا التاريخ، فإن الطرفين ظلا يستخدمان المفاوضات حول الحدود كأسلحة في مفاوضات أخرى.
- منذ منتصف عام ٢٠١٣، انتقل تركيز المفاوضات الدبلوماسية من الموقع النهائي للحدود إلى تأسيس وموضع المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح "المؤقتة". وعلى الرغم من أن كلا الطرفين التزما مرارا بإنشاء منطقة منزوعة السلاح، إلا أن الحدود تظل مجيشة (See Small Arms Survey, 2014b).
- واعتبارا من شهر سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤، فإن التطبيق الكامل للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها ، والتي يفترض أن تتحقق من خلو الحدود من المظاهر العسكرية، يعتبر متأخرا من الجدول الزمني المقرر له ب ١٥ شهرا، إذ لا تمتلك القوة المحدودة التي تم تشكيلها القدرة على القيام بدوريات أرضية، ومن أصل أربع قواعد مخطط لها، هناك قاعدتين فقط تحت التشييد. وحتى تاريخه، لم تتمكن من تحديد مدى التجييش الحاصل في المنطقة الحدودية.
- حتى وإن تمكنت الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها من تحقيق قدراتها التشغيلية الكاملة، فإنها لا تمتلك قوات كافية لرصد الحدود. كما ان المتطلبات المفروضة على الآلية، والمتمثلة في تقديم إنذار لكلا الجيشين قبل القيام بدوريات وأن تحصل على موافقة مسبقة قبل القيام باستطلاع جوي، تؤدي إلى تقويض فعاليتها المحتملة.
- نظرا للنزاع المسلح في السودان في ولايات كل من جنوب كردفان والنيل الأزرق ودارفور، وفي جنوب السودان في ولايتي الوحدة وأعالي النيل، فلا ترغب أي من الدولتين في سحب قواتها من المواقع الاستراتيجية الحساسة في المنطقة الحدودية.
- في أبيي، أدى اغتيال الرئيس الأبرز لدينكا نقوك، كول دينغ كول في مايو/ ايار ٢٠١٣ إلى تدمير العلاقة الهشة أصلا بين عرب المسيرية ودينكا نقوك. ورفض مجتمع دينكا نقوك لاحقا مناقشة تشكيل ادارة مشتركة في المنطقة إذا تضمنت أعضاء من المسيرية أو من يتم تعيينهم لدوافع سياسية سودانية.

- لم يؤد استفتاء دينكا نقوك أحادي الجانب الذي أجري في أبيي في شهر اكتوبر/ تشرين أول ٢٠١٣ إلى تغيير الديناميكية السياسية في المنطقة وأخفق في الحصول على دعم قومي، أو اقليمي، أو دولي. وتراجعت أهمية مسألة أبيي، إلى جانب مسألة المنطقة الحدودية، نظرا للأزمة العسكرية والسياسية في السودان وجنوب السودان.
- على الرغم من وجود قوات من كلا البلدين في المنقطة الحدودية، فقد كانت هجرة الرزيقات إلى شمال بحر الغزال في موسم ٢٠١٣ – ٢٠١٤ هي الأكثر نجاحا من بين كافة الهجرات الشمالية إلى داخل المنطقة الحدودية. وكاستثناء للتوجه العام، تستمر التجارة عبر الحدود بين شرق دارفور وشمال بحر الغزال.
- وتظل العديد من المنافذ الحدودية بين البلدين مغلقة، مما يضر باقتصاد الولايات المتأثرة على جانبي الحدود، وخاصة ولايات جنوب السودان التي طالما اعتمدت على التجارة مع السودان[٩]. وتقوم الحكومة السودانية بفتح وإغلاق الحدود كجزء من استراتيجية التفاوض مع حكومة جمهورية جنوب السودان.
- يستمر تعطيل هجرة الرعاة عبر الحدود بين السودان وجنوب السودان بفعل المضايقات التي يمارسها الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية، وإغلاقات الحدود التي تقوم بها الحكومة السودانية، والنزاع حول الموارد الشحيحة، والعداوات طويلة الأمد النابعة من الحرب الأهلية الثانية.

أحد الاستنتاجات المركزية لدراسة كريز (2013b) أن المشهد السياسي للحدود يعكس بشكل كبير الانقسامات السياسية والاقتصادية التي وسمت الحرب الأهلية الثانية. و اعتبارا من شهر سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤، ظل الجيش الشعبي لتحرير السودان – في المعارضة مسيطراً على غالبية المناطق في ولايتي الوحدة واعالي النيل، مما يعيد خلق انقسامات في الجيش الشعبي لتحرير السودان وهي ما شكلت الديناميكيات العنيفة في الثمانينيات والتسعينيات، في حين تواصل الجبهة الثورية السودانية الاشتباك مع القوات المسلحة السودانية في جنوب كردفان في نزاع يعتبر نتيجة مباشرة للمسائل التي تركت دون حل عند نهاية الحرب الأهلية الثانية. هذا وقد تعهدت اتفاقية السلام الشامل بتحويل حياة أهالي المنطقة الحدودية بين السودان وجنوب السودان. وحتى عام ٢٠١٤، بعد مرور عقد من الزمن تقريبا، فإن الصراعات السياسية وانعدام الأمن الاقتصادي المترتب على حقبة الحرب الأهلية ما تزال قائمة، و تطورت مرة أخرى إلى نزاع واسع النطاق على جانبي الحدود.

٢. المفاوضات حول الحدود

حدود عام ١٩٥٦

خلال المفاوضات التي سبقت التوقيع على اتفاقية السلام الشامل، أصرت الحركة الشعبية لتحرير السودان على أن المعيار لتحديد الحدود بين البلدين، حال إنفصال جنوب السودن، يجب أن يكون حدود المحافظات الجنوبية كما في ١ يناير/ كانون ثاني ١٩٥٦، إي يوم استقلال السودان عن الحكم الثنائي الإنجليزي المصري[١٠]. ويعتبر هذا الطرح استمرارا لسابقة وضعتها اتفاقية أديس ابابا سنة ١٩٧٢، التي حددت الإقليم الجنوبي بذات الطريقة. وبشكل عام، ابتعدت المفاوضات بين البلدين منذ استقلال جنوب السودان عام ٢٠١١ عن استخدام اتفاقية السلام الشامل كنقطة مرجعية مركزية[١١]، وذلك بإستثناء المفاوضات حول الحدود النهائية. والاتفاقية الحديثة ذات الصلة بالأمر والأكثر أهمية هي اتفاقية الحدود التي وقعت بتاريخ ٢٧ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٢ في أديس أبابا (سيشار إليها أدناه باسم "اتفاقية ٢٧ سبتمبر/ أيلول حول الحدود")، والتي كانت واحدة من سلسلة تدابير صاحب الاتفاق عليها ضجة إعلامية ورمت إلى توفير إطار مرجعي لحل قضايا ما بعد الإستقلال العالقة بين البلدين. واتفاقية ٢٧ سبتمبر/ أيلول حول الحدود تكرر التأكيد على "تعريف الحدود المتفق عليها بموجب الوصف المادي والترسيم، والتوصيات المناظرة للجنة الفنية لترسيم خط حدود ١٩٥٦/١/١ بين شمال وجنوب السودان [سيتم إتباعها]" (Sudan and South Sudan, 2012).

وحدود عام ١٩٥٦ تبقى هي المرجع الحاسم في المفاوضات لأنها تشير إلى المحافظات الجنوبية للسودان إبان حكم الاستعمار البريطاني وتوفر بالتالي هدفا تاريخيا مزعوما لتأسيس الحدود. واتفاقية السلام الشامل تلجأ إلى حدود عام ١٩٥٦ لأنها من ناحية نظرية تسمح بتأسيس الحدود بين البلدين باستخدام معيار لا يرتبط بالمصالح السياسية للجانبين.

وعلى كل، ولسوء الحظ، لم تدون حدود المحافظات لعام ١٩٥٦ بشكل جيد ولم يتم مسح الكثير من المنطقة الحدودية عند الاستقلال، ولذا فإن الخرائط التاريخية التي تعود لتلك الحقبة ليس في مقدورها تأسيس خط الحدود لعام ١٩٥٦ بشكل قطعي[١٢].

وتم بموجب اتفاقية السلام الشامل تكليف اللجنة الفنية للحدود بتحديد حدود عام ١٩٥٦. إلا أن لجنة تكنوقراطية تأسست في وقت لاحق لما كان مخططا لها ولم تلبث أن أعترتها الخلافات (ICG, 2010, p. 4). ولقد فشلت في الاتفاق سواء على الحدود أو على من سيقوم بترسيمها على الأرض. والمشكلة الرئيسية للجنة

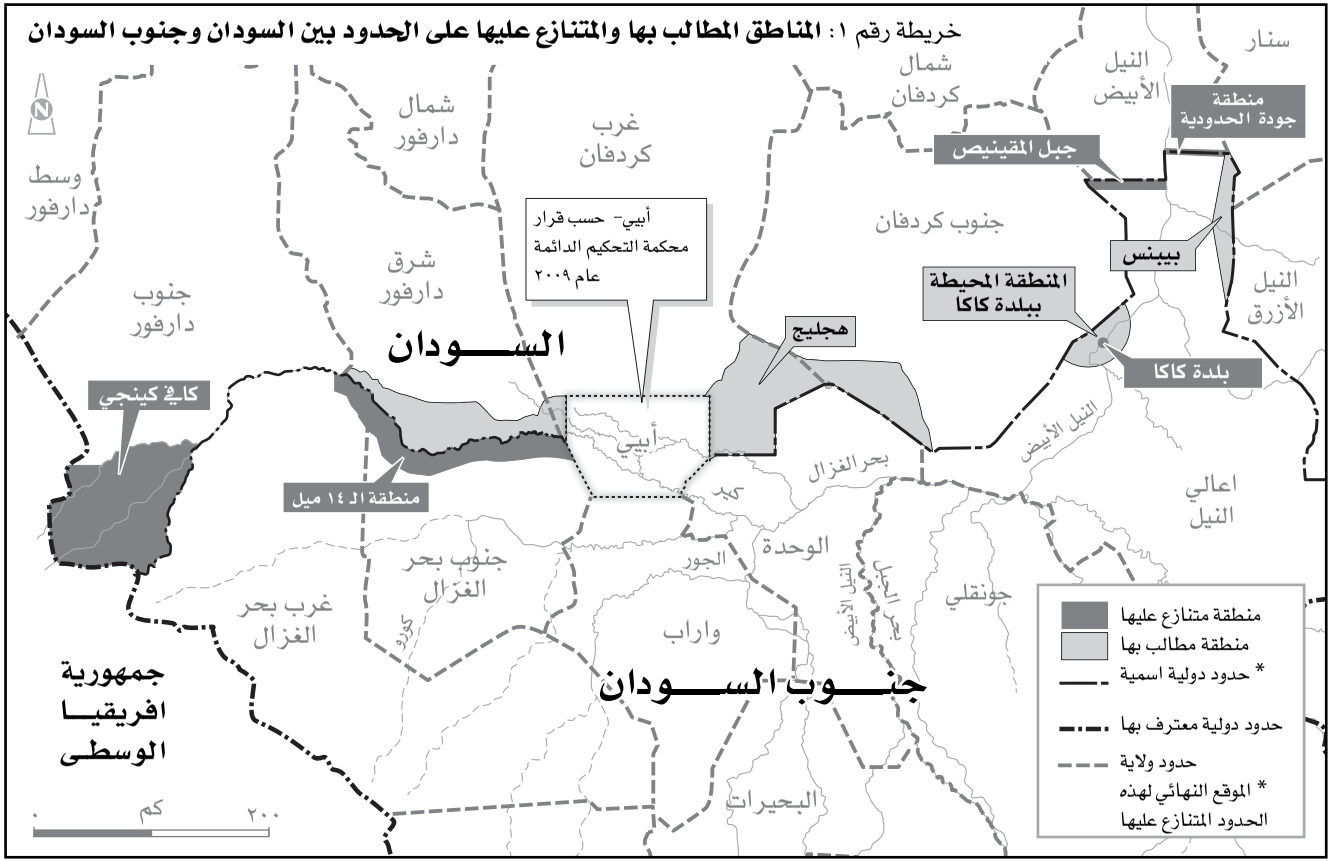
خريطة رقم ١: المناطق المطالب بها والمتنازع عليها على الحدود بين السودان وجنوب السودان
سنار
النيل الأبيض
شمال كردفان
منطقة جودة الحدودية
جبل المقينيص
شمال دارفور
غرب كردفان
وسط دارفور
جنوب كردفان
بيبنس
أبيي- حسب قرار محكمة التحكيم الدائمة عام ٢٠٠٩
شرق دارفور
المنطقة المحيطة ببلدة كاكا
النيل الأزرق
جنوب دارفور
السودان
هجليج
بلدة كاكا
كافي كينجي
النيل الأبيض
أبيي
بحر الغزال
منطقة الـ ١٤ ميل
كير
اعالي النيل
الوحدة
جنوب بحر الغزال
الجور
غرب بحر الغزال
كردفان
واراب
جونقلي
جمهورية افريقيا الوسطى
جنوب السودان
البحيرات
منطقة متنازع عليها
منطقة مطالب بها
* حدود دولية اسمية
حدود دولية معترف بها
حدود ولاية
* الموقع النهائي لهذه الحدود المتنازع عليها
٠
٢٠٠
كم

الفنية للحدود كانت هي أن مسائل ذات شحنة سياسياً عالية قد وضعت في أيدي لجنة فنية لم تكن مفوضة باتخاذ القرارات المطلوبة منها ولم تتمكن من ادراك الأهمية السياسية لعملها.

إدعاءات وإدعاءات مضادة

في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢ لم يحرز سوى القليل من التقدم بشأن الاتفاق على الحدود، وتناوبت المفاوضات والمواجهات العسكرية في المنطقة الحدودية. والخريطة التي نشرتها حكومة جمهورية السودان بتاريخ ١١ مايو/ أيار ٢٠١٢ تعتبر بمثابة مؤشر على مدى الخلافات بين الجانبين. هذا وقد غطى نطاق عمل الجنة الفنية للحدود خمس مناطق متنازع عليها: كافي كينجي (غرب بحر الغزال/ جنوب دارفور)، منطقة الـ ١٤ ميل (شمال بحر الغزال/ شرق دارفور)، جبل المقينيص (أعالي النيل/ جنوب كردفان)، بلدة كاكا (أعالي النيل/ جنوب كردفان)، ومقاطعة الرنك (أعالي النيل/ النيل الأبيض)[١٣]. وكشفت الخارطة التي نشرتها حكومة جمهورية جنوب السودان عن سلسلة اضافية من المناطق التي تنازعت عليها، بما فيها حقل هجليج النفطي، الذي كان موقعا لمواجهات ضارية جرت في شهر مارس/ آذار ٢٠١٢ (Small Arms Survey, 2012).

ومهما يكن ، فإن الحكومة السودانية تشير إلى تلك المناطق على أنها "مناطق مطالب بها" بدلا من "متنازع عليها"، لأنها لا تقبل بأن لدى حكومة جمهورية جنوب السودان الحق في المطالبة بها وبالتالي ترفض إشمال هذه المناطق في المفاوضات. وكان الاتجاه الرسمي للحكومة السودانية أثناء المفاوضات التي جرت في أديس أبابا في شهر سبتمبر/ أيلول ٢٠١٢ أنه يجب النظر إلى المناطق الخمس المتنازع عليها (إضافة إلى أبيي) بوصفها قائمة مغلقة، لأنها مستمدت من عملية بدأت مع اتفاقية السلام الشامل، وبالتالي فإن اضافة أي مطالب جديدة لن يكون قانونيا ولا مشروعا. ولا يعتبر مثل هذا الفهم قراءة صحيحة للاتفاقيات التي قام بها الجانبين ويختلف بشكل ملحوظ عن موقف لجنة الاتحاد الافريقي رفيعة المستوى حول السودان، التي تؤكد أن على كلا الدولتين معالجة "كافة إدعاءات المناطق" المقدمة من قبلهما (AUPSC, 2012a, p. 13). وفي مفاوضات لاحقة بدت وكأنها عملاً بمبدأ هذه بتلك، وسعت الحكومة السودانية إدعاءاتها إلى أبعد من المناطق الخمس المتنازع عليها. وكان رد حكومة جمهورية جنوب السودان أن إدعاء الحكومة السودانية بشأن منطقة المحيطة بكاكا في أعلى النيل (للتفريق بينها وبين مطالبها ببلدة كاكا) لم تتم مناقشته هو الآخر في اللجنة الفنية للحدود وبالتالي فهي "منطقة مطالب بها" كذلك. وقالت حكومة جمهورية جنوب السودان أن البلدين بحاجة إلى اتفاقية اضافية تسمح للطرفين بحل الخلافات القائمة حول كل من "المناطق المطالب بها " و"المناطق المتنازع عليها" (RoSS Negotiating Team, 2012).

التحكيم الدولي

اتفاقية ٢٧ سبتمبر/ أيلول حول الحدود لا تحل أياً من هذه الخلافات. حيث أنه ومنذ تلك الاتفاقية، كان هناك القليل من النقاش الموضوعي حول الحدود النهائية، وانتقل تركيز المفاوضات إلى إنشاء منطقة حدودية آمنة منزوعة السلاح بين البلدين. وفي الشهر الذي تلا اتفاقية ٢٧ سبتمبر/ أيلول حول الحدود، فإن موقف حكومة جمهورية جنوب السودان كان هو الدعوة إلى إجراء تحكيم دولي بشأن النزاع حول الحدود النهائية. وبإلحاح من جنوب السودان (Nhial Deng Nhial, 2012)، وبعد تعرض المفاوضات في أديس أبابا للمزيد من الطرق المسدودة، قام مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بتأسيس فريق من الخبراء الدوليين للتحقيق في مناطق الحدود المتنازع عليها وإصدار تقرير غير ملزم يعرض في الغرف المغلقة. وعلى الرغم من انتهاء اللجنة من عملها، لم يشهد العام ٢٠١٣ أي تقدم في تحديد الحدود بين البلدين. وكرر فريق الخبراء الدوليين المشكلة التي واجهت اللجنة الفنية للحدود، حيث كان عملها محاولة لحل مشكلة سياسية من خلال تفويض الموضوع إلى هيئة تكنوقراط تقوم بتحديد منطقة تاريخية دون امتلاكها لأي وسيلة لإنفاذ ما تتوصل إليه.

ومن غير المحتمل أن يجري تحويل النزاع إلى التحكيم الدولي. ففي عام ٢٠١٢، أصدر مجلس السلم والأمن بيانا جاء فيه:

> في حال إخفاق الأطراف في الوصول إلى اتفاق على العملية الرامية لتسوية المناطق الخمس المتنازع عليها فضلاً عن المناطق الحدودية المطالب بها، ستقوم لجنة الاتحاد الافريقي رفيعة المستوى حول السودان بتقديم مقترح إلى المجلس [مجلس السلم والأمن]، الذي سيقوم بدوره باتخاذ قرار نهائي وملزم ومن ثم يسعى للحصول على مصادقة مشابهة من مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة (AUPSC, 2012a, para. 14).

ولو تم تنفيذه، فإن هذا المقترح من شأنه أن يزيد من نسبة احتمال العرض على تحكيم دولي. ومهما يكن من أمر، نظراً لحشد الحكومة السودانية لروسيا الإتحادية والصين في صفها، إلى جانب التعنت الذي أبداه مجلس الأمن والسلم، فإن المسألة قد أختفت من البيانات التي صدرت لاحقاً عن مجلس الأمن والسلم، فحتى لو تمت صياغة خطوة الإحالة إلى التحكيم الدولي كمشروع قرار يعرض على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فستقوم روسيا الإتحادية والصين بإعتراضه (AUPSC, 2012b; Sudan Tribune, 2012).

وحتى لو حدث تحكيم دولي بالفعل، فمن غير المرجح أن يكون في مقدوره حل الخلاف القائم بين البلدين حول حدودهما بفعالية. والتحكيم الذي قامت به محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي عام ٢٠٠٩ حول حدود منطقة أبيي، يشكل سابقة (غير قانونية) واضحة في هذا المجال[١٤]. إذ أنه على الرغم من موافقة البلدين على الالتزام بقرار المحكمة، فإن حدود أبيي ما تزال، بعد مرور خمس سنوات على ذلك، غير مرسمة ويواصل المسيرية تقديم مقترحات بين حين وآخر لترسيم حدود المنطقة. دون اتفاق جوهري في مرحلة ما بعد التحكيم بين حكومة جمهورية جنوب السودان والحكومة السودانية وموافقة المجتمعات التي تقيم في المنطقة الحدودية، من المستبعد أن يؤدي التحكيم الدولي إلى التوصل إلى اتفاق دائم حول الحدود بين البلدين.

الوضع الراهن للمفاوضات حول الحدود

في الوقت الراهن، هناك احتمال ضئيل أن توافق المجتمعات الحدودية على فرض حدود دولية على طول خط حدود عام ١٩٥٦. وخلال المشاورات التي قامت بها اللجنة الفنية للحدود، فإن مجتمعات مثل دينكا ابلانج في مقاطعة الرنك على سبيل المثال، قد أشتكوا من تهميشهم في المفاوضات بشأن تعريف الحدود[١٥]. وهذه المجتمعات تشعر بالتهميش نتيجة لعدم أخذ مصالحهم واهتماماتهم بعين الإعتبار. ويعتبر المكان الذي كانت تعيش فيه بالفعل المجتمعات المحلية عام ١٩٥٦ أمر لا يمت بصلة من الناحية القانونية، ناهيك عن المكان الذي تعيش فيه في الوقت الراهن : فلا عمليات النزوح الإجباري الواسعة لفترة الحرب الأهلية ولا التوترات الحالية بشأن الرعي والأراضي الزراعية معترف بها رسمياً بإعتبارها أمور تتصل بتحديد الحدود بين البلدين، مما يخلق حالة من الامتعاض والمعارضة إزاء المفاوضات حول الحدود لدى المجتمعات المحلية التي تعيش في المناطق المتنازع عليها.

سيتطلب أي اتفاق حول الحدود بين السودان وجنوب السودان قيام حكومة السودان وحكومة جمهورية جنوب السودان بتقديم تنازلات كبيرة. ويبدو من المرجح، في حال الالتزام بحدود عام ١٩٥٦، أن يخسر السودان منطقة كافي كينجي وأن يخسر جنوب السودان منطقة الـ ١٤ ميل[١٦]. وتمثل مخاطر تلك الخسارات ازعاجا للمجتمعات المحلية التي تشكل دوائر تأييد قوية لحزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، على التوالي. وفي هذا السياق، فإن لكلا الطرفين من الأسباب ما يجعله لا يوافق على حدود نهائية، الأمر الذي يتيح لهما استرضاء مجموعات لا يستطيعون تحمل خسارة تأيدها، وذلك في الوقت الذي يتعرض فيه كلا الطرفين السياسيين لضغوط داخلية هائلة.

و ينطبق بشكل خاص على حالة حكومة جمهورية جنوب السودان. فخلال الفترة التي سبقت اندلاع أعمال العنف في جنوب السودان في ديسمبر/ كانون الاول عام ٢٠١٣، أعلن رياك مشار في تصريحات

متكررة دعمه لموقف دينكا نقوك بشأن منطقة أبيي في محاولة لتقويض دعم دينكا نقوك للجيش الشعبي لتحرير السودان. وأنتج النزاع حول أبيي احتكاكات كبيرة داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان، والاعتقاد بأن الرئيس سالفا كير كان مستعدا للتخلي عن أبيي كان من ضمن ما جعله يجابه بتحدي من قبل العديد من ساسة دينكا نقوك، مثل دينق الور، الذين تم سجنهم لاحقا. ومن الملاحظ كذلك أن دينكا ملوال في شمال بحر الغزال ظلوا موالين بشكل كبير للحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان التابع لسلفا كير، وذلك على الرغم من معارضتهم الحازمة لانسحاب الجيش الشعبي لتحرير السودان من منطقة الـ ١٤ ميل، وهو الأمر الذي تفرضه المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح (See Amall Arms Survey, 2013a). وعدم تأثر دعم دينكا ملوال للحركة الشعبية لتحرير السودان بقرار تنفيذ المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح يعود جزئيا إلى أن المجموعة تحت قيادة بول مالونق أوان، والي شمال بحر الغزال حتى وقت تعيينه رئيسا لهيئة أركان الجيش الشعبي لتحرير السودان في شهر ابريل/ نيسان ٢٠١٣، كانت لدينكا ملوال قاعدة شعبية قوية بما يكفي لتجاهل القرارات التي تتخذها جوبا.

وتشير هذه التعقيدات إلى أسباب اضافية ربما تجعل حكومة جمهورية جنوب السودان غير راغبة في الموافقة على الحدود النهائية. وحتى قبل اندلاع الحرب الأهلية في جنوب السودان في بداية عام ٢٠١٤، فإن الجيش الشعبي لتحرير السودان، مع أنه كان يظهر كجسم موحد، كان في الواقع سلسلة من المجموعات المتنافسة القائمة على إقتصاديات إستغلال محلية (see de Waal, 2014; Pinaud, 2014). وبغض النظر عما إذا كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان في جوبا موافقة على ترسيم حدود نهائية بين السودان وجنوب السودان، فإنها لا تسيطر على المنطقة الحدودية وبالتالي فإن تعيين تلك الحدود سيكون خاضعاً لإرادة المجموعات ذات السيطرة الأكبر عليها. ولدى العديد من هذه المجموعات، مثل دينكا ملوال في شمال بحر الغزال، حافز ضئيل لتتنازل عن مناطق مثل منطقة الـ ١٤ ميل. لهذا، إذا لم يتم ذلك عبر ترسيم جوهري للحدود، فإن موافقة الحركة الشعبية لتحرير السودان على حدود نهائية مرسمة بين البلدين سيعني كذلك الكشف والاعتراف علنا بعدم سيطرة جوبا على الجيش الشعبي لتحرير السودان.

وليس لدى الحكومة السودانية سوى أسباب ضئيلة للقيام بالتنازلات المؤلمة، مثل التنازلات المتعلقة بكافي كينجي، والتي قد تكون ضرورية لتأسيس حدود مرسمة (See Tubiana, 2013). وتضع خريطة المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح التي اعدتها اللجنة الافريقية رفيعة المستوى معظم المناطق الحدودية المختلف عليها إما تحت سيطرة القوات المسلحة السودانية أو في المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح المقترحة. وفي ظل هكذا وضع، لا يوجد ما يحفز الحكومة السودانية على الموافقة على حدود مرسمة، نظرا إلى أنها تمتلك حاليا السيطرة بحكم الواقع على معظم المناطق ذات القيمة من

الحدود، أو، بالنسبة للمناطق الواقعة في المنطقة منزوعة السلاح، يمكنها استخدام المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح كسلاح سياسي خلال المفاوضات في محاولة لإجبار الجيش الشعبي لتحرير السودان على الانسحاب من أماكن مثل منطقة الـ ١٤ ميل[١٧]. وأخيراً، فإن الحكومة السودانية لديها عدد من دوائر التأييد السياسي، مثل المسيرية، التي تعتمد على الحركة عبر الحدود إلى جنوب السودان ، والتي ستغضب في حال قام حزب المؤتمر الوطني بتأسيس حدود بين البلدين. ومنذ عام ٢٠١١، ظلت تجربة مجموعة الرعاة الشماليين في جنوب السودان تشير إلى أن المشاركة الأوسع لحكومة جمهورية جنوب السودان في تنظيم الحركة عبر الحدود قد قلصت امكانية وصولهم إلى المراعي في الجنوب. وبالنسبة لمجموعات مثل المسيرية، فإن أي حدود قومية تقسم مراعيهم ستشكل تهديدا لمصالحهم، بغض النظر عن موقعها.

وفي حالة كهذه، يبدو من غير المرجح أن يتم التوصل إلى اتفاق حول الحدود بين البلدين في المستقبل القريب. وبالرغم من حقيقة كون السودان وجنوب السودان قاما بتوقيع العديد من الاتفاقيات التي تلزمهما بتأسيس حدود، فإن الإرتباك الحالي يعتبر مثمرا لكلا البلدين: فهو يسترضي دوائر التأييد السياسي الهامة ويسمح لكل من البلدين بزعزعة استقرار الآخر سياسيا وعسكريا. وإقراراً بهذا المأزق، ما تزال المفاوضات منذ عام ٢٠١٢ تركز على تأسيس ترسيم مؤقت للحدود. ومع ذلك، وكما سيظهر من خلال القسم التالي، فإن المفاوضات التي جرت مؤخرا لم تحرز سوى نجاح ضئيل ، شأنها في ذلك شأن المفاوضان حول الحدود النهائية.

٣. المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح

بدأت النقاشات حول المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح في مرحلة التحضير للإعلان الرسمي لاستقلال جنوب السودان في ٩ يوليو/ تموز ٢٠١١ وتكثفت بعد اتفاقيات ٢٧ سبتمبر/ أيلول في أديس أبابا[١٨]. وتم تصميم منطقة حدودية أمنة منزوعة السلاح لتكون بمثابة ترتيب مؤقت ريثما يتم حل مسائل ما بعد الاستقلال المتبقية، مثل مستقبل أبيي السياسي والترسيم النهائي للحدود بين البلدين. ومهما يكن من أمر ، يجري في الوقت الحالي المماطلة في تنفيذها، وذلك بسبب استمرار وجود قوات عسكرية في المنطقة منزوعة السلاح، ونقص في الإرادة السياسية لتنفيذ المنطقة الحدودية الأمنة منزوعة السلاح، ووجود قوة مراقبة غير فعالة لا تستطيع التحقق من خلو المنطقة من الوجود العسكري.

الخلفية

المفاوضات الأولية حول فاعلية المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح بتاريخ ٣٠ مارس/ آذار ٢٠١١ أدت إلى ورقة موقف مشترك حول أمن الحدود (المعروفة باسم ورقة "كوريفتو"، وهو اسم المنتجع الأثيوبي الواقع جنوب أديس أبابا الذي جرت فيه المفاوضات). واقترحت الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية إنشاء شريط منزوع السلاح بعرض ١٠ كم في كل جانب من جانبي خط مركزي يقطع المنطقة الحدودية. إلا أن الخلاف أدى إلى تقويض المفاوضات: فقد أرادت الحركة الشعبية لتحرير السودان أن تشرف بعثة الأمم المتحدة في السودان على المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح، في حين أصرت الحكومة السودانية على أن القيام بدوريات مشتركة من القوات المسلحة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان سيكون كافيا. وفي عام ٢٠١١، التزم كلا الجانبين بتأسيس المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح كجزء من اتفاقية ٢٠ يوليو/ تموز في أديس ابابا وكذلك في اجتماع حول أمن الحدود عقد في العاصمة الأثيوبية بتاريخ ٢٩ يوليو/ تموز. إلا أنه لم تتخذ أي خطوات جوهرية لتأسيس تلك المنطقة.

وطرأ تطور مهم بتاريخ ٢٧ يوليو/ تموز ٢٠١١، وذلك عندما أسس القرار رقم ١٩٩٠ الصادر عن مجلس الأمن الدولي قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وهي قوة حفظ سلام اثيوبية طارئة مكلفة بمراقبة خلو أبيي من المظاهر العسكرية. ووجدت الحكومة السودانية أن هذه القوة مستساغة أكثر من بعثة الأمم المتحدة في السودان التي تعتبرها منحازة إلى جنوب السودان. وتم توقيع اتفاقية بين البلدين بتاريخ ٣٠ يوليو/ تموز ٢٠١١ طلبت من مجلس الأمن الدولي تفويض قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بتوفير مراقبين للمنطقة الحدودية الأمنة منزوعة السلاح وقوة حماية لهؤلاء المراقبين. وأخيرا، قام مجلس الأمن الدولي بذلك بتاريخ ١٤ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١ من خلال القرار رقم ٢٠٢٤.

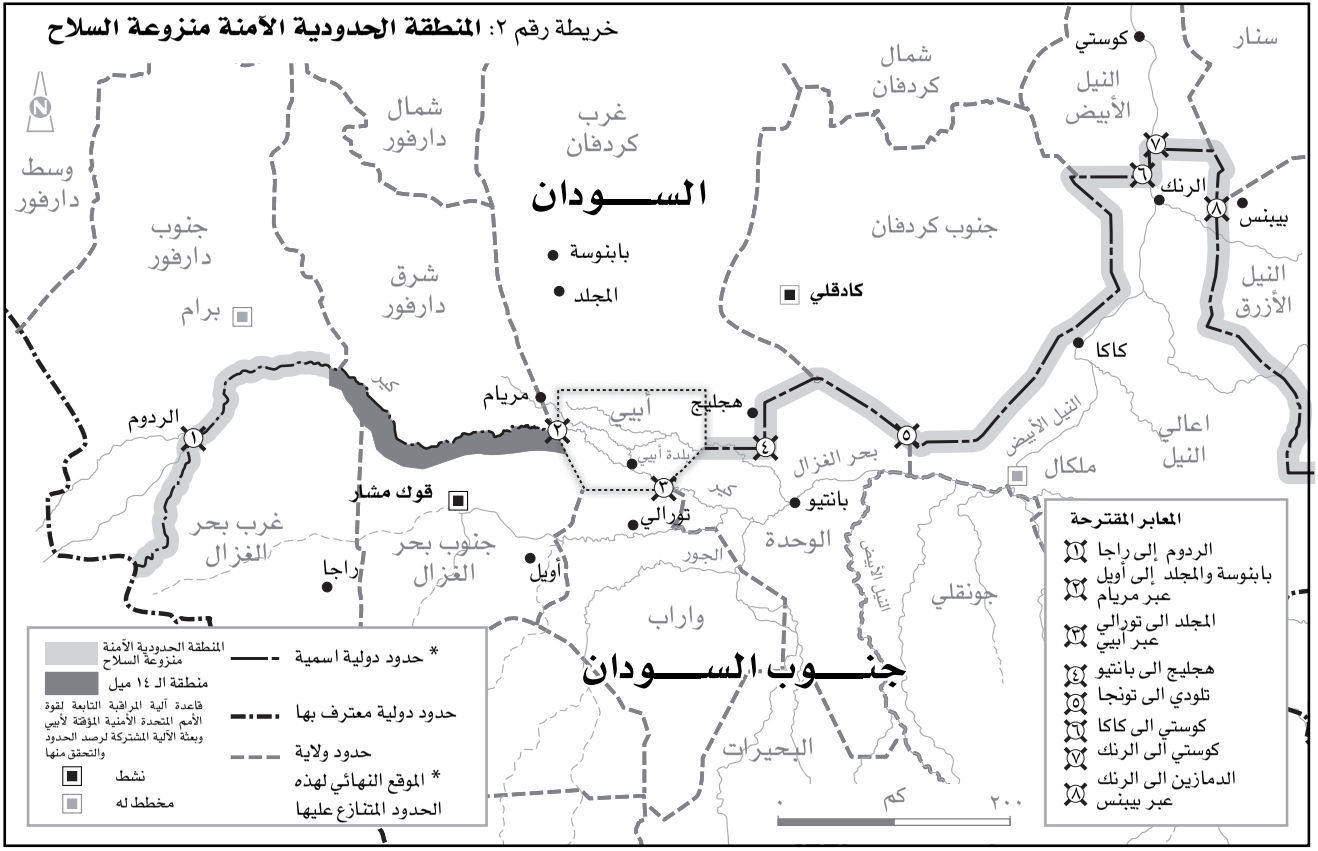
خريطة رقم ٢: المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح
السـودان
جنـوب السـودان
شمال دارفور
غرب كردفان
شمال كردفان
سنار
وسط دارفور
جنوب دارفور
شرق دارفور
جنوب كردفان
النيل الأبيض
النيل الأزرق
اعالي النيل
بحر الغزال
غرب بحر الغزال
جنوب بحر الغزال
الوحدة
الجور
واراب
جونقلي
البحيرات
كوستي
الرنك
ييبنس
كاكا
ملكال
بابنوسة
المجلد
كادقلي
برام
الردوم
قوك مشار
مريام
أبيي
هجليج
بلدة أبيي
تورالي
بانتيو
راجا
أويل
النيل الأبيض
كم
٠
٢٠٠
المعابر المقترحة
١ الردوم إلى راجا
٢ بابنوسة والمجلد إلى أويل عبر مريام
٣ المجلد الى تورالي عبر أبيي
٤ هجليج الى بانتيو
٥ تلودي الى تونجا
٦ كوستي الى كاكا
٧ كوستي الى الرنك
٨ الدمازين الى الرنك عبر ييبنس
المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح
منطقة الـ ١٤ ميل
قاعدة آلية المراقبة التابعة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وبعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها
نشط
مخطط له
* حدود دولية اسمية
حدود دولية معترف بها
حدود ولاية
* الموقع النهائي لهذه الحدود المتنازع عليها

كما وضعت اتفاقية ٣٠ يوليو/ تموز هيكلة البعثة المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها التي من المفترض أن تقوم بالتحقق من خلو المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح من المظاهر العسكرية وتم تكوينها من مراقبين عسكريين من كلا البلدين ومن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وقامت الاتفاقية كذلك بتأسيس الآلية السياسية والعسكرية المشتركة التي ضمت أعضاء من السودان وجنوب السودان والتي من المفترض أن تعالج الهواجس الأمنية على طول الحدود. وعقدت الآلية السياسية والعسكرية المشتركة اجتماعها الأول في الخرطوم بتاريخ ١٨ سبتمبر/ أيلول ٢٠١١، بينما أفضى اجتماع عقد في كادقلي بتاريخ ٨ أغسطس/ آب إلى التزام الجانبين بإنشاء سلسلة من القواعد التابعة للبعثة المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها.

ومع ذلك، من سبتمبر/ أيلول ٢٠١١ وحتى مايو/ أيار ٢٠١٢، بقيت المفاوضات بين البلدين تواجه طريقا مسدودا ولم يتحقق أي تقدم في تنفيذ المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح. وبدلا من ذلك، وقعت سلسلة من المواجهات في منطقة الحدود وقررت حكومة جمهورية جنوب السودان إيقاف انتاج النفط. وقد طرأ تحسن مؤقت على الأوضاع بتاريخ ٣٠ مايو/ أيار ٢٠١٢ عندما قامت القوات المسلحة السودانية أخيرا بسحب قواتها من أبيي بعد احتلال دام لفترة عام. ومهما يكن من أمر، سرعان ما أعيد تأسيس نمط مألوف من مناوشات حدودية منخفضة الحدة ومفاوضات راكدة.

ولم يتغير هذا الوضع إلا في ٢٧ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٢، عندما وقع البلدان حزمة من تسع اتفاقيات في أديس أبابا[١٩]. وثبت أن الأكثر إثارة للجدل هي الاتفاقية الأمنية، والتي أصبحت النقطة المرجعية لتأسيس المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح. وتعهد البلدان في هذه الاتفاقية بوقف إيواء مجموعات المتمردين التي تمارس نشاطها في المناطق الأخرى من البلاد وفتح عشر منافذ حدودية، وفي الوقت ذاته أكدوا على تولي مسؤولية إنشاء المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح.

وتمتد المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح بحسب ما هو مقرر لها بعرض ١٠ كم على كل جانب من جانبي خط مركزي حددته خريطة إدارية معدة بواسطة لجنة الاتحاد الافريقي رفيعة المستوى حول السودان. وهناك استثناءان لترسيم هذه المنطقة الحدودية. فمنطقة أبيي قد تم تحديدها بحسب تحويل تبعية المنطقة الذي جرى سنة ١٩٠٥. وهي غير مضمنة في المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح، على أن خلوها من السلاح تم بموجب بنود اتفاقية أديس أبابا بتاريخ ٢٠ يوليو/ تموز ٢٠١١، وتشرف قوة قوامها ٤٠٠٠ رجل من قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي على خلوها من مظاهر العسكرة[٢٠]. والاستثناء الثاني للإمتداد العرضي للمنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح هو منطقة الـ ١٤ ميل على الحدود بين شمال بحر الغزال وشرق دارفور، حيث يجب أن تمتد المنطقة الآمنة بعرض ١٤ ميل جنوب حدود تقع مباشرة شمال نهر كير[٢١].

تمت اضافة منطقة الـ ١٤ ميل إلى المنطقة الآمنة بسبب مناشدة متأخرة وجهتها الحكومة السودانية التي ادعت أن المنطقة الآمنة الممتدة شمال كير ستعني التنازل عن أراضي لصالح جنوب السودان. وعلى الرغم من ادعاء الحكومة السودانية الذي لا أساس له في الإتفاقيات المبرمة بين البلدين، فمن المهم التأكيد على أن البلدان قد اتفقا بموجب اتفاقية ٢٧ سبتمبر/ أيلول الأمنية على عدم وجود اي علاقة بين موقع المنطقة الآمنة منزوعة السلاح والترسيم النهائي للحدود بين الدولتين.

ومطالبة الحكومة السودانية بأن تكون منطقة الـ ١٤ ميل منزوعة السلاح يهدف على الأرجح إلى محاولة الحد من النشاط العسكري للجيش الشعبي لتحرير السودان حول كير آدم، وهو جسر استراتيجي على نهر كير جرى القتال من أجل السيطرة عليه بضراوة على مدى الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢ ويعتبر رابطا غاية في الأهمية للمواصلات بين شمال بحر الغزال وشرق دارفور. وإصرار الحكومة السودانية على نزع السلاح من هذه المنطقة يلقي الضوء على أحد الحوافز الأساسية التي دعتها للموافقة على إنشاء المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح. وعقب تأسيس الجبهة الثورية السودانية في نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠١١ وقيام هذا الإئتلاف بتحقيق مكاسب عسكرية مبهرة في جنوب وشمال كردفان، فإن التركيز الأساسي للحكومة السودانية صار منصباً على الأمن الداخلي والحافز الأساسي لإنشاء المنطقة الحدودية الأمنة منزوعة السلاح هو قطع خطوط امداد الجبهة الثورية السودانية من جنوب السودان.

وحتى وإن نفذت بالكامل، فمن غير المرجح أن تضمن المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح قطع خطوط الإمداد. وفي عام ٢٠١٣، أفادت مصادر من الأمم المتحدة أن الجيش الشعبي لتحرير السودان كان يوفر بعض المساعدات للجبهة الثورية السودانية. وفي حين كانت تلك المساعدات ذات طبيعة غير عسكرية، إلا أنها لم تشمل بالضرورة المستويات العليا من الحركة الشعبية لتحرير السودان، مما يجعل الاتفاقيات على مستوى الدولة غير قادرة على قطع خطوط الإمداد[٣٢]. وأيا كانت الحال، فإن الجبهة الثورية السودانية تعمل حاليا باستقلال تام تقريبا عن الجيش الشعبي لتحرير السودان، وبالتالي فلن يكون من المرجح أن تقوض المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح، حتى وإن كانت فعالة، القدرات العسكرية للجبهة الثورية، مما يترك القليل من المحفزات التي تدعو الحكومة السودانية إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب اتفاقية ٢٧ سبتمبر/ أيلول الأمنية[٣٣].

وفي جنوب السودان، وجدت الاتفاقية الأمنية رفضاً شعبياً شديداً وأدت إلى احتجاجات في جوبا وشمال بحر الغزال على الانسحاب المقترح للجيش الشعبي لتحرير السودان من منطقة يعتبرها الكثير من أهالي جنوب السودان ملكهم. وحتى وإن أشارت الحركة الشعبية لتحرير السودان – محقة- إلى أن المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح لا تعني خسارة الأراضي منزوعة السلاح نهائيا- وهو سوء فهم متكرر لاتفاقية ٢٧ سبتمبر/ أيلول الأمنية على جانبي الحدود – فإن إدعاءها يخفي قدرا كبيرا من عدم اليقين. وهناك احتمال ضئيل أن يتم التوصل إلى اتفاقية حول الحدود النهائية بين البلدين في المستقبل القريب، ويعني هذا أن المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح، حال نفذت، يمكن أن تبقى لسنوات قادمة، الأمر الذي يعني بدوره أن المجتمعات المحلية في جنوب السودان التي ترعى الماشية في المنطقة

يمكن أن تحرم من الحماية التي يوفرها لها الجيش الشعبي لتحرير السودان. ونظرا لكم الذكريات الحديثة التي تحملها المجتمعات المحلية في منطقة الحدود حول الغارات والسلب الذي تعرضت له على أيدي الميليشيا المدعومة من الحكومة السودانية، فإن لديهم أسباب وجيهة ليكونوا مرتابين بشأن المنطقة منزوعة السلاح المقترحة.

وكانت الاضطرابات جزءا من السبب الذي أدى إلى عدم احراز أي تقدم في تأسيس المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح ، منذ توقيع الاتفاقية الأمنية بتاريخ ٢٧ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٢ وحتى آذار ٢٠١٣. وبدلا من ذلك، كما هو الحال بشكل متكرر في التاريخ السوداني مؤخرا، أصبحت بنود اتفاقية السلام ذاتها موضوعا للتفاوض، مع ادعاء الحكومة السودانية بأن اتفاقية ٢٧ سبتمبر/ أيلول الأمنية عنت أن على الجيش الشعبي لتحرير السودان نزع سلاح الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال، وهو الشرط الذي جادلت حكومة جمهورية جنوب السودان، محقة، بأنه لم يكن جزءا من الاتفاقية وبأنه، بأي حال من الأحوال، من الغير الممكن القيام به .

وبتاريخ ٧-٨ مارس/ آذار ٢٠١٣، بعد الضغط الذي مارسته الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية وانخفاض حدة التوتر بين البلدين، تم الاتفاق أخيرا على جدول زمني لتنفيذ المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح بعد اجتماع الآلية السياسية والأمنية المشتركة في أديس أبابا[٢٤]. وحدد هذا الجدول الزمني، المعروف بمصفوفة التنفيذ، يوم ١٠ مارس/ آذار ليكون "يوم الصفر" لبدء التنفيذ، مع تحقيق الانسحاب الكامل للقوات العسكرية من كلا الطرفين من المنقطة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح خلال سبعة أيام من يوم الصفر، باستثناء منطقة الـ ١٤ ميل، حيث تم تمديد الموعد النهائي لأسبوع اضافي. كما نصت المصفوفة أيضا على أن توفر البلدان ٩٠ مراقبا للعمل مع بعثة الآلية السياسية والأمنية المشتركة، والتي يتبدأ العمل بتاريخ ١٠ مارس/ آذار. وشهد اجتماع آخر للألية السياسية والأمنية المشتركة بتاريخ ١٩ مارس/ آذار تأسيس اللجنة الأمنية المشتركة التي أوكل إليها التعامل مع "الشكاوى المتعلقة بالأمن ضمن مسافة ٥٠ كم من الخط المركزي للمنطقة الحدودية، باستثناء المنطقة الحدودية ذاتها" وتعتبر مسؤولة مباشرة أمام الألية السياسية والأمنية المشتركة.

وفي شهر مارس/ آذار، أعلنت حكومة جمهورية جنوب السودان أن ٣٠٠٠ رجلا من قواتها غادروا جاو على الحدود بين ولاية الوحدة وجنوب كردفان، وأن هناك عمليات انسحاب كبيرة مشابهة من محيط وارقيت وكير آدم في منطقة الـ ١٤ ميل. كما أكدت صور التقطت عبر الأقمار الصناعية من بداية شهر مايو/ ايار عمليات الانسحاب التي قام بها الجيش الشعبي لتحرير السودان من محيط تيشوين على الحدود بين ولاية الوحدة وجنوب كردفان. وبتاريخ ٢٦ مارس/ آذار، ادعت الحكومة السودانية أنها سحبت كامل قواتها من المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح، وهو ادعاء كررته حكومة جمهورية جنوب السودان بعد وقت قصير بتاريخ ١١ ابريل/ نيسان.

وأجريت تحركات جوهرية كذلك لتأسيس بعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وانتقل مقرها الرئيسي إلى كادقلي عاصمة جنوب كردفان، وتم التخطيط لسلسة من القواعد الأخرى. كما

أرسلت كلا البلدين مراقبين إلى المقر الرئيسي في كادقلي. وانضمت مجموعة مكونة من ٢٦ مراقب من السودان إلى ٢٤ من جنوب السودان و٣٢ من مراقبي الأمم المتحدة لتشكيل القوة التي تألفت منها مبدئيا قدرات المراقبة لدى الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها.

وبدأت هذه القوة حينها التحقق من المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح. وبسبب عدم توفر الحماية للقوة للقيام بأعمال التفتيش البري، استخدمت بعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها عملية الاستطلاع الجوي، وقامت بشكل أساسي بمهام التفتيش باستخدام طائرات الهيلوكوبتر. وبعد دوريات جوية قامت بها بتاريخ ٢٣-٢٦ مارس/ آذار ٢٠١٣، ادعت البعثة أن الجيش الشعبي لتحرير السودان ترك تيشوان، وكير آدم، وونثو، وسيري مالاغا، بينما أدت الدوريات الجوية التي قامت بها بتاريخ ١-٣ ابريل/ نيسان إلى ادعاء البعثة أن القوات المسلحة السودانية غادرت الردوم، وكويك، والفلاح، والكيلو ٤. إلا أن هذه الدوريات لم تتمكن من تقييم وجود القوات العسكرية في المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح بشكل مؤكد واخفقت في الكشف عن وجود القوات العسكرية في كافة المواقع التي ادعت البعثة أنها منزوعة السلاح (see Satellite Sentinel Project, 2013a; Small Arms Survey, 2013b). وشكل عدم قدرة البعثة على التحقق بشكل دقيق من المنطقة منزوعة السلاح نمطا في تلك المنطقة استمر حتى سبتمبر/ ايلول ٢٠١٤: يقوم كلا الجانبين بنقل القوات من وإلى المنطقة في حين يشجب كل طرف الانتهاكات التي يرتكبها الطرف الآخر للاتفاقية الأمنية، وفي تلك الأثناء، لا تقوم البعثة بتوجيه إنتقاد إلى أي جانب من الجانبين وتعتبر غير فعالة إلى حد كبير.

بعثة الألية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها

بعد دوريات الاستطلاع الجوي خلال مارس/ آذار وابريل/ نيسان ٢٠١٣ المشار إليها أعلاه، قدم قائد قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي تقريرا إلى الآلية السياسية والأمنية المشتركة أبان فيه أن بعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها لن تكون قادرة على التوصل إلى استنتاجات مؤكدة حول امتثال البلدين للمنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح حتى تتمكن القوات البرية من التحقق من الوضع القائم (UNISFA, 2013).

وأدى عدم اليقين هذا إلى تقويض الاستنتاجات اللاحقة لمهام المراقبة الجوية التي قامت بها بعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها عام ٢٠١٣ فوق المقينيص (٢٤ اكتوبر/ تشرين أول)، ومنطقة الـ ١٤ ميل (٢٧ اكتوبر/ تشرين أول و٤ نوفمبر/ تشرين أول)، والحدود بين أعالي النيل والنيل الأبيض والحدود بين ولاية الوحدة وجنوب كردفان. وبإستثناء وجود الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي اكتشف في شرق منطقة الـ ١٤ ميل، قريبا من الحدود مع أبيي، فقد شهدت البعثة أن كافة هذه المناطق أصبحت منزوعة السلاح، وذلك على الرغم من الشواهد التي تشير إلى عكس ذلك، وهو ما ستتم مناقشته لاحقا بتعمق أكبر في القسم الفرعي الذي يتناول القوات العسكرية في المنطقة الحدودية.

كما أن عجز البعثة الكبير على تحديد ما إذا كانت المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح هي بالفعل منزوعة السلاح يؤثر كذلك على الدوريات الأرضية التي ظلت تضطلع بها منذ شهر يوليو/ تموز ٢٠١٤.

ويعود السبب في عدم قدرة البعثة على تقييم الوضع على الأرض بشكل صحيح من خلال عمليات الاستطلاع الجوي إلى سلسلة من المقيدات الجدية:

١. **تتعرض الرحلات الجوية لخطر العراقل الخارجية:** بعد قيام الجبهة الثورية السودانية بقصف عرضي لمقر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في كادقلي بتاريخ ١٤ يوليو/ تموز ٢٠١٣، تم تعليق جميع رحلات المراقبة التي تقوم بها بعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها حتى تاريخ ٢١ يوليو/ تموز، مما ترك البعثة عاجزة بشكل كامل عن مراقبة المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح (Radio Dabanga, 2013). وكان للمواجهات الأخرى في جنوب كردفان نفس القدرة على عرقلة القدرات التشغيلية للبعثة. كما أدى هذا القصف إلى فتح المجال أمام امكانية استخدام اعمال قصف مشابهة في المستقبل لإحداث عرقلة على نحو إستراتيجي لدوريات البعثة وبالتالي اخفاء قوات موجودة داخل المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح.

٢. **عدم قدرة دوريات الاستطلاع الجوي على التأكد بشكل دقيق من الوضع القائم على الأرض.** بتاريخ ٢١ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٢، أسقط الجيش الشعبي لتحرير السودان طائرة هيلوكوبتر تابعة للأمم المتحدة عن غير قصد في جونقلي. ومنذ ذلك الحين، أفادت مصادر للأمم المتحدة أن طائرات الهيلوكوبتر التابعة للأمم المتحدة لم تعد تحلق على مسافات قريبة من الأرض كما كانت تفعل في السابق، ما يضعف من قدرتها على ملاحظة عمليات الانتشار العسكري . وبتاريخ ٢٦ اغسطس/ آب ٢٠١٤، تحطمت طائرة هيلوكوبتر تابعة للأمم المتحدة في طريقها من غرب بحر الغزال إلى ولاية الوحدة (Sudan Tribune, 2014). واقترحت البيانات الأولية الصادرة عن البعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أنها تعتقد أن الطائرة قد أسقطت. وحوادث من هذا القبيل تجعل من إحتمال أن تكون رحلات الاستطلاع التي تضطلع بها البعثة مستعدة للتحليق قريباً من الأرض بما يكفي للتحقق من الوضع القائم بشكل دقيق ، تجعل منه ، لأسباب مفهومة، إحتمالاً غير مرجح، خاصة مع ادعاء بيتر قديت، قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان – في المعارضة في ولاية الوحدة، دون أدلة، أن الرحلات الجوية لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تستخدم لنقل قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان وسيتم اسقاطها بمجرد وقوع النظر عليها (Radio Tamazuj, 2014).

ولقد تفاقمت هذه المشكلة من جراء محاولات كلا الجيشين لإخفاء انتشارهما في المنطقة الحدودية منزوعة السلاح. وتظهر الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية ما بين مايو/ أيار وسبتمبر/ أيلول ٢٠١٣ أن الجيش الشعبي لتحرير السودان يحاول اخفاء وجود الدبابات من خلال تخبئتها تحت الأشجار (Satellite Sentinel Project, 2013b). وعدم قدرة البعثة على ادراك الوضع القائم على الأرض على نحو دقيق يعتبر أمر اشكالي بشكل خاص على طول الحدود التي تشهد حركة رعوية متكررة، ويقوم بها على الأغلب رعاة مسلحون، ممن قد لا يمكن تمييزهم عن القوات

العسكرية عند النظر إليهم من الجو: فبدون الحصول على معلومات من الأرض، فإن الرعاة من المسيرية ومقاتلي الميليشيا قد يبدون متشابهون في الغالب في الصور المأخوذة من الجو .

٣. **تعتمد النتائج التي تتوصل إليها الدوريات الجوية التي تقوم بها بعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها على الاتفاق المشترك بين المراقبين التابعين لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وممثلي كلا الجانبين في البعثة حول ما تمت ملاحظته.** وهذا يترك المجال مفتوحا لإمكانية إنكار أحد الأطراف بكل بساطة رؤية القوات التابعة له في المنقطة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح. وقد حدث ذلك مرتين على الأقل منذ بدء البعثة القيام برحلات الاستطلاع الجوي. وبعد الدوريات فوق تيشوين على الحدود بين ولاية الوحدة وجنوب كردفان خلال الفترة ما بين ٢٣-٢٦ مارس/ آذار ٢٠١٣، أصر ممثلو الجيش الشعبي لتحرير السودان في البعثة على أن قواته التي لاحظتها الدورية لم تكن في المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح، وهذا الموقف يعتمد على الخلاف حول الخط المركزي للمنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح ويرد لاحقا في هذا القسم تفصيل أكثر عن ذلك. وبتاريخ ٤ نوفمبر/ تشرين أول ٢٠١٣، لاحظت البعثة وجود قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان شرقي منطقة الـ ١٤ ميل، على الحدود مع أبيي، لكن ممثلو الجيش الشعبي لتحرير السودان في البعثة رفضوا التوقيع على تقرير يثبت وجودهم تم إعداده والتوقيع عليه من قبل مراقبون تابعين لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وممثلو القوات المسلحة السودانية في بعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وهذه التعاطي القائم على الاجماع مع الحقائق الماثلة على الأرض يجعل من تقارير بعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها عملية سياسية أكثر منها تقارير موضوعية حول الوضع العسكري على الحدود، ويمنع الرقابة الدقيقة للمنطقة منزوعة السلاح.

٤. **تعطي قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي تنبيها مبكرا قبل القيام برحلات المراقبة.** وتدعي أنها تقوم بذلك للتأكد من عدم وجود أي عمليات تأخير بيروقراطية تسببها الحاجة إلى الحصول على الموافقة على الرحلة. إلا أن ذلك يمكن كلا الجيشين من المعرفة المسبقة بمواعيد مهمات المراقبة والمناطق التي ستغطيها الدوريات، مما يسهل علي الجيشين إخفاء أنشطتهما في المنطقة الآمنة منزوعة السلاح.

يتطلب التحقق الدقيق من المنطقة الآمنة منزوعة السلاح القيام بدوريات برية للتحقق مما تكتشفه مهمات الاستطلاع الجوي. إلا أن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وبعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها عاجزتان حاليا بسبب غياب القوات التي تؤمن الحماية لدوريات المراقبة. وهناك حاجة ماسة لهذه القوات. وبتاريخ ١٣ يوليو/ تموز ٢٠١٣، قتل سبعة أعضاء من بعثة الأمم المتحدة/ الاتحاد الإفريقي في دارفور أثناء قيامهم بدورية برية. كما فقدت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي أحد أفراد حفظ السلام التابعين لها في أبيي بتاريخ ٤ مايو/

أيار ٢٠١٣، وذلك عند تعرض الموكب المرافق للزعيم الأعلى لدينكا نقوك ، كول دينق كول لهجوم. وأصبح مراقبو بعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها غير مستعدين، لأسباب مفهومة، للقيام بدوريات برية دون قوة حماية.

وفي إطار الجهود المبذولة للتوصل إلى حل لهذا المأزق، أقر مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة بتاريخ ٢٩ مايو/ أيار ٢٠١٣ القرار رقم ٢١٠٤ والمتعلق بزيادة عدد القوات المكلفة ضمن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي من ٤٢٠٠ إلى ٥٣٢٦ فرد، حيث كان العدد الإضافي البالغ ١١٢٦ فردا مكلفون بتوفير الحماية لبعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. ويفترض أن تنقسم هذه القوة إلى أربع سرايا تتألف كل منها من ٢٦٧ فردا، يصاحبهم أفراد اضافيون للعمل على توفير الخدمات لهم. وكان من المفترض أن تنتشر هذه السرايا في القواعد الأربع المقترحة للبعثة: المقر الرئيسي في كادقلي في جنوب كردفان، والقواعد الأخرى في برام بجنوب دارفور، قوك مشار في ولاية شمال بحر الغزال، وملكال في ولاية أعالي النيل.

وكان من المفترض أن تنتشر زمرة متقدمة قوامها ١٢٠ فردا في شهر أغسطس/ آب ٢٠١٣، ووصل أخيرا ١١٧ فردا إلى كادقلي بتاريخ ٢٩ سبتمبر/ أيلول. ولغاية سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤، لم تكن تلك القوة نشطة. وحتى وإن كانت نشطة، فلن تتمكن قوة بهذا الحجم الصغير من توفير الحماية الكافية لمهمات التحقق البرية. وكان من المتوقع أن تقوم بقية القوات التابعة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بالانتشار خلال شهر نوفمبر/ تشرين ثاني- ديسمبر/ كانون أول ٢٠١٣. إلا أن عملية الانتشار تعطلت نتيجة لاندلاع النزاع في جنوب السودان والتأخيرات الكبيرة في بناء القواعد اللازمة للقوات التي يفترض أن توفر الحماية لبعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. ولغاية سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤، لم تكن تلك القوات قد انتشرت بعد، تاركة بعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها غير قادرة على أداء مهمتها.

واضافة إلى ذلك، ولغاية سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤، فإن قاعدتين فقط كانتا في وضعية تشغيلية، وذلك من أصل أربعة قواعد تابعة لبعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود، . وحسب مصفوفة ٨ مارس/ آذار ٢٠١٣ للتنفيذ، فإن على حكومة جمهورية جنوب السودان والحكومة السودانية اعطاء البعثة الأرض اللازمة لإنشاء تلك القواعد بحلول ١٠ ابريل/ نيسان وأن يتم إنشاؤها بحلول ٨ يونيو/ حزيران. وأنشأت البعثة بالفعل مقرا رئيسيا لها في كادقلي عام ٢٠١١ كقاعدة لقوات حفظ السلام التابعة لها في أبيي. وفي العام ٢٠١٣، تأثرت هذه القاعدة سلباً بالمواجهات بين الجبهة الثورية السودانية والقوات المسلحة السودانية في شمال وجنوب كردفان. ومنذ شهر سبتمبر/ أيلول حتى ديسمبر/ كانون أول ٢٠١٣، على سبيل المثال، تعطلت بشكل متكرر عملية ايصال الحصص التموينية والإمدادات من الأبيض إلى كادقلي، مما أدى إلى تعرض القوات التابعة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لنقص حاد. وفي النصف الأول من العام ٢٠١٤، كانت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لا تزال تعمل في قاعدة كادقلي وقامت بتوسيعها

لتصبح قادرة على استيعاب قوات بحجم سرية عسكرية. ولغاية ١ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤، ضم المقر الرئيسي في كادقلي ٢٥ مراقباً تابعاً لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، ٣٤ مراقباً من القوات المسلحة السودانية و٣٠ من الجيش الشعبي لتحرير السودان تابعين لبعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، إضافة إلى ٧٩ من قوة الحماية البالغ عدد أفرادها ١١٧ والذين شكلوا الحراسة المتقدمة.

كما أن قاعدة بعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في قوك مشار تعمل بشكل جزئي، على الرغم من أن البعثة لم تقم بعد بدوريات برية. وتم توفير الأرض التي تقوم عليها هذه القاعدة بتاريخ ٢٦ مارس/ آذار ٢٠١٣، ووصلت طليعة من المراقبين التابعين لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بتاريخ ١٧ ابريل/ نيسان. واستمر العمل على إنشاء القاعدة خلال النصف الأول من العام ٢٠١٤ لتمكينها من استيعاب قوات بحجم سرية عسكرية. وبعد الانتهاء من جزء من المباني، انتقل ٣٨ من فريق حماية القوات من كادقلي إلى قوك مشار بتاريخ ٢٥-٢٧ يونيو/ حزيران ٢٠١٤. إلا أن المناقصة لتجهيز الأرض في قوك مشار تم طرحها بتاريخ ٥ اغسطس/ آب ٢٠١٤ طلب أن يقوم "المقاول بتنظيف الموقع، وقطع الأشجار، والجذور، وأي مواد صلبة، والصخور وتسويتها للبدء بالعمل"، مما يشير إلى أن القاعدة بعيدة من الإكتمال (UN Secretariat, 2014).

وتواجه القواعد الأخرى صعوبات مستمرة. ولم تمنح الحكومة السودانية الإذن لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لبناء القاعدة في برام إلا بتاريخ ٣٠ يونيو/ حزيران ٢٠١٣. وتأجلت هذه العملية مرة أخرى بعد رفض الحكومة السودانية منح قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي التصريح الأمني للقيام بمهمات استطلاع جوي بغية تحديد مواقع تناسب إنشاء قاعدة بعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. على أنه تم أخيرا وفي بداية شهر ديسمبر/ كانون أول ٢٠١٣ اختيار مساحة من الأرض لإنشاء القاعدة على مقربة من قاعدة مقامة مسبقا تابعة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID). لكن جرى تأخير في عملية البناء لمدة عشر أشهر لاحقة. ولغاية سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤، لم يكن العمل قد بدأ بعد في قاعدة برام ولم يتم نشر مراقبين أو أفراد حماية في دارفور.

ولقد واجهت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي أولى التحديات في ملكال وأعالي النيل، بعد أن رفضت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تخصيص مساحة للقوة في المجمع التابع للبعثة. وتفيد مصادر من الأمم المتحدة أن هذا الرفض كان جزءا من صراع بين المنظمتين على الوصول إلى المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح . وفي صعيد خاص، أشتكى موظفو بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من أن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي سوف لن تحصل على تفويض بحماية المدنيين في المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح (على الرغم من أنها مفوضة بذلك سلفاً في أبيي)، وبالتالي لن تكون قادرة على حماية من يتعرضون للاعتداءات في المنطقة منزوعة السلاح. وما يكمن خلف هذا الانتقاد الموجهة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي هو رغبة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في الحفاظ على امكانية الوصول إلى المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح، الأمر الذي تسعى قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة

لأبيي للحد منه. وفي ملكال، اختارت أخيرا قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي موقعا مجاورا للقاعدة القائمة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان . ولكن تزامن هذا مع اندلاع المواجهات داخل جنوب السودان في ديسمبر/ كانون أول ٢٠١٣ وبالتالي لم يبدأ العمل في إنشاء القاعدة. ولغاية سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤، مع تحول ملكال إلى مدينة أشباح واستمرار القتال العنيف في الولاية، يبدو من غير المرجح أن يكون هناك وجود للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في ولاية أعالي النيل في المستقبل المنظور.

وبدون توفر قواعد لن تتمكن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي من نشر سراياها الأربعة. وبدون هذه السرايا لن تكون هناك دوريات برية، وبالتالي ستعتمد بعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها على الدوريات الجوية التي تعتبر غير قادرة على التحقق بشكل دقيق من الوضع القائم على الأرض وعرضة لتوقف عملها. ويبدو من خلال حدة النزاع الجاري في المنطقة الحدودية حاليا أنه من غير المرجح أن تتمكن السرايا التابعة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي من الانتشار في المستقبل القريب.

وحتى وإن شيدت قواعد بعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها ونشرت السرايا الأربع التابعة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لتوفير الحماية للمراقبين، يبقى من المستبعد أن تتمكن بعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها من التحقق بشكل دقيق من خلو المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح من الوجود العسكري . فالحدود بين السودان وجنوب السودان يبلغ طولها ٢٠١٠ كلم و ستواجه السرايا الأربعة المكونة من ٢٦٧ جنديا والمراقبون العسكريون التابعون لبعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها البالغ عددهم ٩٠ مراقبا مصاعب جمة في سعيهم للقيام بدوريات منتظمة بما يكفي، وتغطية مساحات من الأراضي بما يكفي، للتحقق من خلو المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح من الوجود العسكري.

ومسألة قلة عدد جنود القوة تفاقمها حقيقة أن الوصول للمنطقة يعتبر في غالب الأمر غاية في الصعوبة، فضلاً عن كونها عرضة للإختراقات نظرا للسيطرة غير المؤكدة للحكومة على المنطقة الحدودية وغياب نقاط التفتيش الحدودية. وعندما تجتمع هذه الصعوبات مع الإشعار المسبق الذي تقوم قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في الوقت الراهن بإعطاءه للجانبين قبل القيام بالدوريات، فمن المستبعد أن تكون بعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها قادرة على التحقق بفعالية من المنطقة منزوعة السلاح، سواء تم توفير الحماية للقوة أو لم يتم.

الخط المركزي

في نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠١٣، تم الكشف عن سلسلة من المشاكل السياسية الأكثر جوهرية حول المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح. وبتاريخ ٢٢ نوفمبر/ تشرين ثاني، تلقت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي خطابا من الحركة الشعبية لتحرير السودان ورد فيه أن جنوب السودان يوقف مؤقتا مشاركته في دوريات بعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها بسبب عدم وجود اتفاق حول الامتداد الدقيق للمنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح. واشتكى الخطاب، علاوة على ذلك، من أن الدوريات تتم فقط

في أراضي جنوب السودان، مع أن هذا لا يعكس نمط الاستطلاع الجوي الذي ظلت تقوم به بعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٣. وبعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها ككل جرى تعليقها بعد القرار الذي اتخذته حكومة جمهورية جنوب السودان.

ويعود الجدل حول امتداد المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح إلى الفترة الأولي لتطبيقها. فبتاريخ ٢٢ ابريل/ نيسان، وبينما الآلية السياسية والأمنية المشتركة تكرس نفسها لفتح سلسلة من المعابر الحدودية، ادعت الحكومة السودانية أن الجيش الشعبي لتحرير السودان دخل المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح، ولا سيما في كير آدم. وراوغت حكومة جمهورية جنوب السودان في الرد على ادعاء الحكومة السودانية ودفعت بالقول أن قواتها خارج المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح، حسب خريطة فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الافريقي. ويأتي هذا الرد اعتمادا على الغموض الكامن في تلك الخريطة.

فالخريطة التي تبين الخط المركزي للمنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح، حيث تمتد المنطقة منزوعة السلاح بعرض ١٠ كلم على كل جانب من جانبيه، غير مفصلة أو واضحة بما يكفي لتكون مفيدة في التحقق من الامتداد الدقيق للمنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح على الأرض. ونتيجة لهذا النقص في التفاصيل، يمكن لأي جانب من الجانبين الادعاء بأن قواته تتواجد خارج تلك المنطقة بينما ينتقد بشدة الطرف الآخر لانتهاكه للمنطقة منزوعة السلاح. وبعد اخفاق الطرفين في الاتفاق على الخط المركزي خلال سلسلة من الاجتماعات التي عقدت في الفترة ما بين شهر ابريل/ نيسان إلى يونيو/ حزيران ٢٠١٣، اقترح رئيس فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الافريقي تابو مبيكي في رسالة بتاريخ ٩ يونيو/ حزيران أن يقوم برنامج الحدود للاتحاد الافريقي بتشكيل لجنة متخصصة، الفريق الفني التابع لبرنامج الحدود للاتحاد الافريقي، تقوم بترسيم الخط المركزي على خريطة ذات معيار مفصل بما يكفي لاستخدامها في تحديد الانتهاكات على الأرض وتقوم إلى جانب ذلك بترسيم المنافذ الحدودية في المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح. وبتاريخ ٣٠-٣١ يوليو/ تموز، خلال الاجتماع الثاني للجنة الأمنية المشتركة الذي انعقد في جوبا، اتفق الطرفان على اعادة نشر قواتهما بما ينسجم مع خريطة الفريق الفني التابع لبرنامج الحدود للاتحاد الافريقي.

وفي حين كان الفريق الفني التابع لبرنامج الحدود للاتحاد الافريقي مكلفا بإنهاء عمله بحلول نهاية شهر يوليو/ تموز، فإنه لم يبدأ تحقيقاته إلا بتاريخ ٢٩ يوليو/ تموز ٢٠١٣ حين زار كادقلي. وزار في وقت لاحق الحدود بين ولاية الوحدة- جنوب كردفان وأعالي النيل- النيل الأبيض. ولقد أثبت العمل المناط به أنه صعب. وكان الفريق على الحدود بين ولاية الوحدة وجنوب كردفان عندما اشتبك الجيش الشعبي لتحرير السودان مع القوات المسلحة السودانية في محيط هجليج بتاريخ ٥ أغسطس/ آب. ولم تتمكن الحكومة السودانية وحكومة جمهورية جنوب السودان من التوصل إلى اتفاق حول الخط المركزي للمنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح على الحدود بين ولاية الوحدة وجنوب كردفان: إذ أن إختلاف بضعة كيلومترات هنا يحدد ما إذا كانت قواعد عسكرية هامة في جاو (بالنسبة لجنوب السودان) وهجليج وكيلو ٢٤ (بالنسبة للسودان) سيتوجب نزع سلاحها. وفي هكذا سياق ، هناك احتمال ضئيل بأن يوافق أي طرف من الطرفين على الخط المركزي دون وساطة خارجية.

ووصلت اللجنة بعد ذلك إلى الرنك، في ولاية أعالي النيل، بتاريخ ١٤ أغسطس/ آب لترسيم الخط المركزي على الحدود بين أعالي النيل والنيل الأبيض، لكن لم يستطيع اعضاء من حكومة جمهورية جنوب السودان والحكومة السودانية ضمن الفريق الفني التابع لبرنامج الحدود للاتحاد الافريقي التوصل إلى اتفاق على موقع الخط في كل من المعبر الحدودي في جودة أو في ووثو. وبالإضافة إلى ذلك، قاومت العديد من المجتمعات في محيط الرنك عمل اللجنة، وصاحب ذلك ما صرح به قوت أكوي، محافظ مقاطعة الرنك، بأن المجتمع المحلي في الفرخار قلق من أن يؤدي ترسيم الخط المركزي وسط أراضيه إلى تفاقم التوترات المحلية[٢٧].

وعادت اللجنة إلى أديس أبابا بتاريخ ١٦ أغسطس/ آب. ومع أن الفريق الفني التابع لبرنامج الحدود للاتحاد الافريقي قد كتب تقريرا نهائيًا، إلا أنه أشار إلى أن البلدين لم يتمكنا من الاتفاق على الخط المركزي للمنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح. وشهدت الأشهر الأربعة اللاحقة انعقاد سلسلة من الاجتماعات للتغلب على المأزق السياسي حول المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح. وفي الفترة ما بين ٢٤-٢٦ سبتمبر/ أيلول، اجتمعت اللجنة الأمنية المشتركة واتفقت مرة أخرى على تنفيذ المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح، على الرغم من عدم احراز أي تقدم جوهري في المفاوضات. وبتاريخ ١٣ نوفمبر/ تشرين ثاني، عقد الاتحاد الافريقي ورشة عمل تخطيطية في جوبا لمثلي كلا البلدين في إطار الجهود لحل الخلاف. وأخفق اجتماع خامس عقدته اللجنة الأمنية المشتركة في الخرطوم خلال ٢٦-٢٧ نوفمبر/ تشرين ثاني في التوصل إلى اتفاق حول الخط المركزي. وبعد ضغوطات مبذولة من لجنة السلام والأمن، تم تقديم موعد اجتماع للجنة يتناول، من بين أمور أخرى، مسألة المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح ليعقد في شهر ديسمبر/ كانون أول ٢٠١٣ بعد أن كان مقررا في منتصف يناير/ كانون ثاني ٢٠١٤، ولكن أعيد تأجيله مرة أخرى بعد وفاة رئيس جنوب افريقيا السابق نيلسون مانديلا. وتم تأجيله بعد اندلاع النزاع في جنوب السودان وانعقد أخيرا في الخرطوم بتاريخ ٢٢ مارس/ آذار ٢٠١٤. إلا أن الاجتماع أدى إلى نفس المجموعة من الالتزامات الرسمية ونفس المستوى من الانعدام الجوهري للتنفيذ الذي اتصفت به الاجتماعات السابقة. ولغاية شهر سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤، كان الاجتماع بتاريخ ٢٢ مارس/ آذار ٢٠١٤ هو الاجتماع الأخير الذي عقدته اللجنة الأمنية المشتركة. إلا أنه وبتاريخ ٢٧ مارس/ آذار، قامت حكومة جمهورية جنوب السودان بإبلاغ قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بأنها ستستأنف مشاركتها في بعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وبعد شهر من ذلك، وبتاريخ ٢٨ يونيو/ حزيران، ادعت حكومة جمهورية جنوب السودان أن السبب في الانسحاب من البعثة ليس الخلاف على الخط المركزي، وهو ما ادعته في الخطاب الذي أرسلته في شهر نوفمبر/ تشرين ثاني إلى قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وإنما لأن الخط المركزي كان من المقرر أن تستخدم لترسيم المنافذ الحدودية، وهذا سيؤدي إلى تعيين حدود بحكم الأمر الواقع.

وكلا التفسيرين يفتقران إلى المصداقية. فالانسحاب الأول لحكومة جمهورية جنوب السودان من بعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق حدث مباشرة بعد اكتشاف الدوريات الجوية لوجود الجيش الشعبي لتحرير السودان شرقي منطقة الـ ١٤ ميل، مما نتج عنه اعداد تقرير رفض المراقبون

التابعون للجيش الشعبي لتحرير السودان التوقيع عليه، كما أشرنا سابقا. والانسحاب منع حدوث المزيد من التركيز الدولي على انتهاكات الجيش الشعبي لتحرير السودان للمنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح. وكذلك، فإن اعلان حكومة جمهورية جنوب السودان في شهر مايو/ أيار عن مشاركتها مرة أخرى في بعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها ليس عديم الصلة بإدعاءها في شهر ابريل/ نيسان بأن قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان – في المعارضة التي شاركت في الهجمات على بانتيو، ولاية الوحدة، كانت متمركزة في جنوب كردفان. وقد يؤدي استئناف دوريات بعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها إلى زيادة التركيز على الروابط بين الحكومة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة وتحركات هذا الأخير عبر الحدود بين السودان وجنوب السودان.

ومنذ الاعلان الذي قامت به حكومة جمهورية جنوب السودان، ظلت عمليات الاستطلاع الجوي في حدود متدنية، وبتاريخ ١٦ يونيو/ حزيران إنطلقت رحلات إستطلاع جوي من كادقلي ولم تكتشف شواهد على وجود أنشطة عسكرية في المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح- وهو إستنتاج لا يجب اعتباره مؤكداً للأسباب المذكورة أعلاه. ولم يتم التوصل، على كل، إلى أي اتفاق على الخط المركزي. وبتاريخ ٢٠ أغسطس/ آب، اشتكى وزير الدفاع السوداني عبدالرحيم حسين إلى لجنة الأتحاد الأفريقي رفيعة المستوى من أن حكومة جمهورية جنوب السودان لا تنفذ اتفاقية ٢٧ سبتمبر/ أيلول الأمنية. بدون إتفاق لا تحقق رحلات الاستطلاع الجوي التي تقوم بها بعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها الكثير من التأثير وذلك لأنه، حتى وإن استطاعت الكشف عن وجود قوات عسكرية، يمكن لأي جانب من الجانبين الادعاء بأن تلك القوات متواجدة في واقع الأمر خارج المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح.

وهناك مشكلتين أساسيتين يجب التغلب عليهما حتى يتم تطبيق الخط المركزي بصورة صحيحة وتوضع المنطقة منزوعة السلاح المؤقتة موضع التنفيذ . اولاً، هناك قدر كبير من المعارضة المحلية للمنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح. ويعود السبب في ذلك جزئيا إلى الاعتقاد السائد على نطاق واسع بأن تلك المنطقة ستكون هي الحدود النهائية بين السودان وجنوب السودان، على الرغم من أنها تعتبر في الواقع الأمر تدبيرا مؤقتا. وفي إطار الجهود لتصحيح هذا الوضع، أعلن رئيس جنوب السودان سالفا كير بتاريخ ٧ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٣ أنه سيرسل شخصيات سياسية من ولايتي أعالي النيل والوحدة لتوضيح الوضع للمجتمعات المحلية في المنطقة الحدودية. إلا أنه وإن تمت إزالة سوء الفهم القائم حول المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح، تظل هناك أسباب جوهرية تجعل قرى غير راغبة بأن تكون ضمن تلك المنطقة. ففي كل من ولايتي اعالي النيل والوحدة، سيعني نزع السلاح سحب حماية الجيش الشعبي لتحرير السودان من مناطق تعرضت لغارات عنيفة من ميليشيات مدعومة من الحكومة السودانية خلال الحرب الأهلية الثانية، وقد خلفت تلك التجربة حالة من عدم الثقة لا تزال مستمرة إلى يومنا هذا[٢٨].

والثانية، وهي المشكلة الأكثر جوهرية تتمثل في أن كلا الطرفين ليس لديه الكثير مما يكسبه من تعيين خط مركزي، الأمر الذي يترتب عليه إنشاء منطقة حدودية آمنة منزوعة السلاح فعالة. فلدى كلا الطرفين قوات عسكرية موجودة في مواقع مختلفة في المنطقة الحدودية، لا سيما القوات المسلحة السودانية في

الردوم وهجليج وكويك وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في محيط كير آدم، جاو، ووونثو. ويتيح عدم اليقين المستمر حول موقع المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح لكل طرف من الطرفين الاحتفاظ بهذه القوات بينما يقوم بانتقاد الآخر بشأن الاحتفاظ بوجود عسكري في تلك المنطقة. فتوقيت وموقع الدوريات والتداخلات الدبلوماسية من جانب لجنة الاتحاد الافريقي رفيعة المستوى صارت تشكل أرضية تجري فيها لعبة سياسية تبدو غير منتهية، تؤدي فيها كل من تحركات القوات والمفاوضات في أثيوبيا دورا.

وتتفاقم هذه المشاكل بفعل النزاعات الحالية في كلا البلدين. وتكون المنطقة منزوعة السلاح في السودان وجنوب السودان ذات مغزى فقط في حال امتلك البلدان زمام السيطرة على أراضيهما وقواتهما العسكرية. وفي الوقت الحالي، يعني التمرد في جنوب كردفان والنيل الأزرق ودارفور في السودان، إلى جانب ولايتي الوحدة واعالي النيل في جنوب السودان، أن كلا البلدين لا يستطيع فرض منطقة منزوعة السلاح، كونهما لا يملكان السيطرة على حدودهما ولديهما هواجس أمنية تسبب القلق مما يجعل المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح موضوعا ثانويا.

وبالفعل، منذ بداية النزاع في جنوب السودان في شهر ديسمبر/ كانون أول ٢٠١٣، وجد كلا البلدين أنه من المفيد انتهاك المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح بهدف الحصول على تفوق عسكري في الحرب الأهلية التي تخصه. وبتاريخ ٧ ابريل/ نيسان ٢٠١٤، حلقت طائرات نقل من طراز أنتنوف معدلة على الطريقة السودانية وكذلك طائرات نفاثة من طراز ميج فوق المنطقة الشمالية من ولاية الوحدة وقصفت قرية نيم في مسعى لزعزعة خطوط إمداد حركة العدل والمساواة. وفي ٨ ابريل/ نيسان، قال نائب والي ولاية الوحدة، ستيفن مابك لانغ، أن القوات المسلحة السودانية تحركت مؤخرا لتصبح أكثر قربا من الحدود بين السودان وجنوب السودان. وقد عبر مسؤولون في جنوب السودان مرارا عن قلقهم من أن الحكومة السودانية قد تحاول احتلال الحدود المتنازع عليها مستفيدة من المتاعب التي تواجهها حاليا الحركة الشعبية لتحرير السودان.

ويبدو هذا غير مرجحاً: فتركيز القوات المسلحة السودانية ينصب حاليا على مقاتلة الجبهة الثورية السودانية في جنوب كردفان، ويتعين النظر إلى تغولات الجيش الشمالي داخل ولاية الوحدة في ضوء هذا. فالجبهة الثورية السودانية لديها خطوط امداد وقواعد غير عسكرية هامة في كل من ولايتي شمال بحر الغزال والوحدة. وتعتمد حركة العدل والمساواة على مسار الإمدادات الممتد عبر بانتيو-باريانغ-جاو، والذي يمتد شمالا من عاصمة ولاية الوحدة إلى جنوب كردفان ويمر إلى جانب قاعدة الجيش الشعبي لتحرير السودان الأكثر توغلاً في إتجاه الشمال في جاو، والتي ربما تقع في المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح، الأمر الذي يعتمد تحديده على التعيين النهائي للمنطقة منزوعة السلاح. تهدف هجمات القوات المسلحة السودانية في ولاية الوحدة وتحركات قواتها قرب الحدود إلى زعزعة خطوط الامداد هذه. وطالما ظل النزاع في جنوب كردفان مستمرا، فستبقى المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح احتمالا بعيدا، لأن القوات المسلحة السودانية لن تنزع السلاح من حدود هي بحاجة إلى تأمينها. وأيا كانت الحال، نظرا لتواجد حركة العدل والمساواة في جنوب كردفان والوحدة، يظل من غير الممكن لأي من الحكومتين نزع السلاح من الحدود، لأن أي منهما لا يملك السيطرة الكاملة عليها.

وتتهم القوات المسلحة السودانية الجيش الشعبي لتحرير السودان بأنه يستخدم حركة العدل والمساواة في النزاعات الداخلية لجنوب السودان. وينكر الجيش الشعبي لتحرير السودان ذلك، ولكن بتاريخ ٢٥ ابريل/ نيسان ٢٠١٤، اصطدمت حركة العدل والمساواة مع الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة في قرية مانقا على مسار الامداد بين بانتيو وباريانق، في حين أفاد شهود عيان عن وجود قوات حركة العدل والمساواة في صفوف قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان التي استعادت بانتيو بتاريخ ٤ مايو/ أيار. لا يعتبر دعم الجيش الشعبي لتحرير السودان لحركة العدل والمساواة انتهاكا لاتفاقية ٢٧ سبتمبر/ أيلول الأمنية فحسب، لكنه يشير كذلك إلى أحد الأسباب الكامنة خلف بقاء المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح احتمالا بعيدا. وطالما أن الجيش الشعبي لتحرير السودان يعتمد على حركة العدل والمساواة فإنه لن يغلق المنطقة الحدودية أمام التحركات العسكرية لحركة العدل والمساواة إلى داخل جنوب كردفان، نظرا لكون القوتين تقاتلان معا ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان – في المعارضة.

وترد الحركة الشعبية لتحرير السودان على ذلك بالقول أن الحكومة السودانية تدعم الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة وأن قوات التمرد تستخدم قواعدا داخل جنوب كردفان في المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح. وادعت حكومة جمهورية جنوب السودان أن مقر قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان – في المعارضة التي شاركت في الهجوم على بانتيو بتاريخ ١٣-١٤ ابريل/ نيسان ٢٠١٤ كانت قرب هجليج، في جنوب كردفان. وبتاريخ ٩ ابريل/ نيسان، أدعت حكومة جمهورية جنوب السودان كذلك أن مقر قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان – في المعارضة التي هاجمت بلدة كاكا، في اعالي النيل، ومقاطعات باليت وأدونق مستهل شهر ابريل/ نيسان كان في غالاشيل، جنوب كردفان. وعليه فإن كل بلد من البلدين يتهم الآخر بدعم المتمردين عبر الحدود، في إنتهاك لاتفاقية ٢٧ سبتمبر/ أيلول الأمنية.

ولا تعتبر الاشتباكات المستمرة بين القوات المسلحة السودانية والجبهة الثورية السودانية أو النزاع الحالي في جنوب السودان مسائل داخلية فحسب. فكلاهما مرتبط بالديناميكيات القديمة للحرب الأهلية الثانية التي تمتد عبر الحدود بين السودان وجنوب السودان: يعتبر نضال الجبهة الثورية السودانية ضد الحكومة السودانية ناتجا عن التسويات المبهمة لاتفاقية السلام الشامل بشأن جنوب كردفان والنيل الأزرق، في حين تعيد الحرب الأهلية في جنوب السودان تنشيط الانقسامات التي كانت قائمة خلال الحرب الأهلية الثانية بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات دفاع جنوب السودان المدعومة من الحكومة السودانية التي كانت تسيطر بشكل كبير على منطقة اعالي النيل الكبرى خلال الحرب الأهلية الثانية . وكون جنوب السودان الآن دولة مستقلة وأن هناك حدودا قومية تمر عبر امتدادها شمالا (التي لا يزال تعينها على نحو دقيق محل نزاع) يعتبر بالنسبة لمنطق هذه النزاعات في كلا الدولتين أمراً أقل أهمية قياساً إلى استمرار هذه الحرب الأهلية. ونظرا لتورط كل بلد في النزاعات الداخلية الدائرة في البلد الآخر، فليس لدى أي من الحكومتين مصلحة راسخة في إنشاء المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح، على الرغم من التأكيدات الدبلوماسية المتكررة بعكس ذلك.

الجانب الاقتصادي للمنطقة الحدودية

أحد المجالات التي تظهر فيها لعبة الشطرنج السياسية حول الحدود جلية للعيان كأوضح ما يكون هو إقتصاد المنطقة الحدودية. ففي العام ٢٠١٠، خلال الاعداد للاستفتاء في جنوب السودان حول الانفصال، بدأت الحكومة السودانية إغلاق التجارة عبر الحدود إلى جنوب السودان، كعقاب للمجتمعات المحلية على حدود جنوب السودان والتي تعتمد على التجارة مع السودان. وبالنسبة للعديد من ولايات جنوب السودان الحدودية، فإن الروابط مع جوبا تظل غير مؤكدة وصعبة، وجرت العادة أن تأتي غالبية البضائع التي تحتاجها من السودان. وبالتالي، فإن هذه الولايات الحدودية تعتبر الأكثر تأثرا بإيقاف التجارة عبر الحدود.

ومن ناحية نظرية، كان من المفترض أن تؤدي اتفاقية ٢٧ سبتمبر/ أيلول الأمنية إلى فتح سلسلة من المنافذ الحدودية بين البلدين. وبعد توقيع مصفوفة ٨ مارس/ آذار ٢٠١٣ للتنفيذ، أعلنت اللجنة الفنية المشتركة المعنية بممرات العبور الحدودية خلال اجتماع عقدته بتاريخ ٢٠-٢١ ابريل/ نيسان أنه سيتسنى على الفور فتح ثمانية معابر في المنقطة الحدودية. وهذه المعابر كانت هي:

- كوستي – الرنك (النيل الأبيض إلى اعالي النيل)
- هجليج – بانتيو (جنوب كردفان إلى الوحدة)
- من المجلد إلى أويل عبر الميرم (غرب كردفان إلى شمال بحر الغزال)
- بابنوسة إلى أويل (غرب كردفان إلى شمال بحر الغزال)
- الردوم إلى راجا (جنوب دارفور إلى غرب بحر الغزال)
- كوستي إلى كاكا (النيل الأبيض إلى اعالي النيل)
- الدمازين إلى الرنك، عبر بوط وبيبنيس (النيل الأزرق إلى اعالي النيل).

كما كان من المقرر أن يتم افتتاح معبرين آخرين (المجلد إلى تورالي عبر أبيي الذي يربط غرب كردفان مع واراب، ومن تلودي إلى تونغا الذي يربط جنوب كردفان مع أعالي النيل) بعد تحسن الوضع الأمني على طول الحدود.

وإلى غاية شهر سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤، لم تفتح بالكامل أي من هذه المنافذ. وبشكل أكثر تعميماً، فقد قامت الحكومة السودانية بفتح وإغلاق المعابر المذكورة أعلاه مرات عدة خلال العام الماضي.

ومن ناحية تحليلية، يمكننا أن نميز أربع ديناميكيات تحدد تدفق التجارة عبر المعابر الحدودية، واستخدامها في المفاوضات السياسية.

١. **إعلان الحكومة السودانية المتكرر بأن الحدود سيتم فتحها يعتبر جزء من واجهة تجميلية قوامها تصريحات سياسية مصممة لكسب ود المجتمع الدولي.** ويكون لهذه التصريحات أحيانا تأثير حقيقي. وبتاريخ ٢٣ ابريل/ نيسان ٢٠١٣، مباشرة بعد الإعلان عن المعابر الحدودية المقترحة المذكورة أعلاه، تم بالفعل فتح الحدود مع شمال بحر الغزال. إلا أنه وبحلول شهر مايو/ أيار، كانت الحكومة السودانية قد قامت بإغلاقها مرة أخرى بعد تدهور العلاقات مع حكومة جمهورية جنوب السودان. ولم يكن للتدابير الأخرى التي أعلن عنها خلال المفاوضات الدبلوماسية أسسا في

الواقع الفعلي. على سبيل المثال، أدت القمة الرئاسية التي انعقدت في ٢٢ اكتوبر/ تشرين أول ٢٠١٣ إلى التزام كلا الطرفين، مرة أخرى، بفتح المعابر الحدودية التي لم تفتح في أعقاب ذلك. وأعلن ابراهيم محمود، وزير الداخلية السوداني، في وقت لاحق أن العمل سيبدأ على تعبيد الطرق بين باريانغ وهجليج ، في الحدود بين ولاية الوحدة وولاية جنوب كردفان، وفي الحدود بين أعالي النيل والنيل الأبيض. وجاء تصريح أهم بتاريخ ١٨ نوفمبر/ تشرين ثاني، عندما أعلن المجلس الأعلى للاستثمار في السودان أنه سينشئ متاجر سوق حرة على الحدود. وهذه التصريحات مصممة للاستهلاك العام وليست التزامات سياسات جوهرية.

٢. **تقوم الحكومة السودانية بإغلاق الحدود بشكل متكرر استجابة للتهديدات الأمنية.** فقد أغلقت حدود اعالي النيل مع النيل الأبيض بعد مقتل ١١ تاجرا سودانيا بتاريخ ٣ مايو/ أيار ٢٠١٣ من قبل معتدين مجهولين أثناء سفرهم بالقرب من الرنك.

٣. **تغلق الحكومة السودانية الحدود كجزء من استراتيجية تفاوض.** على سبيل المثال، اقترحت التصريحات التي أطلقتها في شهر اغسطس/ آب وسبتمبر/ أيلول ٢٠١٣ أن الحدود ستكون مفتوحة بالكامل بمجرد حل الوضع الأمني بين البلدين والانسحاب الكامل للجيش الشعبي لتحرير السودان من المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح. بموجب اتفاقية ٢٧ سبتمبر/ أيلول الأمنية، لا يعتبر فتح المعابر الحدودية مشروطاً بتنفيذ الاتفاقية الأمنية، ولكن الحكومة السودانية ادعت مرارا أن الأمر كذلك حتى تضغط على الحركة الشعبية لتحرير السودان خلال المفاوضات.

٤. بالرغم من حقيقة تعرض حدود السودان مع جنوب السودان لإغلاق مستمر، **تستمر أعمال التهريب عبر الحدود والتحديات التي يفرضها موسم الأمطار، على أقل تقدير، تضاهي في أهميتها القرارات على المستوى القومي من جهة إبطاء التجارة عبر الحدود.**

ظلت غالبية الحدود مغلقة خلال العام ٢٠١٣. وفي شهر اكتوبر/ تشرين أول، وضح التجار الذين جلبوا بضائع إلى مقاطعة مانيو، في ولاية أعالي النيل، أن المسارات المؤدية إلى جنوب السودان تبقى خطرة، وذلك لأن الحكومة السودانية قامت مرارا بمصادرة البضائع واعتقال التجار، وأفاد غالبيتهم بتعرضهم للمضايقات من الجيش الشعبي لتحرير السودان . وجرى التأكيد على الطبيعة الهشة للتجارة عبر الحدود خلال الفترة ١١-١٧ نوفمبر/ تشرين ثاني عندما قتل ما لا يقل عن ثمانية من التجار السودانيين في ثلاث اعتداءات منفصلة وقعت في مقاطعة ابيمنوم، في ولاية الوحدة. وأفاد بيتر داك، الذي كان آنذاك مفوضا لمقاطعة ميوم، أن منفذ الاعتداءات قام بها أحد المقيمين في أبيي وكان غاضبا من الاتفاقات التي تمت بين مجتمعات جنوب سودانية في ميوم ومجموعات من المسيرية[٣٠].

وتبين هذه الاعتداءات الحسابات بالغة الحساسية التي تربط ما بين اتفاقيات الرعي، والتجارة عبر الحدود، والتوترات السياسية على المستوى المحلي والمستوى الولائي. وكحال الاعتداءات التي وقعت بتاريخ ٣ مايو/ أيار ٢٠١٣، أدت عمليات القتل التي ارتكبت ما بين ١١-١٧ نوفمبر/ تشرين ثاني إلى إغلاق الحدود بين السودان وجنوب السودان وسببت زيادة كبيرة في أسعار السلع الاستهلاكية والوقود في ولاية الوحدة. كما تعتبر تلك الاعتداءات مؤشرا على المشاكل في نهج "الحدود الناعمة" الذي يناشد بها العديد

من الفاعلين الدوليين. لا السودان ولا جنوب السودان له سيطرة كاملة على حدوده، حتى قبل المواجهات التي جرت في شهر ديسمبر/ كانون أول ٢٠١٣ في جنوب السودان.

ويمكن أن تؤدي الاعتداءات المنفردة التي تنفذها غالبا جهات فاعلة لا تتبع للدولة إلى تصلب الحدود، مما يسبب تعطيلا كبيرا لاقتصاديات الولايات الحدودية ويؤثر سلبا على حركة الرعاة إلى جنوب السودان.

مع بقاء احتمال حدوث تلك الاعتداءات قائما واستمرار الحوافز السياسية التي تدفع الحكومة السودانية إلى تشغيل وإيقاف التجارة عبر الحدود، فإن اقتصاد المنطقة الحدودية سيتعطل بفعل الضغط السياسي في المستقبل المنظور. ويكمن التحدي المستقبلي لاقتصاد المنطقة الحدودية في معالجة ما أصبح عدم اتساق جوهري. قبل توقيع اتفاقية السلام الشامل، كان التجار والرعاة يدخلون إلى جنوبي السودان، في حين يتنقل أهالي جنوب السودان إلى الشمال للعمل في الخرطوم ومدن السودان الكبيرة الأخرى. وبعد استقلال جنوب السودان، انخفضت التجارة عبر الحدود- المشكلة التي يلقي أهالي جنوب السودان اللوم فيها على الرعاة الشماليين- وتوقفت بشكل فعال حركة الهجرة شمالاً من أجل العمل. ولهذا فإن هناك علاقة غير متسقة ناشئة، مع محاولة الرعاة الدخول إلى جنوب السودان، ولكن تجارة ضئيلة تأتي معهم، وقلة من أهالي جنوب السودان يذهبون شمالاً، مما يترك أهالي جنوب السودان معزولين عن جيرانهم الشماليين[٣١].

المواقع العسكرية

يحتفظ كلا البلدين بوجود عسكري في المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح، وذلك على الرغم من الإدعاءات المتكررة بخلاف ذلك. واحتلال الجيش الشعبي لتحرير السودان الحالي لمنطقة الـ ١٤ ميل يمثل الحالة الأوضح لانتهاك عسكري للمنطقة منزوعة السلاح. وبعد توقيع مصفوفة تنفيذ ٨ مارس/ آذار ، أعلن الجيش الشعبي لتحرير السودان عن انسحاب كبير لقواته من وارغويت وكير آدم. إلا أن هذه الانسحابات لم تشمل جميع قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في منطقة الـ ١٤ ميل، وأفادت مصادر في الأمم المتحدة أن قوات تتبع للفرقة الثالثة في الجيش الشعبي لتحرير السودان قد عادت إلى منطقة الـ ١٤ ميل بعد اسبوعين فقط من انسحابها[٣٢]. وقام الجيش الشعبي لتحرير السودان بعد ذلك بتوسيع وجوده في منطقة الـ ١٤ ميل، وذلك باحتلال مواقع دفاعية للمشاة جنوب سماحة وقام بتوسيع مواقعه الدفاعية جنوب كير آدم[٣٣].

واخفقت عمليات الاستطلاع الجوي التي اضطلعت بها بعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في الكشف عن وجود تلك القوات. وبتاريخ ٢٢ ابريل/ نيسان، مباشرة بعد التزام الآلية السياسية والأمنية المشتركة بفتح سلسلة من المعابر الحدودية، ادعت الحكومة السودانية كذلك أن الجيش الشعبي لتحرير السودان عاود الدخول إلى المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح، لا سيما في كير آدم. وراوغت حكومة جمهورية جنوب السودان في الرد على ادعاء الحكومة السودانية وتذرعت بأن قواتها كانت خارج تلك المنطقة حسب خريطة لجنة الاتحاد الافريقي رفيعة المستوى، ويشكل هذا الادعاء استغلالا لنقص التفاصيل في المقترح الذي قدمته اللجنة.

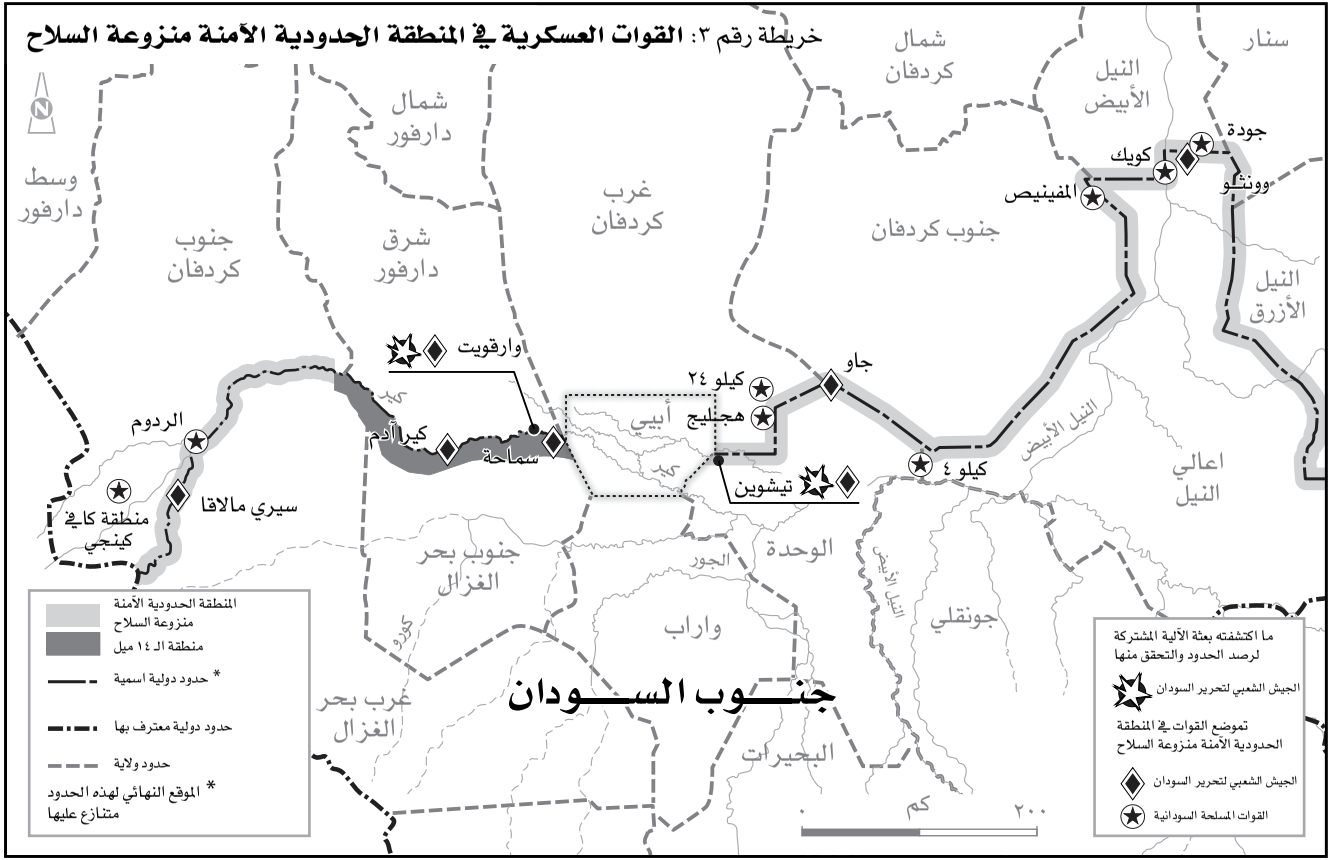
خريطة رقم ٣: القوات العسكرية في المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح
شمال كردفان
النيل الأبيض
سنار
جودة
كويك
ووتشو
المفينيص
جنوب كردفان
النيل الأزرق
شمال دارفور
غرب كردفان
وسط دارفور
جنوب كردفان
شرق دارفور
وارقويت
كيلو ٢٤
جاو
هجليج
أبيي
الردوم
كيرا آدم
سماحة
كيلو ٤
تيشوين
النيل الأبيض
اعالي النيل
سيري مالاقا
منطقة كافي كينجي
جنوب بحر الغزال
الوحدة
الجور
واراب
جونقلي
غرب بحر الغزال
جنـــوب الســـودان
البحيرات
المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح
منطقة الـ ١٤ ميل
* حدود دولية اسمية
حدود دولية معترف بها
حدود ولاية
* الموقع النهائي لهذه الحدود متنازع عليها
ما اكتشفته بعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها
الجيش الشعبي لتحرير السودان
تموضع القوات في المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح
الجيش الشعبي لتحرير السودان
القوات المسلحة السودانية
٠ كم ٢٠٠

وابقى الجيش الشعبي لتحرير السودان على مواقعه في منطقة الـ ١٤ ميل خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٣ والنصف الأول من العام ٢٠١٤. فهو يمتلك مواقعا في كير آدم، على الجسر فوق نهر كير، ومواقع دفاعية جنوب القرية. ويحتفظ كذلك بثلاثة مواقع دفاعية للمشاة حول وارغويت ومواقع أخرى إلى الشرق منها، قرب الحدود مع أبيي. وتتيح بثلاثة مواقع للجيش الشعبي لتحرير السودان السيطرة على اثنتين من أهم روابط النقل بين شمال بحر الغزال وشرق دارفور، وبالتالي الإبقاء على مسارات التجارة وخطوط إمداد الجبهة الثورية السودانية مفتوحة. وبتاريخ ٢٧ اكتوبر/ تشرين أول ٢٠١٣، نفذت بعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها دوريات استطلاع جوي إلى الغرب من منطقة الـ ١٤ ميل دون اكتشاف أي قوات عسكرية، على الرغم من إشارة صور الأقمار الصناعية وتقارير الشهود إلى وجود تلك القوات . إلا أنه وبتاريخ ٣ نوفمبر/ تشرين ثاني، اكتشف خلال دورية جوية وجود قوات عسكري إلى الشرق من منطقة الـ ١٤ ميل في محيط وارغويت. وفي حين وقع المراقبون التابعون لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي والمراقبون السودانيون التقرير الذي يفيد بذلك، فإن أعضاء جنوب السودان في دورية بعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها رفضوا توقيعه. وكون منطقة الـ ١٤ ميل، على عكس بقية المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح، جزءا من الحدود منزوعة السلاح التي تمتد إلى داخل الأراضي التي ظلت خاضعة للجيش الشعبي لتحرير السودان منذ عام ٢٠١٠، فلا توجد أي انتهاكات من قبل القوات المسلحة السودانية لتلك المنطقة.

ويختلف الوضع في المناطق الأخرى من المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح. وأكثر منطقة حدودية مثارة للنزاع وأرجحها إحتمالاً لتوليد مصادمات هي الحدود بين ولاية الوحدة ولاية جنوب كردفان، وهي ما كانت مسرحا لبعض أعنف عمليات الاقتتال بين البلدين خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وبعد التوقيع على مصفوفة التنفيذ، نفذ الجيش الشعبي لتحرير السودان انسحابا علنيا من جاو، صورته قناة الجزيرة، وهي أكثر المواقع نشاطا في إتجاه الشمال وقاعدة له وللحركة الشعبية لتحرير السودان- الشمال.

وفي وقت لاحق من ذلك الانسحاب، أعاد الجيش الشعبي لتحرير السودان انتشاره في جاو التي كانت موقعاً لإشتباكات في العام ٢٠١٣ . وفي ٣ يوليو ٢٠١٣ قصفت القوات المسلحة السودانية مواقع الجيش الشعبي في جاو، مما خلف سبعة جرحى (Radio Tamazuj, 2013). وبتاريخ ٥ اغسطس/ آب، وقعت اصطدامات أخرى على حدود ولاية الوحدة، عندما دخلت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح في محيط تيشوان وأشتبكت مع القوات المسلحة السودانية (Small Arms Survey, 2013b). وفي تبادل لاحق لإطلاق النار، قتل أحد جنود القوات المسلحة السودانية. وبعد هذه الاصطدامات، أفاد الجيش الشعبي لتحرير السودان بتزايد حركة القوات المسلحة السودانية في محيط تيشوان. وحدثت عمليات قصف أخرى على جاو في شهر سبتمبر/ أيلول ٢٠١٣ (Sudan Tribune, 2013). وتشير هذه الاصطدامات إلى أنه لحد بعيد لا يتعين النظر إلى المفاوضات حول المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح والاعتداءات العسكرية خلال العام ٢٠١٣ على أنها معارضة لبعضها البعض ، وإنما على أنها جزء من خيارات متقاربة بالنسبة لكلا الجانبين في تدافعهما من أجل السيطرة على المنطقة الحدودية.

وفي النصف الثاني من العام ٢٠١٣، احتفظ الجيش الشعبي لتحرير السودان بثلاثة مواقع دفاعية في جاو، كما أبقى على قوات في تيشوان، إلى الجنوب مباشرة من حقل هجليج النفطي المتنازع عليه. ويظهر من خلال الصور الرقمية المأخوذة من مشروع القمر الصناعي الحارس (سنتيتيل) أن ست دبابات مرفقة بموقع مشاة تم نقلها في شهر إبريل /نيسان ٢٠١٣ بعد توقيع مصفوفة التنفيذ ليتم اعادة انتشارها في شهر سبتمبر /أيلول (Satellite Sentinel Project, 2013b).

كما تحتفظ القوات المسلحة السودانية بمواقع عسكرية في المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح على الحدود بين ولاية الوحدة وجنوب كردفان وتتمركز بشكل أساسي في حقل هجليج النفطي المتنازع عليه والذي تحتفظ القوات المسلحة السود انية حوله بمواقع للمشاة والمدفعية والدبابات. الجزء الواقع أقصى جنوبه، والذي من المرجح أن يقع ضمن المنطقة الحدودية الآمن منزوعة السلاح، اعتمادا على الاتفاق النهائي حول المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح، يضم وحدات مشاة بحجم سرية مع وجود ما لا يقل عن ثلاث دبابات.

وكلا الجيشين يحتفظ بمواقع في أماكن أخرى من المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح. ويواصل الجيش الشعبي لتحرير السودان الاحتفاظ بقوات في كويك وونثو على الحدود بين أعالي النيل والنيل الأبيض، بينما تحتفظ القوات المسلحة السودانية بمواقع في المقينيص وفي الحدود بين غرب بحر الغزال وجنوب دارفور، بما في ذلك في جيب كافي كنجي المتنازع عليه.

الآفاق المستقبلية للمنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح

ما يعيق المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح حاليا هو حقيقة أن بعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها غير جاهزة للعمل وأنه، حتى ولو أصبحت كذلك ، من غير المحتمل، للأسباب المذكورة أعلاه، أن تتحقق بشكل دقيق من نزع السلاح من المنطقة الحدودية. ومن ناحية سياسية، هناك حافز ضئيل لدى كلا الجانبين لتنفيذ المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح. ومن أهم الأمور أن المواقع العسكرية التي يحتفظ بها الجانبان في المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح تعتبر مهمة بالنسبة للصراعات الداخلية، ضد الجبهة الثورية السودانية في حالة الحكومة السودانية وضد الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة في حالة الجيش الشعبي لتحرير السودان. ومع غلبة الاهتمام بالأمن الداخلي على كافة الاهتمامات الأخرى، فمن غير المرجح أن يقوم أي طرف بنزع سلاحه. ومن المرجح أيضا أن تنحسر المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح أكثر عن جدول أعمال المجتمع الدولي مع تفوق أهمية الصراعات داخل كلا البلدين، وخاصة في جنوب السودان، على أهمية الصراع بين الدولتين المتجاورتين. ومن المحتمل أن تصبح المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح الأحدث بين الاتفاقيات غير المنفذة بين السودان وجنوب السودان والتي تلقت دعما ماليا كبيرا من الأمم المتحدة وإسنادا من قوة حفظ سلام تابعة لها، لكن دون أي فعالية على الأرض.

٤. أبيي

تمهيد

كانت أبيي هي المنطقة الوحيدة من المناطق الثلاث التي وعدت باستفتاء في اتفاقية السلام الشامل[٣٥]. والاستفتاء في أبيي- الذي كان من المفترض أن يجرى بالتزامن مع إستفتاء شعب جنوب السودان حول الإنفصال- كان يرمي إلى منح أهالي المنطقة حق الاختيار بين البقاء في ما كان في السابق يسمى مديرية كردفان، وهي ما أحيلت إليها تبعية أبيي عام ١٩٠٥، أو الإنضمام إلى ما سيكون (حال صوت جنوب السودان لصالح الانفصال، كما فعل في الواقع) أحدث دولة في افريقيا. وصياغة اتفاقية السلام الشامل للاستفتاء في بروتوكول أبيي جاءت ترديدا لالتزام سابق تم في اتفاقية أديس أبابا سنة ١٩٧٢ التي منحت دينكا نقوك، وهم سكان أبيي الرئيسيين، الحق في استفتاء حول رغبتهم في الانضمام إلى منطقة جنوبية مستقلة. ولم يتم تنفيد الاستفتاء المقترح في أبيي لعام ٢٠١١ بسبب الخلاف حول كيفية تعريف الإقامة في أبيي، وهو المعيار الذي بناء عليه يتم تحديد من يحق له التصويت.

ادعت الحركة الشعبية لتحرير السودان وإدارة منطقة أبيي أن الإقامة لابد أن تشير إلى الإشغال الدائم للأرض، وبالتالي فإن أصحاب الحق في التصويت، إلى جانب دينكا نقوك الذين تم صراحة ضمان حقهم في التصويت في إطار بروتوكول أبيي، هم التجار السودانيين المقيمين في بلدة أبيي. وهذا المعيار سيؤدي إلى إقصاء رعاة من المسيرية ممن يهاجرون سنويا إلى المنطقة من المشاركة في الاستفتاء. وخلف هذا الادعاء يكمن الخوف من أنه ، حال تم منح المسيرية الحق في التصويت، فإن حزب المؤتمر الوطني سيدفع جميع المسيرية إلى أبيي وبالتالي يضمن أن تكون نتيجة التصويت البقاء ضمن السودان[٣٦]. وخشي المسيرية وحزب المؤتمر الوطني من أن عدم مشاركتهم في الاستفتاء سيعني انضمام أبيي إلى الجنوب. وخشي المسيرية من ان هذا الأمر سيحد من وصولهم إلى مراعي هامة في أبيي.

وخلال الفترة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، ركدت المفاوضات مع احتلال القوات المسلحة السودانية لأبيي، وظلت المفاوضات حول ادارة المنطقة في مأزق بسبب الخلاف على التركيبة التي يتشكل منها مجلس منطقة أبيي. وفي شهر سبتمبر/ أيلول ٢٠١٢، حاولت لجنة الاتحاد الافريقي رفيعة المستوى إحياء فكرة الاستفتاء في أبيي ووضعت مقترحا لاستفتاء حول المستقبل السياسي للمنطقة على أن يتم إجراؤه في شهر اكتوبر/ تشرين أول ٢٠١٣. وخلافا للصياغات السابقة للاستفتاء، حاول المقترح الذي تقدمت به لجنة الاتحاد الافريقي رفيعة المستوى التغلب على الخلاف حول أهلية التصويت من خلال تعريفها بشكل أكثر دقة. وخلافا لبروتوكول أبيي الذي اعدته اتفاقية السلام الشامل، الذي ادعى أن "سودانيين آخرين مقيمين" في

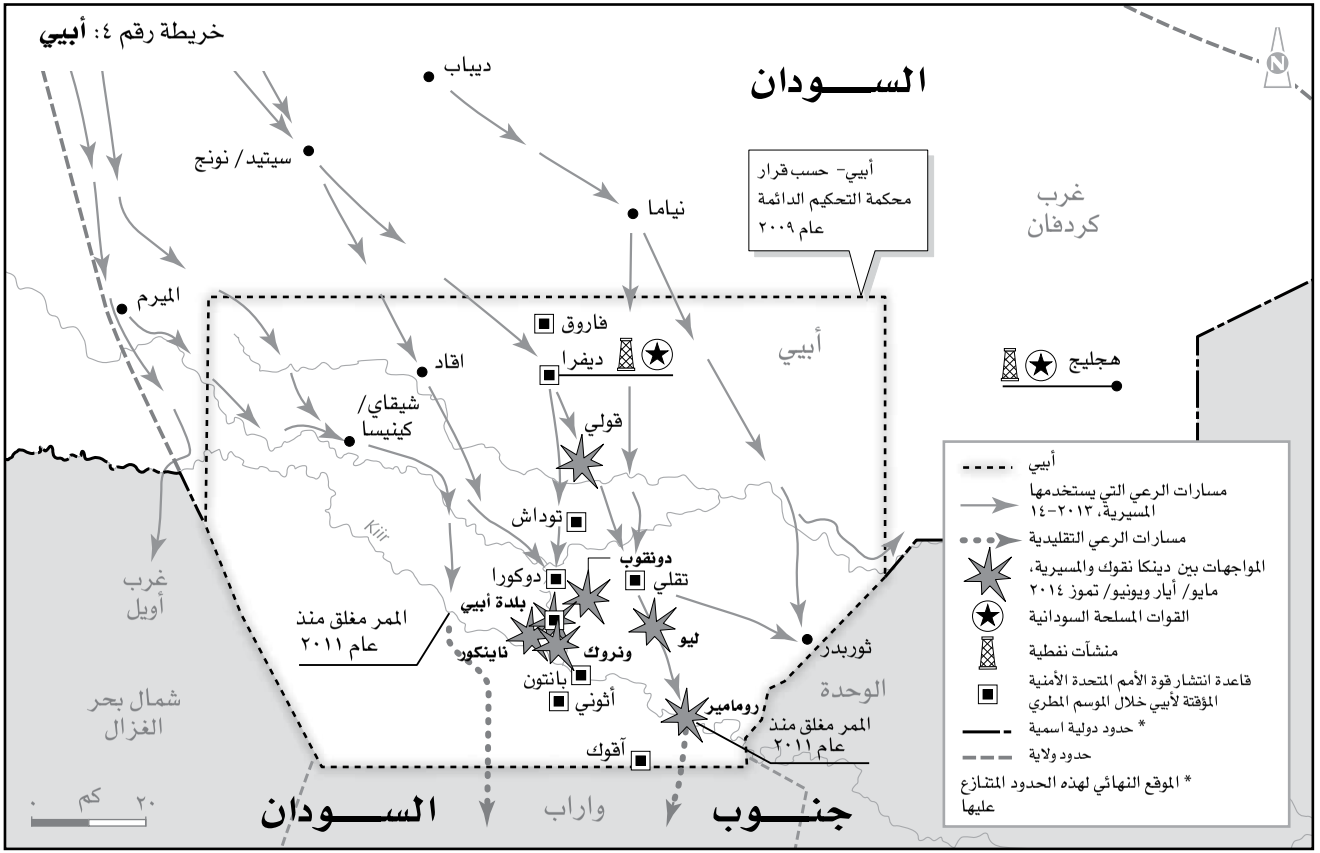
خريطة رقم ٤: أبيي
السـودان
ديباب
سيتيد/ نونج
نياما
أبيي- حسب قرار محكمة التحكيم الدائمة عام ٢٠٠٩
غرب كردفان
الميرم
فاروق
اقاد
ديفرا
أبيي
هجليج
شيقاي/ كينيسا
قولي
توداش
دونقوب
دوكورا
تقلي
بلدة أبيي
ليو
ونروك
نانكور
ثوربدر
الممر مغلق منذ عام ٢٠١١
غرب أويل
بانتون
أثوني
الوحدة
رومامير
شمال بحر الغزال
الممر مغلق منذ عام ٢٠١١
آقوك
٠ ٢٠ كم
السـودان
واراب
جنـوب
أبيي
مسارات الرعي التي يستخدمها المسيرية، ٢٠١٣-١٤
مسارات الرعي التقليدية
المواجهات بين دينكا نقوك والمسيرية، مايو/ أيار ويونيو/ تموز ٢٠١٤
القوات المسلحة السودانية
منشآت نفطية
قاعدة انتشار قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي خلال الموسم المطري
* حدود دولية اسمية
حدود ولاية
* الموقع النهائي لهذه الحدود المتنازع عليها

أبيي يجب السماح لهم بالتصويت، ولكنه ترك المجال مفتوحا أمام المعيار المحدد للإقامة، فإن مقترح لجنة الاتحاد الافريقي رفيعة المستوى عرف الإقامة بتحقق شرط "إمتلاك مسكن دائم داخل منطقة أبيي". كما أقر تأسيس مفوضية استفتاء منطقة أبيي ولجنة تسيير استفتاء أبيي، بتمثيل دولي في كل منهما. والمقترح كان محاولة لزحزحة أمر البت في أهلية المقترعين من المأزق الثنائي السابق وفي إتجاه قرار من الاتحاد الافريقي بهذا الشأن.

وقد حصل المقترح على دعم جنوب السودان والولايات المتحدة، لكن الحكومة السودانية رفضته بشكل قاطع، مشتكية من أن طريقة صياغة المقترح فيما يتعلق بالإقامة "تستبعد المسيرية الرحل الذين لا يتماشى نمط حياتهم مع مفهوم الإقامة الدائمة". وبعد رفض الحكومة السودانية للمقترح، ناشد جنوب السودان بوساطة دولية. وأصدرت لجنة السلام والأمن بيانا بتاريخ ٢٤ اكتوبر/ تشرين أول ٢٠١٢ أشارت فيه إلى امكانية ذلك. وأشارت إلى أن على الأطراف:

> إشراك بعضهم البعض بتيسير من لجنة الاتحاد الافريقي رفيعة المستوى، على أساس المقترح الذي تقدمت به اللجنة حول الوضع النهائي لمنطقة أبيي بتاريخ ٢١ سبتمبر / أيلول ٢٠١٢، سعياً للتوصول إلى إجماع بشأن الوضع النهائي لمنطقة أبيي، خلال فترة ستة أسابيع من تاريخ اعتماد هذا البيان. كما تطلب لجنة السلام والأمن من لجنة الاتحاد الافريقي رفيعة المستوى أن تقدم لها تقريرا حول نتائج هذا الإشراك فور انتهاء فترة الستة أسابيع المذكورة اعلاه (AUPSC, 2012a, clause 9).

كما حذر البيان الصادر عن لجنة السلام والأمن (الفقرة ١٠) من أنه، إذا اخفقت الأطراف في التوصل إلى اتفاق حول المستقبل السياسي لأبيي، فإن اللجنة ستصادق على مقترح لجنة الاتحاد الافريقي رفيعة المستوى " بإعتباره نهائياً وملزماً، وستسعى إلى إستصدار مصادقة مشابهة من مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة" . إلا أنه وبعد المساعي المكثفة التي قام بها السودان لكسب روسيا الإتحادية في صفه، اختفت مطالبة لجنة السلام والأمن من الاعلانات اللاحقة ولم تتجاوز البيانات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي كونها قد طلبت من الطرفين الاشتراك بشكل بناء في عملية الوساطة.

وخلال الشهور الأربعة الأولى من العام ٢٠١٣، ظلت الأوضاع في أبيي متأزمة: أشرفت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي على هجرة سلمية لحد كبير للمسيرية، بينما لم يتم القيام بأي خطوة في إتجاه إنشاء إدارة محلية ولم يتم احراز أي تقدم في المفاوضات حول المستقبل السياسي للمنطقة. وبتاريخ ٤ مايو/ أيار، رافقت قافلة من قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي مجموعة صغيرة من القيادات السياسية لدينكا نقوك الذين قرروا أنهم يرغبون في زيارة شمال أبيي بعد فراغهم من اجتماع للجنة الإشراف المشتركة لمنطقة أبيي وهي الجهة التي تشرف سياسيا وإداريا على المنطقة. و أثناء عودتها من ديفرا إلى بلدة أبيي قامت مجموعة من المسيرية بإعتراض طريقها، الأمر الذي أدي الى تجميد الموقف.

وبعد خمس ساعات من المفاوضات، أطلق مهاجم من المسيرية النار على جندي من قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي كان يضطلع بحراسة المركبة التي تنقل زعيم دينكا نقوك، كول دينق كول، فأرداه قتيلاً، وذلك قبل اطلاق النار على الزعيم نفسه. وأدت عملية الاغتيال هذه إلى تدمير الروابط الهشة أصلا بين دينكا نقوك والمسيرية.

وبعد عملية الاغتيال، ركدت المفاوضات بين الحكومة السودانية وحكومة جمهورية جنوب السودان. وعلى الرغم من التأكيدات المتكررة على النقيض من ذلك والتوصيات الدولية المتكررة، فإن المفاوضات حول إنشاء إدارة محلية مؤقتة وصلت إلى طريق مسدود. وبالتالي فإن الوضع في أبيي يماثل الجدل حول الحدود ككل: الطريق المسدود في المفاوضات حول الوضع النهائي للمنطقة أعيد إنتاجه في المفاوضات حول المؤسسات المؤقتة التي يجب أن تدير المنطقة الحدودية ريثما يتم تجاوز الأزمة السياسية حول الوضع النهائي للمنطقة. وبموجب اتفاقية وقعت بتاريخ ٢٠ يونيو/ حزيران ٢٠١١، بعد قيام القوات المسلحة السودانية بإجتياح المنطقة، كان من المزمع إنشاء إدارة محلية جديدة. ولغاية شهر سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤، بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات على الاتفاقية الأصلية، ما زال الخلاف قائما حول هيكلية الإدارة. وقد انقسم الطرفان: يصر السودان على أن يكون له ٥٠ بالمائة من مقاعد المجلس التشريعي في أبيي، ويدعي جنوب السودان أن هذا الطلب يعتبر انتهاكا لاتفاقية الشرف بين البلدين منحت ٦٠ بالمائة من مقاعد المجلس للجنوب. كما لم يتم إنشاء شرطة أبيي نتيجة للخلاف حول تشكيلها، مما يعني أن على قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي أن تعمل كقوة شرطة علاوة على مهامها في المنطقة، الأمر الذي يعتبر جنودها الأثيوبيون غير مجهزين للتعاطي معه.

وليس لدى أي من الطرفين اهتمام كبير بتأسيس إدارة محلية. وفي ظل هكذا وضع من عدم التيقن، تحافظ الحكومة السودانية على سيطرتها على دفرا، الحقل النفطي الوحيد في أبيي، باستخدام قوة شرطة تبقى في المنطقة في انتهاك لقرارات عديدة صادرة عن مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة. إن جعل إنشاء الإدارة شرطا مسبقا لأي مفاوضات حول الوضع النهائي لأبيي، ثم تعطيل إنشاء تلك الإدارة، يتيح للحكومة السودانية تأجيل مناقشة المستقبل السياسي لأبيي إلى أجل غير مسمى. وهذا يمكنها من أن تحاول ادارة استياء المسيرية إزاء احتمال انضمام أبيي إلى جنوب السودان. ففي حين ظل حزب المؤتمر الوطني لسنوات يستخدم هذا السخط كأداة ويقوم بتغذيته، فإنه يجد نفسه الآن في مأزق. فبعد أن ظل يعد المسيرية بأبيي منذ ٢٠ عاما، لا يستطيع التخلي عنهم الآن دون التسبب بغضب عارم، وهو احتمال غير مستساغ من قبل حزب المؤتمر الوطني، نظرا للنجاح الذي حققته مؤخرا الجبهة الثورية السودانية، وبخاصة حركة العدل والمساواة، في تجنيد أفراد من المسيرية (Craze, 2013a, pp. 98–100).

ويعتبر إنشاء إدارة محلية مشتركة غير مقبول الآن من قبل دينكا نقوك، على الرغم من ادعاءات حكومة جمهورية جنوب السودان بالنقيض من ذلك. فنظرا لإنشاء القيادة السياسية لدينكا نقوك سيطرة بحكم الواقع على أبيي، باستثناء ديفرا، وعودة العديد من الموظفين المدنيين في الإدارات السابقة، فإن هناك القليل

من الحوافز للاستمرار في المفاوضات حول إنشاء ادارة مشتركة قد تؤدي إلى إغضاب دينكا نقوك أكثر وتهدد سيطرة الادارة غير الرسمية على المنطقة.

استفتاء دينكا نقوك سنة ٢٠١٣

في النصف الثاني من العام ٢٠١٣، مع وصول المفاوضات حول أبيي إلى طريق مسدود، بدأت التحضيرات لإجراء استفتاء أحادي الجانب في المنطقة. وشعر مجتمع دينكا نقوك أن المجتمع الدولي تخلى عنها، وذلك بإصراره على اجراء مفاوضات ثنائية بين حكومة جمهورية جنوب السودان والحكومة السودانية. كما أنه شعر بأن جنوب السودان قد تخلى عنه، وذلك بعد انفصال هذا الأخير عن السودان. وخلال العام ٢٠١٣، صار دعم جنوب السودان لمنطقة أبيي محل تساؤل على نحو مضطرد، وذلك بعد قيام الرئيس سالفا كير بتنحية عدد من كبار المسئولين المنحدرين من أبيي كجزء من محاولته لتوطيد السلطة في المستويات العليا من الحركة الشعبية لتحرير السودان.

بدأت في شهر اغسطس/ آب التحضيرات بشكل جدي لإجراء الاستفتاء أحادي الجانب في أبيي. وخشيت القيادة السياسية في المنطقة من نفور حكومة جمهورية جنوب السودان من الاستفتاء واقترحت أن اعلان النوايا بالانضمام إلى جنوب السودان سيكون كافيا. إلا أن مجتمع دينكا نقوك شعر، مع مراوحة المفاوضات مع السودان لمكانها والتزام المجتمع الدولي بالمفاوضات الثنائية بين الدولتين، بأن الاستفتاء هو الشيء الوحيد الذي يمكن أن يقوم به المجتمع لخدمة نفسه، ولهذا الشعور المحلي أجبرت النخبة السياسية على الإنصياع.

وساندت حكومة جمهورية جنوب السودان الاستفتاء في البداية وأطلقت، إلى جانب القيادة السياسية لدينكا نقوك، حملة سياسية وإعلامية عالية المستوى للضغط على المجتمع الدولي حتى يجبر الحكومة السودانية على قبول مقترح لجنة الاتحاد الافريقي رفيعة المستوى الذي تقدمت به في شهر سبتمبر/ أيلول ٢٠١٢ (see Small Arms Survey, 2013c). وبالرغم من هذه الحملة، في اجتماع عقد بتاريخ ٢٣ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٣، حثت لجنة السلام والأمن كلا البلدين على إنشاء مفوضية استفتاء أبيي، وشددت على عدم إتخاذ أي خطوات أحادية الجانب وأن أي استفتاء سيكون متوقفا على موافقة البلدين.

ونتيجة للاحباط من غياب دعم كاف، وبتاريخ ١٥ سبتمبر/ أيلول، أصر دينق ألور كول، وهو وزير خارجية جنوب السودان السابق وكان يشغل آنذاك منصب رئيس اللجنة الوطنية العليا لاستفتاء أبيي- إحدى الهيئات المنظمة للاستفتاء- على اتمام تنفيذ الاستفتاء بغض النظر عن دعم حكومة جمهورية جنوب السودان. وتكاثفت التحضيرات في بداية شهر اكتوبر/ تشرين أول، مع وصول دينق إلى المنطقة بتاريخ ٨ اكتوبر/ تشرين أول وتبعه بوقت قصير، بتاريخ ٣١ اكتوبر/ تشرين أول، لوكا بيونق دينق، الرئيس المشترك السابق عن جنوب السودان في اللجنة المشتركة للإشراف على أبيي. وعاد مجتمع دينكا نقوك إلى المنطقة باعداد كبيرة في شهري سبتمبر/ أيلول واكتوبر/ تشرين أول، مما نتج عنه عقد مؤتمر

مجتمع أبيي المحلي بتاريخ ١٨ اكتوبر/ تشرين أول والذي كلف المفوضية العليا لاستفتاء أبيي بإجراء استفتاء أحادي الجانب نيابة عن المجتمع .

وتم تنظيم الاستفتاء بموجب مقترح لجنة الاتحاد الأفريقي رفيعة المستوى. والمؤهلون للتصويت كانوا الدينكا نقوك فضلاً عن أولئك الذين لهم مسكن دائم في منطقة أبيي كما نص عليه القرار الذي صدر عام ٢٠٠٩ عن المحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاي. والاستفتاء نفسه مضى دون أي مشاكل كبيرة. وتم اعداد ما مجموعه ٢٩ مركزا للاقتراع في محيط منطقة أبيي وتمت غالبية عملية الاقتراع خلال أول يومين من الاستفتاء (٢٧-٢٨ اكتوبر/ تشرين أول). وفي حين لم ترسل أي من الأمم المتحدة أو الاتحاد الافريقي مراقبين رسميين، فإن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي ووسائل اعلام عالمية، ومراقبون مستقلو ممن شهدوا الإقتراع أفادوا بأنه لم تحدث سوى تجاوزات قليلة (Cross and Flatman, 2013). بلغ عدد المسجلين للاقتراع ٦٤,٧٧٥، أدلى منهم ٦٤,٤٣٣ بأصواتهم، وما يقارب ٩٩ بالمائة صوتوا لصالح انضمام أبيي إلى جنوب السودان.

واحتفلت بلدة أبيي بنتائج الاستفتاء بتاريخ ٣١ اكتوبر/ تشرين أول. إلا أنه ليس لدى القيادة السياسية لدينكا نقوك أي أوهام من حيث النتائج الموضوعية للاستفتاء . فمن جانب، كان الاستفتاء مصمما للاستهلاك الداخلي، ولإعادة الأمل واحترام الذات لمجتمع دينكا نقوك المحبط الذي لا يؤخذ برايه في المفاوضات أحادية الجانب بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان. كما يضع الاستفتاء المفاوضات حول أبيي على أرضية جديدة. وتأمل القيادة السياسية أن يتمكنوا، بدلا من هيمنة مسألة إنشاء الادارة المشتركة على المفاوضات، من الدفع باتجاه الاعتراف الدولي بالاستفتاء أو زيادة الضغط على كل من الحكومتين والمجتمع الدولي بهدف إجراء استفتاء معترف به انسجاما مع مقترح لجنة الاتحاد الافريقي رفيعة المستوى، والذي سينتج عنه تصويت أبيي لصالح الانضمام إلى جنوب السودان.

وعارض المسيرية الاستفتاء بحزم. وقبل قيامه، وعد العديد من القادة السياسيين المرتبطين بحزب المؤتمر الوطني باشعال الحرب في حال مضي الاستفتاء قدماً. وبعد اعلان النتائج، هدد بعض أفراد المسيرية بإجراء استفتاء منافس، إلا أنه تم التخلي عن هذه التهديدات سريعا وأصبحت استراتيجية المسيرية هي التقليل من شأن استفتاء دينكا نقوك. وهناك فرصة ضئيلة لقبول المسيرية بمقترح لجنة الاتحاد الافريقي رفيعة المستوى، فرغم أنها تضمن مراعي المسيرية داخل أبيي ورغم أن القيادة السياسية لدينكا نقوك قد سعت حثيثاً لتوضيح أن الاستفتاء لن يؤثر على حقوق المسيرية، إلا أن الرعاة الشماليين ظلوا يتعرضون لمضايقات كبيرة في جنوب السودان منذ عام ٢٠٠٥ وأغلت مسارات رعيهم بواسطة الجيش الشعبي لتحرير السودان والحكومة على مستوى الولاية. ولديهم ما يبرر قلقهم بشأن مستقبل سبل كسب عيشهم في حال انضمت أبيي إلى جنوب السودان.

ولم يعترف المجتمع الدولي بنتائج الاستفتاء وظل ملتزماً بشكل حازم بالمفاوضات الثنائية. وفي بداية شهر نوفمبر/ تشرين أول، قامت لجنة السلام والأمن بزيارة أبيي، بعد منع الحكومة السودانية لزيارة كان من المقرر أن تتم في ٢٦-٢٧ اكتوبر/ تشرين أول، لأنها لم ترغب أن تتزامن الزيارة التي يقوم بها المجلس مع الاستفتاء. وبتاريخ ٦ نوفمبر/ تشرين ثاني، قام السياسي من غينيا الاستوائية انريكي نوس أنجو سومو الذي يقود فريق السلام والأمن، بمخاطبة دينكا نقوك في كلمة ألقاها في بلدة أبيي. وعبر عن عدم اتفاقه مع الاستفتاء وأكد على أن التوصل إلى حل للأزمة في أبيي لا يكون إلا من خلال المفاوضات بين السودان وجنوب السودان. واندلعت بعدها الاحتجاجات في المجمع الرئيسي لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، بسبب شعور دينكا نقوك بأن لجنة السلام والأمن اخفقت في الاعتراف بأن الاستفتاء أحادي الجانب أجري حسب مقترح لجنة الاتحاد الافريقي رفيعة المستوى وجاء تعبيرا عن رغبة المجتمع في تقرير المصير.

وجاء البيان الذي صدر عن لجنة السلام والأمن بعد الزيارة ليشير إلى صعوبة الوضع الذي وجد المجتمع الدولي نفسه فيه. واعترف البيان بـ "الحق الثابت لأهالي أبيي في تقرير المصير"، إلا أنه رفض الاعتراف بالاستفتاء (AUPSC, 2013). وكان الموقف الذي اتخذته لجنة السلام والأمن هو، رغم أنها تعترف فيما بينها بأن أهالي أبيي يرغبون بالانضمام إلى جنوب السودان، ألا أن هذا لا يمكن أن يحدث دون موافقة السودان. وجاء تقرير صدر عن الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ٢٧ نوفمبر/ تشرين ثاني بذات القدر من التشكك، مشيرا إلى أن "الاستفتاء أحادي الجانب الذي نظمه مجتمع دينكا نقوك أدى فقط إلى رفع وتيرة التوترات بين المجتمعات المحلية وله قدرة كامنة على تقويض التقدم المتواضع الذي احرزته حكومتا السودان وجنوب السودان" (UN Security Council, 2013, p. 8).

وجاء البيان الذي صدر عن لجنة السلام والأمن بعد الزيارة مؤشرا عن صعوبة الوضع الذي وجد المجتمع الدولي نفسه فيه. واعترف البيان بـ "الحق الثابت لأهالي أبيي في تقرير المصير"، إلا أنه رفض الاعتراف بالاستفتاء (AUPSC, 2013). وكان الموقف الذي اتخذته لجنة السلام والأمن هو، بينما تعترف فيما بينها بأن أهالي أبيي يرغبون بالانضمام إلى جنوب السودان، أن هذا لا يمكن أن يحدث دون موافقة السودان. وكان تقرير صدر عن الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ٢٧ نوفمبر/ تشرين ثاني على نفس القدر من التشكك، مشيرا إلى أن "الاستفتاء أحادي الجانب الذي نظمه مجتمع نغوك دينكا المحلي أدى فقط إلى رفع وتيرة النزاعات بين المجتمعات المحلية ويحمل في طياته القدرة على تقويض التقدم المتواضع الذي احرزته حكومتا السودان وجنوب السودان" (UN Security Council, 2013, p. 8).

وبتاريخ ١ نوفمبر/ تشرين ثاني، قال رئيس الوزراء الأثيوبي، هايلا مريام ديسالين، أن بلده – التي تزود قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بالجنود- لن تعترف بنتائج الاستفتاء. ويكمن خلف جميع هذه التصريحات الشعور بأنه، في حين أن استفتاء يعقد حسب مقترح لجنة الاتحاد الافريقي رفيعة

المستوى سيكون مرغوبا، فإنه يمكن فقط أن يتم في سياق المفاوضات بين السودان وجنوب السودان، وأن الدولتان وليس أهالي أبيي هما من عليهما في نهاية المطاف تحديد المستقبل السياسي للمنطقة.

وقللت الحكومة السودانية من شأن الاستفتاء. وصرح الخير الفهيم، الرئيس المشارك عن السودان (المسيرية) في اللجنة المشتركة لأبيي، أن الاستفتاء ليس له مفعول ولن يكون له اي تأثير على المفاوضات بين البلدين. واستراتيجية الحكومة السودانية هي تحاشي الحديث عن الاستفتاء في محاولة منها لحصر أهميته في حدود متدنية.

وبعد رفض المجتمع الدولي للاستفتاء، تحول تركيز قيادة دينكا نقوك إلى الحصول على اعتراف حكومة جمهورية جنوب السودان به. وفي اطار التحضير للاستفتاء، فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان قد دعمته ، ولاحقاً، بعد أن أصبح واقعا وأصبح معروفا مدى قوة المعارضة الدولية للمشروع، أصدرت بيانات قوية نائية بنفسها عن ما كان يحدث في أبيي، وصرح وزير إعلام جنوب السودان، مايكل ماكوي لويث، بتاريخ ٣٠ اكتوبر/ تشرين أول، أن حكومة جمهورية جنوب السودان لم يكن لها أي دور في الاستفتاء. إلا أن تلك التصريحات مصممة جزئيا لأغراض الاستهلاك الدولي: نظرا لانتقادات الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي للاستفتاء، فإن الدعم العلني للعملية سينطوي على خطورة من الناحية السياسية. ومهما يكن من أمر، فإن الدعم غير الرسمي كان مرتقبا. وقد ادعت حكومة جمهورية جنوب السودان منذ زمن أن أبيي جزء من جنوب السودان، وساعدت الحكومة على مستوى الولاية من عاد من دينكا نقوك إلى أبيي استعدادا للمشاركة في الاستفتاء، وحضر العديد من وزراء جنوب السودان الاحتفالات التي أقيمت في أبيي بتاريخ ٣١ اكتوبر/ تشرين أول. إلا أنه من غير المرجح أن يؤدي الاستفتاء إلى تغيير الاستراتيجية التفاوضية التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب السودان. فمنذ رفض الحكومة السودانية لمقترح لجنة الاتحاد الافريقي رفيعة المستوى، فإن حكومة جمهورية جنوب السودان قد دعت مرارا الاتحاد الافريقي ومجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة إلى اتخاذ دور أبرز في حل الأزمة في أبيي، ومن المرجح أن تصبح نتائج الاستفتاء أداة تضاف إلى غيرها لدعم هذه الاستراتيجية.

وفي حين لا تستطيع حكومة جمهورية جنوب السودان المصادقة رسميا على الاستفتاء، فإنها تدعم ادارة دينكا نقوك القائمة بحكم الواقع في أبيي. وقد تبرع الرئيس سالفا كير بـ ١٢ مركبة لقيادة دينكا نقوك في شهر يوليو/ تموز ٢٠١٤ وقامت حكومة جمهورية جنوب السودان بتحويل ٢٤ مليون جنيه جنوب سوداني (٥,٣ مليون دولار أمريكي) إلى ادارة أبيي لدفع مستحقات الموظفين العامين في المنطقة. وبتاريخ ١٨ اغسطس/ آب ٢٠١٤، التزمت وزارة صحة جنوب السودان بإعادة بناء مستشفى أبيي وتدريب الكادر الطبي العامل في المنطقة. وإلى جانب هذا الدعم الاقتصادي، فإن حكومة جمهورية جنوب السودان تواصل إصرارها بأن أبيي تنتمي إلى دينكا نقوك. وبتاريخ ٢٤ يوليو/ تموز، أصدر وزير خارجية جنوب السودان بيانا طالب فيه بمغادرة المسيرية لأبيي مدعيا أن المنطقة تنتمي لدينكا نقوك. ونظرا للنزاعات السياسية

الحالية في جنوب السودان، لا يمكن لحكومة جمهورية جنوب السودان المخاطرة بتنفير دينكا نقوك، الذين يشغل العديد منهم مناصب هامة ضمن التسلسل الهرمي للحركة الشعبية لتحرير السودان.

إلا أنه من غير المرجح أن تقوم حكومة جمهورية جنوب السودان بتقديم دعم أكثر تأكيدا لدينكا نقوك. والحكومة السودانية قلقة حيال عدد أفراد المسيرية الذين ينضمون للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال وحركة العدل والمساواة، ولن تخاطر بتنفير الرعاة الشماليين من خلال المساومة على أبيي، وبالتالي فمن المرجح أن تبقى المفاوضات تراوح مكانها. وعلى وجه المساواة، في حين قدمت القوات المسلحة السودانية منذ شهر ديسمبر/ كانون أول ٢٠١٣ دعما متواضعا فقط للجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة، فإن حكومة جمهورية جنوب السودان تدرك أنه ، حال ساءت العلاقات بين الحكومة السودانية وبينها بسبب دعم الحركة الشعبية لتحرير السودان لاستفتاء دينكا نقوك، فأن هذا سيؤدي إلى تقديم القوات المسلحة السودانية للمزيد من الدعم لقوات المتمردين. وعلى وجه المساواة، تدرك حكومة جمهورية جنوب السودان أنها، حال قبلت بنتائج استفتاء شهر اكتوبر/ تشرين أول، فإن أبيي لن تتمكن بغير موافقة الحكومة السودانية والمسيرية من الانضمام إلى جنوب السودان دون نزاع مسلح بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان.

ومع التزام كل من الاتحاد الافريقي والأمم المتحدة بالمفاوضات الثنائية، والتزام الحكومة السودانية بإنشاء ادارة مشتركة – وهذا ما يرفضه بشكل كامل مجتمع دينكا نقوك- كشرط مسبق للمفاوضات حول المستقبل السياسي لأبيي، يبدو من غير المرجح أن يتم الاعتراف بالاستفتاء أو أن يتم حل الأزمة في أبيي في المستقبل القريب. وهذا هو الحال بشكل خاص نظرا للهيجان الحالي في جنوب السودان، الذي يحتل اهتمام المجتمع الدولي وحكومة جمهورية جنوب السودان، مما يجعل من غير المرجح أن يتم الدفع باتجاه حل الوضع القائم في أبيي في الوقت الذي يستمر فيه هذا النزاع.

وحتى بداية شهر سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤، فإن هذا يترك لقيادة دينكا نقوك المتمكنة حديثاً السيطرة بحكم الواقع على أبيي، لكن دون اعتراف دولي أو قوة أمنية تتيح لها الحصول على قدر ملائم من الإعانات أو التصرف كإدارة عاملة. وتعمل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي كقوة أمنية للمنطقة. وبتاريخ ٢٩ مايو/ أيار ٢٠١٤، قام مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة بتجديد تكليف قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي حتى ١٥ اكتوبر/ تشرين أول. وحتى نهاية شهر اغسطس/ آب، كان لدى القوة ٤,٠٨٨ جنديا في المنطقة. وبعد استفتاء اكتوبر/ تشرين أول، كان على قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي الإشراف على موسم هجرة المسيرية بأحداث عنف متكررة.

المواجهات بين المسيرية ودينكا نقوك

كانت الاصطدامات بين دينكا نقوك والمسيرية محتدمة على وجه أخص خلال شهري مايو/ أيار ويونيو/ حزيران من العام ٢٠١٤. وكما هو معتاد ، شهدت نهاية موسم الرعي عددا من الغارات التي

تستهدف سلب المواشي شنها مسيرية على قطعان أبقار دينكا نقوك، إذ يسعى الرعاة الشماليين لزيادة أعداد قطعانهم. وكانت هذه الغارات أكثر انقساما مما كانت عليه في السنوات الأخيرة بسبب الانهيار التام في العلاقات بين المسيرية ودينكا نقوك. ويقوم المسيرية حاليا بالرعي في أبيي فقط بمرافقة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. فقيام المسيرية بالرعي لا يحتاج لموافقة دينكا نقوك، كما كان عليه الحال في السنوات السابقة، مما يقلل من حاجة المسيرية للحفاظ على علاقات جيدة مع مجتمعات دينكا نقوك المضيفة. وبتاريخ ١٨ مايو/ أيار، قتل اثنين من دينكا نقوك في ليو (التي تقع على بعد ٢١ كم شرق بلدة أبيي) خلال ضغينة بشأن غارات. وبتاريخ ٢٥ مايو/ أيار، قام مغيرون من المسيرية بنهب ١٥٨ من الأغنام والخراف من محيط دنغوب. واستعادت لاحقا قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي معظم الماشية من محيط قولي شمالي أبيي. وبتاريخ ٤ يوليو/ تموز، تم نهب ٣٠٠ رأس من الماشية قرب روماماير، واستعادت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي غالبية هذه المواشي مرة أخرى. وبتاريخ ١٤ يونيو/ حزيران، قام مغيرون من المسيرية بقتل أربعة من دينكا نقوك ونهب ٥٢ رأسا من الماشية من خارج بلدة أبيي. ونسبة لظروف الموسم المطري القاسي فإن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لم تتمكن من استعادة الماشية أو تحديد مكان من قاموا بالغارة. وبتاريخ ١٦ يوليو/ تموز، قتل مغيرون من المسيرية خمسة مدنيين وسرقوا حوالي ٨٠٠ رأس من الماشية قرب ونروك، التي تقع تبعد حوالي ٤ كم إلى الجنوب الغربي من بلدة أبيي. وتعرضت دورية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي التي استجابت للغارة لإطلاق نار من قبل المسيرية قرب ناينكور. وتم استرجاع حوالي ١٥٠ رأسا من الماشية، لكن تعذر العثور على المغيرين.

يدعي دينكا نقوك أن القوات المسلحة السودانية تدعم هذه الغارات. وادعى بولابيك دينق كول، الزعيم الأكبر لدينكا نقوك، أن الغارة التي جرت في ١٤ يونيو/ حزيران قام بتنفيذها مقاتلون يرتدون زي القوات المسلحة السودانية. وادعى دينق بيونق مجاك، ممثل الحركة الشعبية لتحرير السودان المسئول عن أبيي، أن الهجوم الذي وقع بتاريخ ١٦ يوليو/ تموز شارك في تنفيذه مسيرية وحركة وحدة جنوب السودان التابعة لتوماس تيل. وتيل، المكروه بشدة في أبيي، ينحدر من دينكا تويك وقد قاتل مع القوات المسلحة السودانية في جنوب كردفان خلال الحرب الأهلية الثانية وكان مسؤولا عن بعض أعمال العنف التي وقعت في أبيي عام ٢٠٠٨، عندما أدى اشتباك بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان إلى تدمير بلدة أبيي.

ولم تؤكد قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي مشاركة القوات المسلحة السودانية في الهجمات. وفقد ظلت القوات المسلحة السودانية تقوم بتسليح ورعاية قوات المسيرية في العديد من المناسبات على مدى العقد الماضي، إلا أنه لا يمكن التثبت من مدى مشاركتها في المواجهات التي جرت مؤخرا. ومهما يكن من أمر، قام المسيرية بالإغارة على مواقع جنوب بلدة أبيي في فترة من موسم الهجرة كانت إبانها

الغالبية العظمى من الرعاة إما في محيط قولي في المنطقة الشمالية من أبيي أو في غرب كردفان، مما يشير إلى أن هذه الغارات لم تكن مجرد غارات نهاية موسم الرعي، بل محاولات لزعزعة استقرار أبيي. وعلى أقل القليل، أظهرت التدهور التام في العلاقات بين المسيرية ودينكا نقوك. ونظرا للنزاعات المستمرة في السودان وجنوب السودان، فإن هذا الانهيار التام وتدني التركيز الدبلوماسي والدولي على أبيي يعني أنه من غير المرجح حدوث تغيير في الوضع السياسي للمنطقة في المستقبل القريب.

٥. منطقة الـ ١٤ ميل

خلفية

يعتبر دينكا ملوال السكان الرئيسيون في منطقة الـ ١٤ ميل، الامتداد المتنازع عليه للأراضي التي تمتد مسافة ١٤ ميل جنوب نهر كير/ بحر العرب، بين شمال بحر الغزال وشرق دارفور. ويهاجر عرب الرزيقات موسميا إلى المنطقة خلال موسم الجفاف لكي ترعي مواشيهم جنوب نهر كير. وعقب نزاعات حول المراعي بين المجموعتين عام ١٩١٨، حاول حاكم دارفور البريطاني فرض حدود رعي جديدة وقام بإنشاء منطقة رزيقات تمتد مسافة ٤٠ ميل جنوب كير . واشتكى دينكا ملوال بشدة وفي عام ١٩٢٤ تم الاتفاق على تسوية: تم إنشاء خط مونرو- ويتلي (يحمل اسم باتريك مونرو، حاكم دارفور، والرائد ميرفن ويتلي، حاكم بحر الغزال) ليمتد مسافة ١٤ ميل جنوب نهر كير وهكذا جرى تشكيل إحداثيات المنطقة المعاصرة التي تعرف باسم منطقة الـ ١٤ ميل.

وجاءت منطقة الـ ١٤ ميل كإضافة متأخرة إلى الخريطة التي اعدتها لجنة الاتحاد الافريقي رفيعة المستوى للمنقطة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح. وقد اضيفت بناء على اصرار الحكومة السودانية التي ادعت أن عدم شمول كامل المنطقة (وليس فقط الجزء الشمالي منها) في المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح سيكون للتنازل عن الأراضي لصالح جنوب السودان. ولا ينسجم هذا الادعاء مع اتفاقية ٢٧ سبتمبر/ أيلول الأمنية. وكما تمت مناقشته سابقا، الدافع الأكثر مصداقية وراء تحفيز الحكومة السودانية على اضافة منطقة الـ ١٤ ميل إلى المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح هو رغبتها في قطع خطوط امداد الجبهة الثورية السودانية من شمال بحر الغزال وإجبار الجيش الشعبي لتحرير السودان على الانسحاب من مواقعه على طول نهر كير.

وتعتبر منطقة الـ ١٤ ميل مثالا على بعض التحديات التي تفرضها الحدود بين السودان وجنوب السودان. خط مونرو-ويتلي الذي قد يصبح خطا للسيادة الوطنية المطلقة يفصل بين السودان وجنوب السودان، كان الهدف الأساسي منه تحديد منطقة لرعي الرزيقات. وحتى داخل هذه المنطقة، كان هناك أماكن حقوق رعي لدينكا ملوال وأماكن أخرى تتشاطر فيها المجموعتين حقوق الرعي. ومنذ عام ٢٠٠٥، بقيت منطقة الـ ١٤ ميل، منطقة ذات حقوق رعي مشتركة، إلا أن كلا المجموعتين تطالبان بالحد الأقصى من الأراضي. ويحتج المالوال دينكا بأن أراضيهم تمتد إلى شمال نهر كير بمسافة بعيدة، وصولا إلى الميرم، وأن هذه الأراضي يجب أن تكون جزءا من جنوب السودان، في حين يطالب الرزيقات بمنطقة الـ ١٤ ميل الواقعة جنوب نهر كير. وبعد انفصال جنوب السودان، ازدادت حدة هذه المطالبات بسبب خوف الجانبين أن الحدود القومية ستقطع طرق الرعي التقليدية وتحرمهم من أراضي رعوية أساسية.

خريطة رقم ٥: منطقة الـ ١٤ ميل
منطقة الـ ١٤ ميل
مسارات الرعي، ٢٠١٣-١٤
الرزيقات
المسيرية
الموقع العسكري للجيش الشعبي لتحرير السودان
قاعدة آلية المراقبة التابعة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وبعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها
طرق/ مسارات (مختارة)
* حدود دولية اسمية
حدود ولاية
عاصمة الولاية
حدود المقاطعة (مختارة)
أبيي
* الموقع النهائي لهذه الحدود المتنازع عليها
شمال دارفور
السـودان
عسلاية
الضعين
شرق دارفور
غرب كردفان
الميرم
وارقويت
كيير آدم
سماحة
أبيي
بلدة أبيي
شمال أويل
شرق أويل
قوك مشار
واراوا
واجوك
واراب
غرب أويل
غرب بحر الغزال
أويل
جنوب أويل
غرب بحر الغزال
وسط أويل
جنوب السـودان
٠ ٤٠ كم

وتعكس مطالب الرزيقات ودينكا ملوال بشكل كبير المواقف التفاوضية لحكومة جمهورية جنوب السودان والحكومة السودانية، على الرغم من اختلاف الدوافع خلف هذه المواقف. وتتضمن القرى الواقعة على طول نهر كير في منطقة الـ ١٤ ميل مواقع استراتيجية وعسكرية هامة لجيشي الحكومتين، إلى جانب ممرات مواصلات بين الدولتين. كما تعتقد الحكومة السودانية أن سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان على هذه القرى تتيح للجبهة الثورية السودانية نقل الامدادات من جنوب السودان إلى السودان. وفي حين حافظت الجبهة الثورية السودانية على وجودها في شمال بحر الغزال خلال العامين ٢٠١١-١٢، فلا يوجد ما يثبت أن حكومة جمهورية جنوب السودان تزود حركة العدل والمساواة بالأسلحة عبر كير آدم، على الرغم من ادعاءات الحكومة السودانية بذلك.

ونظرا لهذه الموارد، والمسائل المتأصلة حول الأمن الداخلي، وأهمية دينكا ملوال والرزيقات كدوائر دعم سياسي للحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني، على التوالي، فإن هناك أمل ضئيل في التوصل إلى اتفاق حول الحدود النهائية بين شمال بحر الغزال وشرق دارفور في المستقبل المنظور.

إضافة إلى كونها موقعا لأماكن رعي مشتركة بين المجموعتين وساحة للمفاوضات السياسية، فإن منطقة الـ ١٤ ميل حاليا تشكل جزءا من المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح. وعندما جرى الإعلان عن اتفاقية ٢٧ سبتمبر/ أيلول الأمنية، احتج دينكا ملوال بصخب في كل من أويل وجوبا. وانعكس هذا الاعتراض على موقف بول مالونق أوان، الذي كان يشغل حينها منصب والي شمال بحر الغزال، والذي شكر أهالي لولاية على رفضهم السماح بوجود المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح في "أراضي أسلافهم".

وبعد الضغط الذي مارسته الحركة الشعبية لتحرير السودان، سحبت ولاية شمال بحر الغزال اعتراضها على المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح، إلا أن الأسباب الهيكلية لذلك الاعتراض ظلت قائمة. ويشعر دينكا ملوال أن المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح ستعني الانسحاب من الأراضي التي نزحوا منها خلال الحرب الأهلية الثانية والتي خسروا أقارب لهم في الدفاع عنها، خلال الحرب الأهلية وخلال المواجهات التي وقعت مؤخرا في محيط قرية كير آدم. وعلاوة على ذلك وبعد استقلال جنوب السودان، ينمو الحس القومي في أنحاء جانب جنوب السودان من الحدود ويعتقد دينكا ملوال أنهم غير مضطرين لمشاركة أراضيهم مع الرزيقات . وفي حين أشارت الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى أن المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح لا تعني أن على المجتمع التخلي عن مطالبها في منطقة الـ ١٤ ميل، فإن دينكا ملوال يدركون أنه دون اقتراب التوصل إلى اتفاق حول الحدود النهائية بين البلدين، فإن إنشاء المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح سيعني غياب الحماية التي يوفرها الجيش الشعبي لتحرير السودان عن المناطق الرعوية ذات الأهمية.

الوضع الراهن المتحول باستمرار

بموجب اتفاقية ٢٧ سبتمبر/ أيلول الأمنية، فإن "الآليات القبلية المشتركة" يتعين عليها حل النزاع في منطقة الـ ١٤ ميل. ولكن، منذ الحرب الأهلية الثانية، ظل تدخل الجيش الشعبي لتحرير السودان يحل محل ملتقيات الرزيقات ودينكا ملوال بوصفها مؤسسة حدودية تتحكم في الرعي. وخلال موسم رعي ٢٠١١- ١٢، لم يسمح للرزيقات بالرعي في منطقة الـ ١٤ ميل إلا بعد شفاعة الجيش الشعبي لتحرير السودان وحكومة شمال بحر الغزال، كان هذا مستوى الكراهية تجاه الرعاة الشماليين.

وتأكدت مخاوف دينكا ملوال بشأن استدامة منطقة الـ ١٤ ميل بعيد سحب الجيش الشعبي لتحرير السودان لقواته من كير آدم ووارغويت – وهما قاعدتان من قواعده الرئيسية في المنطقة- في شهر مارس/ آذار، وذلك عندما قامت قوات رزيقات بمهاجمة مستقرات لدينكا ملوال بتاريخ ٢٥ مارس/ آذار ٢٠١٣ ، ما أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص وسرقة ٢٠٠ رأس من الماشية. ولقد مثل انسحاب الجيش الشعبي لتحرير السودان شيئاً أشبه بانقلاب لصالح الحكومة السودانية. هذا وكان الجيش الشعبي لتحرير السودان قد أحتل كير آدم في شهر اكتوبر/ تشرين أول ٢٠١٠ وقام في وقت لاحق بتعزيز مواقعه في منطقة الـ ١٤ ميل في وارغويت وسماحة وكير آدم. وقد استخدمت القوات المسلحة السودانية الحملات الجوية بشكل متكرر في محاولة لزعزعة الجيش الشعبي لتحرير السودان، حيث قامت بغارات جوية في شهر اكتوبر/ تشرين أول ونوفمبر/ تشرين ثاني من العام ٢٠١٠، وعاودت الكرة من جديد خلال شهري ابريل/ نيسان ومايو/ أيار ٢٠١٢ وفي شهر ديسمبر/ كانون أول ٢٠١٢.

إلا أن الجيش الشعبي لتحرير السودان لم ينسحب من كامل منطقة الـ ١٤ ميل، كما يرد أعلاه بالتفصيل في القسم المتعلق بالمواقع العسكرية من ورقة العمل هذه. وبالرغم من التواجد المستمر لقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في منطقة الـ ١٤ ميل، بعد طلعات الاستطلاع الجوي التي نفذت خلال ٢٣-٢٤ مارس/ آذار ٢٠١٣، ادعت بعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها أن الجيش الشعبي لتحرير السودان قد ترك مواقعه في محيط كير آدم. وقادت رحلات الاستطلاع اللاحقة التي قامت بها البعثة إلى تقارير تفيد بخلو المنطقة من الوجود العسكري ، بإستثناء قواعد الجيش الشعبي لتحرير السودان شرقي المنطقة، على الرغم من أن صور الأقمار الصناعية وتقارير الشهود قد جاءت على النقيض من ذلك. وتقع واحدة من القاعدتين العاملتين للبعثة في قوك مشار، شمال بحر الغزال، على بعد بضعة كيلومترات من جنوب منطقة الـ ١٤ ميل. ومهما يكن من أمر، فإن البعثة لا تزال في انتظار نشر قوات حفظ السلام التابعة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لتوفير الحماية للدوريات البرية ، وهو ما قد يتحقق بعد عدة أشهر. وإلى أن يحين ذلك الوقت، لا يمكن للبعثة التحقق بشكل دقيق من أن المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح تخلو بالفعل من الوجود العسكري.

وكما هو الحال في أماكن أخرى على طول الحدود، فإن استمرار التجارة بين البلدين ظل رهناً للترتيبات الأمنية بينهما. وبتاريخ ٢٢ اكتوبر/ تشرين أول ٢٠١٣، بعد قمة رئاسية بين سالفا كير وعمر البشير، كان من المفترض فتح سلسلة من المعابر الحدودية، بما في ذلك المعبر بين أويل وبابانوسة. ولكن في واقع الحال، بقيت هذه المعابر مغلقة. وفي ٦ نوفمبر/ تشرين ثاني، أعلن بول ملونق أوان، الذي كان يشغل أنذاك منصب والي شمال بحر الغزال، أن المعابر الحدودية ستبقى مغلقة حتى يتم حل جميع المسائل الأمنية العالقة بين البلدين.

وحتى شهر سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤، بقيت المعابر الحدودية مغلقة واشتكى التجار السودانيون من التعرض لمضايقات، على الرغم من اتفاقيات التجارة المبرمة بين دينكا ملوال ورزيقات خلال النصف الأول من العام ٢٠١٤. ومنذ ديسمبر/ كانون أول ٢٠١٣، لم تجري أي مباحثات جوهرية أخرى حول الحدود بين شرق دارفور وشمال بحر الغزال، وذلك بسبب تركز الاهتمام السياسي على الحرب الأهلية في جنوب السودان. وحتى مايو/ أيار ٢٠١٤، ظلت ولاية شمال بحر الغزال في حالة سلام نسبي. ويعكس هذا الهدوء قوة سيطرة بول ملونق أوان على الولاية وتركيبتها العرقية المستقرة نسبيا. ويعكس النزاع الضاري في ولايتي الوحدة وأعالي النيل في النصف الأول من العام ٢٠١٤ الانقسامات التي يعود تاريخها إلى الحرب الأهلية الثانية بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الميليشيا التي لم تدمج بصورة كاملة في الجيش الشعبي لتحرير السودان بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل. وعلى النقيض من ذلك، لم تتواجد في شمال بحر الغزال أي قوات من المتمردين خلال الحرب الأهلية الثانية بخلاف الجيش الشعبي لتحرير السودان.

ولقد كانت الفرقة الثالثة في الجيش الشعبي لتحرير السودان المتمركزة في شمال بحر الغزال، نشطة في ولاية الوحدة وأعالي النيل في بداية العام ٢٠١٤، حيث أدى بول مالونغ أوان دورا رئيسيا في استعادة ملكال بتاريخ ١٩ مارس/ آذار. وبتاريخ ٢٤ ابريل/ نيسان، وكإستجابة على اعتراض الجيش الشعبي لتحرير السودان على طريقة ادارة الحرب الأهلية، قام الرئيس سالفا كير بطرد رئيس هيئة أركان الجيش الشعبي لتحرير السودان من الخدمة، جيمس هوث ماي، العضو الوحيد المتبقي من النوير في المناصب العليا في ادارته، وقام بتعيين أوان في هذا المنصب. وأصبح كول أقوير كول والياً مؤقتاً لشمال بحر الغزال. وقد كان كول حليفا سياسيا رئيسيا لأوان خلال الانتخابات التي جرت في عام ٢٠١٠ وينظر إليه على نطاق واسع كداعم موالي للوالي السابق الذي بقي الشخصية المركزية في المشهد السياسي لشمال بحر الغزال.

إلا أن غياب أوان أعطى الجرأة لداو أتورجنق نيول، وهو جنرال سابق في الجيش الشعبي لتحرير السودان خاض حملة انتخابية غير ناجحة ضد أوان عام ٢٠١٠. فأعلن نيول، وهو من دينكا ملوال من مقاطعة شمال أويل في ولاية شمال بحر الغزال، انشقاقه إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان – في

المعارضة في شهر مايو/ أيار ٢٠١٤. وخلافا لبعض القوات في ولاية الوحدة وأعالي النيل، التي تدفعها مظالم حقيقية تخص أعمال القتل التي تعرض لها مدنيون من النوير في جوبا خلال شهر ديسمبر/ كانون أول ٢٠١٣، فإن انشقاق أتورجنغ يجب النظر إليه لحد بعيد بإعتباره انتهازا للفرصة ووسيلة لتحويل التهديد العسكري إلى نفوذ أكبر في الولاية: فمع استمرار النزاع في ولايتي الوحدة وأعالي النيل، لا تستطيع الحركة الشعبية لتحرير السودان أن تتحمل كلفة فتح جبهة جديدة في شمال بحر الغزال. وأفادت المصادر أن كير قام مباشرة بمناشدة نيول على العدول عن قراره، لكن تلك المناشدات قد رفضت.

ومع ذلك، بحلول سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤، لم تكن قوات أتورجنغ ناشطة عسكريا في الولاية. وكانت المواجهات التي وقعت في غوك مشار بتاريخ ١٤ يوليو/ تموز بين الجيش الشعبي لتحرير السودان ومنشقين تركوا غرب بحر الغزال بعد الفرار من الخدمة في شهر ابريل/ نيسان، بعد عدم دفع رواتبهم. كما أن جنود من الفرقة الثالثة في الجيش الشعبي لتحرير السودان قد هجروا مواقعهم في أعالي النيل في شهر يونيو/ حزيران ٢٠١٤ وعادوا إلى شمال أويل، حيث تم نزع أسلحتهم. وفي بداية ذلك الشهر، قام أكثر من ألف جندي بالفرار من الخدمة في جونقلي. وخلال الفترة ما بين ١-٥ اغسطس/ آب، دخل ٥٠٠ مدججين بالسلاح من الفارين من خدمة في الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى شرق دارفور بعد عبور منطقة الـ ١٤ ميل. وخشي الرزيقات أن تؤدي عمليات الفرار إلى تقويض اتفاقية السلام التي وقعوها مع دينكا ملوال.

وتمثل عمليات الفرار من الخدمة العسكرية تلك واحدة من التحديات التي تواجه الجيش الشعبي لتحرير السودان في النزاع الحالي. ومع انخفاض عوائد النفط بشكل كبير فإن حكومة جمهورية جنوب السودان تكافح لدفع مستحقات جنودها. وفي أفضل الأحوال، قد يؤدي هذا إلى عمليات فرار من الخدمة وإطالة عمر النزاع الذي لن يستطيع أي طرف كسبه. وفي أسوأ الأحوال، كما حدث خلال الحرب الأهلية الثانية، يتحول الجنود إلى أعمال السرقة والنهب لإعالة أنفسهم، وبالتالي خلق اقتصاديات الحرب التي تعني أن لدى الجنود مكاسب كبيرة من استمرار القتال. ومع أن الجنود الفارين من الخدمة من شمال وغرب بحر الغزال غير مرتبطين بقوات أتورجنق المتمردة، فإنهم مثال لظاهرة مشابهة بمعايير ثروة وسلطة مختلفة. وبالنسبة للفارين، فإن غياب رواتب الجيش الشعبي لتحرير السودان يعني أن عليهم التحول إلى مكان آخر لضمان سبل كسب معاشهم، أو الانضمام إلى حركات التمرد على أمل أن خطر القتال ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان سيكون كافيا لدفعها على تسديد مستحقاتهم. كما قام أتورجنق بالفرار نتيجة تهميشه في بحر الغزال ووضعه في ظروف سياسية صعبة، مع أن الهدف من ذلك كان تشكيل قوة تمرد خاصة به، على أمل أن تتم اعادة استيعابه إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان بنفوذ أكبر- وهذه استراتيجية ذات تاريخ طويل وناجح في السياسة العسكرية لجنوب السودان.

وخلقت عمليات الفرار أجواء من عدم اليقين في شمال بحر الغزال وعطلت التجارة في الولاية. فقد وضعت حواجز على الطرق واشتكى التجار السودانيون من الضرائب المرتفعة في مجوك واراوار، وهما

اثنتان من أكبر البلدات التجارية بالنسبة للتجار من الشمال. كما أن هناك تقارير عن حاجز طرق لجمع ضرائب "الزكاة" من التجار المسلمين.

وفي حين أن التجارة متعطلة والمعابر الحدودية مغلقة بين البلدين ، فإن التجارة بين شمال بحر الغزال وشرق دارفور تزدهر أكثر مما هي عليه في أي مكان آخر على الحدود بين السودان وجنوب السودان، مع وجود أسواق حدودية نشطة في محيط واراوار، قوك مشار، كير آدم، ومجوك. ولقد ورثت هذه الأسواق تقليدا من الأسواق الناجحة لحاميات الجيش الشعبي لتحرير السودان ("أسواق السلام") التي ظلت قائمة خلال الحرب الأهلية الثانية وجمعت تجار من المسيرية والرزيقات والدينكا. وازدهر التهريب في منطقة الـ ١٤ ميل، مما جلب الامدادات الضرورية للغاية إلى شمال بحر الغزال. واستمر موسم الأمطار كمحدد أكثر أهمية للتجارة من التحركات العسكرية في المنطقة الحدودية. وبتاريخ ٣ اغسطس/ آب ٢٠١٤، أفاد تجار في واروار أن أسعار الطحين، والسكر، والذرة البيضاء ازدادت بشكل كبير، ويعود ذلك جزئيا إلى حواجز الطرق ، وبصورة رئيسية إلى الأمطار الغزيرة التي هطلت على الطريق من الميرم.

وفي هكذا ظروف ، من اللافت للنظر أن هجرة الرزيقات إلى ولاية شمال بحر الغزال قد كانت ناجحة للغاية. فقد شهد موسم ٢٠١٣-١٤ أول موسم هجرة منذ تنفيذ منطقة الـ ١٤ ميل. وبموجب اتفاقية ٢٧ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٢ الأمنية، فإن "الآليات القبلية المشتركة" يتعين عليها تسوية أي خلاف. وقبل أن يبدأ موسم الرعي، بدا من غير المرجح أن تضمن هذه الآليات ممر آمن للمهاجرين. وكما رأينا في السنوات الماضية، فإن الجيش الشعبي أخذ يحل محل دينكا مالوال، والمسيرية، والرزيقات في السيطرة على الرعي. ومنذ عام ٢٠٠٥، جرى توقيع عدد من اتفاقيات الرعي بين الرزيقات ودينكا ملوال، صاحبها قدر محدود من النجاح (see Craze, 2013a, pp. 50–58).

وامتاز موسم الرعي ٢٠١٢-١٣، على سبيل المثال، باضطرابات خطيرة. وفي شهر مارس/ آذار ٢٠١٣، وجد حوالي ٥٠,٠٠٠ من الرعاة أن الجيش الشعبي لتحرير السودان قد أغلق طريقهم إلى جنوب السودان. وحاول مؤتمر للهجرة الذي عقد في أويل بتاريخ ٢٠-٢٢ مارس/ آذار التغلب على هذه المشاكل. واتفق دينكا ملوال والرزيقات على تأسيس لجنة سلام مشتركة وأن لا يحمل الرزيقات أسلحة عند دخولهم إلى جنوب السودان. وفي كل سنة إبتداء من ٢٠٠٥، ظلت هذه الاتفاقيات تبرم ثم يتم لاحقاً انتهاكها. وكان هناك اضطراب متزايد حول مستقبل الأراضي في منطقة الـ ١٤ ميل. وبتاريخ ٢٩ اغسطس/ آب، هدد محمود موسى مادبو، أحد قادة الرزيقات، بالدخول إلى منطقة سماحة (قرية وسوق على الضفة الشمالية لنهر كير في مواجهة كير آدم) في المستقبل القريب وزعم أن منطقة الـ ١٤ ميل هي أراضي رزيقات. وبتاريخ ١١ سبتمبر/ أيلول، حذر والي شرق دارفور، محمد حامد فضل الله، من شن الحرب إذا لم ينسحب الجيش الشعبي لتحرير السودان من منطقة الـ ١٤ ميل.

ومهما يكن من أمر، تم التوصل إلى عدد من الاتفاقيات مع بداية موسم الرعي. وبتاريخ ١١ نوفمبر/

تشرين ثاني ٢٠١٣، حاول دينكا ملوال والرزيقات توحيد معدلات الضرائب المتذبذبة لحد كبير في الغالب المفروضة على رعاة شماليين من قبل مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة في جنوب السودان. وواحدة من شكاوى الرزيقات الأكثر تكرارا خلال موسم الرعي السابق أن الرعاة قد فرضت عليهم ضرائب لمرات متعددة، وبشكل مجحف على الأغلب، مما يجعل من الصعب على أصحاب القطعان تحمل كلفة رعي مواشيهم داخل جنوب السودان.

والتزم كل من الرزيقات ودينكا ملوال على نطاق واسع بهذه الاتفاقيات. وخلال مؤتمر عقد بعد الهجرة في قوك مشار في الفترة ٢٦-٢٧ مايو/ أيار ٢٠١٤، التزم الجانبان بموسم الهجرة التالي وإتفقا على دفع تعويضات مقابل التعديات التي حدثت خلال موسم ٢٠١٣-١٤. ومع أن سبعة مدنيين من الدينكا قد قتلوا خلال موسم الهجرة وسرقت ٤١ رأسا من ماشية الرزيقات من قبل دينكا ملوال، إلا أن نجاح موسم الرعي هذا واستمرار العلاقات بين الرزيقات ودينكا ملوال يتناقض بشكل صارخ مع ما يكاد يكون إنهياراً تاماً للعلاقات بين الرعاة الشماليين والمجتمعات المحلية الجنوبية المضيفة في أماكن أخرى على طول الحدود. وهذا الاستمرار صار ممكناً بفضل تاريخ طويل من اتفاقيات الرعي المستمرة، والتي استمرت خلال الحرب الأهلية الثانية، وكذلك بفضل المشهد السياسي المتغير في شرق دارفور ، حيث تتقلص سلطة الحكومة السودانية على نحو متزايد ويقوم الرزيقات بخلق تحالفات جديدة ويلتحقون بالجبهة الثورية السودانية لضمان مستقبل مجتمعاتهم.

٦. الاستنتاج

قامت ورقة العمل هذه بمراجعة التطورات التي طرأت على المنطقة الحدودية بين السودان وجنوب السودان من شهر يوليو/ تموز ٢٠١٣ حتى بداية شهر سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤. فلقد أدت النزاعات الداخلية في كلا البلدين إلى تركز الاهتمام القومي والدولي على هذه الصراعات، مما أفضى إلى إهمال المفاوضات حول الحدود وحول منطقة حدودية آمنة منزوعة السلاح مؤقتة . وثمة أمل ضئيل في حدوث تطورات سياسية جوهرية من خلال مفاوضات في المستقبل القريب. وكانت المفاوضات التي جرت ما بين عامي ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١ حول الحدود رهناً لمناورات تقوم بها الدولتان للوصول إلى وضعية أفضل في صراع تناوبت فيه تباعاً مداولات دبلوماسية ومواجهات عسكرية. وهذه المفاوضات استبعدت المجتمعات الحدودية المحلية، مما أدى إلى تعظيم مجموعات مهمشة لإدعاءاتها الحصرية بملكية المناطق إلى حدود قصوى وصار التوصل إلى تسوية حول الإدعاءات والإدعاءات المضادة أمر غير مرجح الحدوث بشكل متزايد. وما تؤكد عليه الأحداث التي جرت خلال هذه الفترة هو استحالة التوصل إلى اتفاق مستدام حول حدود مرسمة دون الأخذ بالاعتبار واقع الناس والقوات الذين سيتعين عليهم العيش بمحاذاة تلك الحدود. وبحلول سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤، فإن هذه العملية عليها أن تشتمل الجيش الشعبي لتحرير السودان – في المعارضة والجبهة الثورية السودانية.

أحد العناصر الصادمة للمداولات المستمرة حول المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح هو أن هذه المفاوضات إلى حد بعيد قائمة في الواقع كموضوع لمداولات دبلوماسية بين السودان وجنوب السودان لا تمت سوى بصلة واهية لما يحدث على الأرض. إذ أنه ليس في مقدور أي دولة من الدولتين ضمان خلو منطقتها الحدودية من الوجود العسكري، حتى ولو رغبت، وذلك لكونها لا تملك السيطرة عليها. ومن بعض النواحي، تعتبر المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح إلهاءً عن المسائل الحقيقية: جدل حول منطقة مؤقتة آلية تنفيذها تعاني نقصاً وغير فعالة إلى حد يرثى له، وهذا يشتت الانتباه عن التحدي الحقيقي المتمثل في العمل على التوصل إلى منطقة حدودية قابلة للعيش بالنسبة للناس الذين يعيشون فيها من السودان وجنوب السودان.

ويمكن الإجابة على هذا التحدي فقط عند التوصل إلى تسوية للحروب الداخلية الجارية في السودان وجنوب السودان. وتتأثر كامل المنطقة الحدودية بهذه النزاعات التي تعتبر من أوجه عديدة استمرارا للحرب الأهلية الثانية. ويعود الأصل في كفاح الجبهة الثورية السودانية ضد الحكومة السودانية إلى

قصور اتفاقية السلام الشامل. وبالمثل، بالنسبة لمقاتلي حركة العدل والمساواة الذين يدعمون الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية الوحدة، يعتبر هذا النزاع استمرارا للحرب الأخيرة: كفاح هامش ضد مركز ذو طابع استغلالي في الخرطوم، وهو ما زج بهم لأسباب براغماتية في صراع ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة. وبالنسبة للحكومة السودانية، فإن النزاع الداخلي الجاري في السودان يطغى على كل شيء آخر: أولويتها خلال المفاوضات حول الحدود هي قطع دعم جنوب السودان للجبهة الثورية السودانية: فتحركات الجنود على طول الحدود، والحواجز أمام التجارة، وحملات القصف الجوي، جميعها مدوفوعة بهذا الهدف. وداخل جنوب السودان، أدت النزاعات الحالية إلى زيادة حدة توترات كامنة لم يتم تسويتها عبر دمج قوات دفاع جنوب السودان في الجيش الشعبي لتحرير السودان في العام ٢٠٠٦. إلا أن هذه النزاعات ستشهد المزيد من التحالفات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة والجبهة الثورية السودانية. وستعبر تلك التحالفات الحدود الدولية، لكن الاختلافات، بين قوات النوير في جنوب ولاية أعالي النيل من جهة وقوات الدينكا التي تسيطر على ملكال من الجهة الأخرى، تكاد تضاهي في ضخامتها تلك التي تفصل السودان عن جنوب السودان حاليا. وستنشأ حدود مستدامة فقط من خلال التوصل إلى حل لتلك الخلافات وليس على الرغم منها.

الهوامش

١. للاطلاع على استخدام الجيش الشعبي لتحرير السودان – في المعارضة للأراضي السودانية، أنظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١٤a). وللاطلاع على دور قوات المتمردين السودانيين في النزاع الداخلي في جنوب السودان والمزيد من المعلومات الأولية حول مشاركتها، أنظر مسح الأسلحة الصغيرة (2014a) Gramizzi and Tubiana (2013).

٢. للاطلاع على تفاصيل حول رعاية السودان للميليشيات الجنوبية خلال الحرب الأهلية الثانية، انظر (2013b) Craze.

٣. للاطلاع على تفاصيل حول مشاركة حركة العدالة والمساواة في ولاية الوحدة حتى شهر ابريل/ نيسان ٢٠١٤، أنظر HRW (2014, p. 8).

٤. يعتبر المسيرية مثال جيد على ذلك. فالمقاتلون الذين طالما نشرتهم الحكومة السودانية كميليشيات، ازداد حجم انضمامهم منذ عام ٢٠١١ إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان –الشمال، والجيش الشعبي لتحرير السودان، وحركة العدالة والمساواة. وفي الآونة الأخيرة، هناك تقارير تفيد بأنهم قاتلوا أيضا جنبا إلى جنب مع الجيش الشعبي لتحرير السودان– في المعارضة. وهذه التحولات لا تمثل تغيرات أيديولوجية، وإنما محاولة من المسيرية لإيجاد حلفاء في مسعى للحفاظ على أسلوب حياتهم. أنظر، من بين مصادر أخرى، (2013) Gramizzi and Tubiana.

٥. للحصول على تفاصيل حول المنطقة الحدودية، والتحولات الجارية هناك، والمسائل التي تمثل تهديدا في المنطقة بالنسبة للسودان وجنوب السودان يمكن أن تنظر (2013a) Johnson.

٦. للحصول على تفاصيل حول ميليشيات جنوب السودان وعلاقتها بحكومة السودان قبل ديسمبر/ كانون أول ٢٠١٣، أنظر مسح الأسلحة الصغيرة (2013d). للحصول على معلومات حول العلاقات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجبهة الثورية السودانية ، انظر (2012) Gramizzi and Tubiana.

٧. كتب غاغنون ورايل (٢٠٠١) تفاصيل حول ولاية الوحدة خلال الحرب الأهلية الثانية والتي لا تزال واحدة من أكثر التصورات الواضحة عن عدم اليقين والانقسامات خلال تلك الفترة.

٨. يقدم (2013a) Craze تقييما حول انعدام الأمن في منطقة الحدود قبل مستهل عام ٢٠١٣.

٩. مقابلة أجراها الكاتب عبر الهاتف مع تجار في ولايتي الوحدة وشمال بحر الغزال، في شهر نوفمبر/ تشرن ثاني ٢٠١٣، ومع تجار في شمال بحر الغزال في شهر يونيو/ حزيران ٢٠١٤.

١٠. مزيد من التفاصيل عن المفاوضات التي جرت حتى شهر يناير/ كانون ثاني ٢٠١٣، أنظر (2013a Craze، الصفحات ٢٢–٤٢).

١١. على سبيل المثال، اتفاقيات ٢٧ سبتمبر/ أيلول التسعة في أديس أبابا لم تذكر اتفاقية السلام الشامل سوى مرة واحدة – فيما يتعلق بالتحديد النهائي للحدود بين البلدين– وبدلا من ذلك، أخذت كمرجع لها سلسة من الاتفاقيات الأمنية الموقعة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ (أنظر كريز 2013a، الصفحات ٣١–٣٧). ومهما يكن فإن بروتوكول أبيي المضمن في اتفاقية السلام الشامل يبقى اطارا مرجعيا مركزيا في المفاوضات حول المنطقة.

١٢. يشير جونسون (2010b، صفحة ١٥) إلى أن "لم يتم مسح الكثير من الحدود (عند الاستقلال). وحتى الخرائط الأكثر تفصيلا لا تسجل معالم طبوغرافية ذات مغزى على طول خط الحدود".

١٣. يسرد (2013a) Craze تفاصيل حول جوهر هذه الخلافات.

١٤. لمزيد من التفاصيل حول هذا التحكيم، أنظر (2011 Craze، الصفحات ١٦–١٨، 2013b).

١٥. لمزيد من التفاصيل حول الوضع في مقاطعة الرنك، أنظر (2013a Craze، الصفحات ١٤٨–٥٨).

١٦. يمكن الحصول على تحليلات أوفى للوضع التاريخي في هاتين المنطقتين في (2010b) Johnson وكريز (2013a).

١٧. أشار فريق مفاوضات حكومة جمهورية جنوب السودان بشكل صحيح إلى هذه النقطة عام ٢٠١٢ (فريق مفاوضات حكومة جمهورية جنوب السودان، ٢٠١٢).

١٨. تتوفر تفاصيل أكثر عن الحوار الدبلوماسي الأولي حول المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح، والتي يربط تطورها مع وضع المفاوضات بين السودان وجنوب السودان، في (Craze 2013a، الصفحات ٢٧–٣٧).

١٩. للحصول على تفاصيل أكثر حول هذه الاتفاقيات، نظر (Craze 2013a، الصفحات ٣١–٣٧).

٢٠. في حين أن المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح هي بالفعل منزوعة السلاح، على بعثة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها التحقق من ذلك. والقوة التي تقوم بالتأكد من نزع السلاح من أبيي أكبر بكثير (لمنطقة أصغر بكثير).

٢١. هذا النهر يسمى في اللغة العربية بحر العرب أو الجرف بينما يسمى كير في لغة الدينكا . لتسهيل الإشارة إليه، فإن هذه الورقة تشير إليه باسم كير.

٢٢. مقابلات هاتفية أجراها الكاتب مع مسؤولين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ٢٢ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٣.

٢٣. لمزيد من التفاصيل حول نشاط الجبهة الثورية السودانية، أنظر Gramizzi and Tubiana (2012, 2013) وICG (2014)

٢٤. الهيئة الحكومية للتنمية هو منتدى إقليمي شارك في المفاوضات حول اتفاقية السلام الشامل ويحاول منذ شهر ديسمبر/ كانون أول ٢٠١٣ التوسط في النزاعات الداخلية في جنوب السودان

٢٥. مقابلات هاتفية أجراها الكاتب مع مسؤولين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، سبتمبر/ أيلول – نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠١٣.

٢٦. مقابلات هاتفية أجراها الكاتب مع مسؤولين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، اغسطس/ آب – اكتوبر/ تشرين أول ٢٠١٣.

٢٧. مقابلات هاتفية أجراها الكاتب مع سكان في مقاطعة رينك، اغسطس/ آب ٢٠١٣.

٢٨. للمزيد من المعلومات التاريخية، أنظر (Craze 2013a، الصفحات ١٠٣–٤٧)

٢٩. مقابلات هاتفية أجراها الكاتب مع تجار سودانيين، مقاطعة مانيو، ولاية أعالي النيل، اكتوبر/ تشرين أول ٢٠١٣.

٣٠. مقابلات هاتفية أجراها الكاتب مع تجار سودانيين، مقاطعة مايوم، ولاية الوحدة، نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠١٣.

٣١. لبعض الأفكار الذكية حول عدم التناسق هذا، أنظر Rolandsen (2013).

٣٢. مقابلات هاتفية أجراها الكاتب مع مسؤولين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، سبتمبر/ أيلول – اكتوبر/ تشرين أول ٢٠١٣.

٣٣. مقابلات هاتفية أجراها الكاتب مع مسؤولين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، سبتمبر/ أيلول – اكتوبر/ تشرين أول ٢٠١٣، وشمال بحر الغزال، اكتوبر/ تشرين أول– نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠١٣.

٣٤. مقابلات أجراها للكاتب مع مسؤولين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وشهود (الأسماء محجوبة)، شمال بحر الغزال، نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠١٣.

٣٥. لتفاصيل أوفى حوا أبيي قبل عام ٢٠١٣، أنظر Craze (2011).

٣٦. تقوم أقسام قليلة فقط من المسيرية برعي مواشيهم في أبيي، وتعيش الغالبية العظمى منهم في جنوب كردفان.

٣٧. مقابلات هاتفية أجراها الكاتب مع سياسيين من أبيي، نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠١٣.

٣٨. للاطلاع على تحليل ممتاز للمناقشات حول الحدود بين الرزيقات ودينكا ملوال خلال هذه الفترة، أنظر Vaughan (2013).

٣٩. للحصول على تفاصيل أكثر حول شمال بحر الغزال منذ عام ٢٠١١ والأثر الذي أحدثه استقلال جنوب السودان، أنظر (Craze 2013a، الصفحات ٤٣–٦٩).

المراجع

AUPSC (African Union Peace and Security Council). 2012a. Communiqué. PSC/MIN/COMM/1(CCCXXXIX). 24 October.

—. 2012b. Communiqué. 349th Meeting, Addis Ababa, Ethiopia. PSC/PR/COMM(CCCXLIX). 14 December.

—. 2013. Press Release. 6 November.

Craze, Joshua. 2011. Creating Facts on the Ground: Conflict Dynamics in Abyei. HSBA Working Paper No. 26. Geneva: Small Arms Survey. June.

—. 2013a. Dividing Lines: Grazing and Conflict along the Sudan–South Sudan Border. HSBA Working Paper No. 30. Geneva: Small Arms Survey. July.

—. 2013b. 'Unclear Lines: State and Non-state Actors in Abyei.' In Christopher Vaughan, Mareike Schomerus, and Lotje de Vries, eds. The Borderlands of South Sudan: Governance and Power in Contemporary and Historical Perspectives. New York: Palgrave Macmillan, pp. 45–66.

Cross, Hannah and Tim Flatman. 2013. Final Report of the International Observers to the Abyei Area Community Referendum. Unpublished report. November.

Gagnon, Georgette and John Ryle. 2001. Investigation into Oil Development, Conflict, and Displacement in Western Upper Nile, Sudan. Sudan Inter-Agency Reference Group. June.

Gramizzi, Claudio and Jérôme Tubiana. 2012. Forgotten Darfur: Old Tactics and New Players. HSBA Working Paper No. 28. Geneva: Small Arms Survey. July. <http://www.smallarmssurvey sudan.org/fileadmin/docs/working-papers/HSBA-WP-28-Forgotten-Darfur.pdf>

—. 2013. New War, Old Enemies: Conflict Dynamics in South Kordofan. HSBA Working Paper No. 29. Geneva: Small Arms Survey. March. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/working-papers/HSBA-WP29-S.Kordofan.pdf>

HRW (Human Rights Watch). 2014. South Sudan's New War: Abuses by Government and Opposition Forces. New York: HRW. August.

ICG (International Crisis Group). 2010. Sudan: Defining the North–South Border. Juba/Khartoum/Nairobi/Brussels: ICG. 2 September.

—. 2014. Sudan's Spreading Conflict (III): The Limits of Darfur's Peace Process. Nairobi/Brussels: ICG. 27 January.

Johnson, Douglas. 2010a. 'Border Battle Line.' International Journal of African Renaissance Studies, Vol. 5, No. 1, pp. 36–47.

—. 2010b. When Boundaries Become Borders: The Impact of Boundary-making in Southern Sudan's Frontier Zones. London: Rift Valley Institute.

Nhial Deng Nhial. 2012. 'Statement by H. E. Nhial Deng Nhial, Minister of Foreign Affairs and International Cooperation, Republic of South Sudan, at the Meeting of the African Union Peace and Security Council.' 24 October.

Pinaud, Clemence. 2014. 'South Sudan: Civil War, Predation and the Making of a Military Artistocracy.' African Affairs, Vol. 113, No. 451, pp. 192–211.

Radio Dabanga. 2013. 'SPLA-N "Shelling Military Targets" inside Kadugli City, South Kordofan: Spokesman.' 17 June.

Radio Tamazuj. 2013. 'SAF "Surprise Air Strike' on Jau—Soldiers and Civilians Injured.' 5 July. <http://radiotamazuj.org/en/article/saf-%E2%80%98surprise-air-strike%E2%80%99-jau-%E2%80%93-soldiers-and-civilians-injured>

—. 2014. 'SPLM-IO General Threatened to Shoot down UNMISS Aircraft.' 10 September. <https://radiotamazuj.org/en/article/splm-io-general-threatened-shoot-down-unmiss-aircraft>

Rolandsen, Øystein H. 2013. 'Too Much Water under the Bridge: Internationalization of the Sudan–South Sudan Border and Local Demands for Its Regulation.' In Christopher Vaughan, Mareike Schomerus, and Lotje de Vries, eds. The Borderlands of South Sudan: Authority and Identity in Contemporary and Historical Perspectives. New York: Palgrave Macmillan, pp. 23–44.

RoSS (Republic of South Sudan) Negotiating Team. 2012. Border: Disputed and Claimed Areas. Negotiating Team Brief No. 3. Addis Ababa. September.

Satellite Sentinel Project. 2013a. 'Troops in the Demilitarized Zone: Confirmation of Violations by Sudan and South Sudan.' 13 June. <http://www.satsentinel.org/sites/default/files/Troops-in-the-Demilitarized-Zone.pdf>

—. 2013b. 'Continued Violations: Both Sudans Still Violating Demilitarized Border Zone.' September. <http://www.satsentinel.org/sites/default/files/reports/ContinuedViolations-BothSudans StillViolatingDemilitarizedBorderZone.pdf>

Small Arms Survey. 2012. The Conflict over Hejlij. HSBA Facts and Figures Report. 26 April. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/facts-figures/abyei/HSBA-Conflict-over-Hejlij.pdf>

—. 2013a. The 14-Mile Area. HSBA Facts and Figures Report. 27 September. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/facts-figures/Border-Disputed-Areas/HSBA-14-Mile-Area-Historical.pdf>

—. 2013b. The SDBZ. HSBA Facts and Figures Report. 27 September. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/facts-figures/Border-Disputed-Areas/HSBA-SDBZ-Historical.pdf>

—. 2013c. 'The Crisis in Abyei.' Geneva: Small Arms Survey. 31 October.

—. 2013d. Pendulum Swings: The Rise and Fall of Insurgent Militias in South Sudan. HSBA Issue Brief No. 22. Geneva: Small Arms Survey. November.

—. 2014a. The Conflict in Unity Update. HSBA Facts and Figures Report. Geneva: Small Arms Survey. 2 May.

—. 2014b. The SDBZ Update. HSBA Facts and Figures. 8 September.

Sudan and South Sudan. 2012. The Agreement between The Republic of the Sudan and The Republic of South Sudan on Border Issues ('27 September borders agreement'). Addis Ababa, Ethiopia. 27 September.

Sudan Tribune. 2012. 'S. Sudan Engages with Russia to Support African Union Abyei Proposal.' 7 December.

—. 2013. 'SAF Bomb Attack in Unity State Leaves Two Dead, Six Injured.' 9 September.

—. 2014. 'S. Sudan Vows to Cooperate with Investigations into UN Helicopter Crash.' 11 September.

Tubiana, Jérôme. 2013. 'Sudan and South Sudan Inch toward War: Letter from the Borderland.' Foreign Affairs. 8 October.

UNISFA (UN Interim Security Force for Abyei). 2013. Report by the UNISFA Head of Mission on the Redeployment of Forces outside the SDBZ. 22–23 April.

UN Secretariat. 2014. 'Ground Preparation at UNISFA-JBVMM Section HQ in Gok Machar.' 5 August.

UN Security Council. 2013. Report of the Secretary-General on the Situation in Abyei. S/2013/198 of 28 March. New York: UN Security Council.

Vaughan, Christopher. 2013. 'The Rizeigat–Malual Dinka Borderland during the Condominium: The Limits of Legibility.' In Christopher Vaughan, Mareike Schomerus, and Lotje de Vries, eds. The Borderlands of South Sudan: Authority and Identity in Contemporary and Historical Perspectives. New York: Palgrave Macmillan, pp. 133–52.

de Waal, Alex. 2014. 'When Kleptocracy Became Insolvent: Brute Causes of the Civil War in South Sudan.' African Affairs, Vol. 113, No. 452, pp. 347–69.

نبذة عن المؤلف

جوشوا كريز هو مستشار للمشروع وأستاذ مساعد في جامعة شيكاغو. وتشمل تقاريره السابقة الخطوط الفاصلة: الرعي والصراع على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان (ورقة عمل ٣٠، يوليو ٢٠١٣)، وخلق الوقائع على الأرض: ديناميات الصراع في أبيي (ورقة عمل ٢٦، يونيو ٢٠١١). وقد نشرت مقالاته في صحيفة الغارديان (المملكة المتحدة) ومعهد صحافة الحرب والسلام، ضمن أشياء أخرى. عمله متاح على الموقع التالي:

http://www.joshuacraze.com

مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

مسح الأسلحة الصغيرة هو مشروع بحثي مستقل تابع للمعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية في جنيف في سويسرا. يحظى المشروع الذي أسس في العام ١٩٩٩ بدعم من الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية السويسرية، وبالمساهمات الحالية من حكومات أستراليا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفنلندا وألمانيا وهولندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ويعبر المشروع عن امتنانه للدعم الذي تلقاه في الماضي من حكومات فرنسا ونيوزيلندا وإسبانيا. كما يرغب المشروع بالإعراب عن شكره للمساعدة المالية التي تلقاها على مدى السنوات من الوكالات والبرامج والمعاهد المختلفة التابعة للأمم المتحدة.

وتتمثل أهداف مشروع الأسلحة الصغيرة في أن يكون المصدر الرئيسي للمعلومات العامة عن جميع الجوانب المتصلة بالأسلحة الصغيرة والعنف المسلح، وأن يكون مركز مصادر للحكومات وصناع السياسات والباحثين والناشطين، وأن يرصد المبادرات الوطنية والدولية (الحكومية وغير الحكومية) ذات الصلة بالأسلحة الصغيرة، وأن يدعم الجهود الرامية إلى معالجة الآثار الناجمة عن الأسلحة الصغيرة وانتشارها وسوء استعمالها، وأن يكون مركزا لتبادل المعلومات وتعميم أفضل الممارسات. كما يرعى المشروع إجراء الأبحاث الميدانية وجهود جمع المعلومات، ولا سيما في البلدان والمناطق المتضررة. ويضم المشروع طاقم عمل دولي يتمتع بخبرة واسعة في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد والدراسات التنموية وعلم الاجتماع وعلم الجريمة، ويتعاون مع شبكة عالمية من الباحثين والمؤسسات الشريكة والمنظمات غير الحكومية والحكومات في أكثر من خمسين بلدا.

مسح الأسلحة الصغيرة
المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية
Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
Maison de la Paix, Chemin Eugène-Rigot 2E |1202 Geneva

هاتف: ٥٧٧٧ ٩٠٨ ٢٢ ٤١+
الفاكس: ٢٧٣٨ ٧٣٢ ٢٢ ٤١+
البريد الإلكتروني: sas@smallarmssurvey.org
الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurvey.org

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

انطلق مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السوان في عام ٢٠٠٥، ويديره مشروع مسح الأسلحة الصغيرة الذي يعتبر مشروع بحثي مستقل تابع للمعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية. وقد تم تطوير هذا المشروع بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالإضافة إلى شركاء من المنظمات غير الحكومية. ويقوم هذا المشروع من خلال إصدار أبحاث موضوعية وآنية وتوزيعها بدعم مبادرات الحد من العنف ويشمل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والخطط التحفيزية لجمع الأسلحة المدنية وإصلاح القطاع الأمني والتدخلات الموجهة للسيطرة على التسلح في أنحاء السودان. ويقدم مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) أيضاً إرشادات بخصوص السياسات المتبعة لمواجهة حالة انعدام الأمن.

صممت أوراق عمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) لتقدم تحليلات معمقة حول القضايا المتعلقة بالأمن في السودان وعلى طول شريطها الحدودي. كما يصدر المشروع تقارير موجزة أقصر تلقي الضوء على معلومات أساسية بصورة دورية وسلسة. وتتوافر كلتا السلسلتين باللغتين الإنكليزية والعربية على الموقع الإلكتروني http://www.smallarmssurveysudan.org.

يتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) في السودان وجنوب السودان دعما ماليا مباشرا من وزارة الخارجية الأميركية ووزارة الشؤون الخارجية الدنماركية ووزارة الخارجية النرويجية، وكذلك المعهد الأميركي للسلام. وقد حصل المشروع على الدعم في السابق أيضا من صندوق السلام والأمن العالميين التابع لإدارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية بكندا ووزارة الخارجية الهولندية والتجمع المعني بمنع نشوب الصراعات الدولية التابع لحكومة المملكة المتحدة، فضلا عن المجموعة الدنماركية لإزالة الألغام والمعهد الديمقراطي الوطني. كما يحصل مشروع مسح الأسلحة الصغيرة على دعم إضافي من سويسرا، ذلك الدعم الذي لولاه لما كان بالإمكان تنفيذ مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) بصورة فعالة. للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ

يودي ليما / منسق مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)
Small Arms Survey, Graduate Institute of International and Development Studies
Maison de la Paix, Chemin Eugène-Rigot 2E |1202 Geneva

البريد الإلكتروني: yodit.lemma@smallarmssurvey.org
الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurveysudan.org

إصدارات مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) التابع لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة

التقارير الموجزة
العدد ١، سبتمبر / أيلول ٢٠٠٦
تهديدات مستمرة: اضطراب الأمن البشري في ولاية البحيرات، جنوب السودان، منذ توقيع اتفاق السلام الشامل

العدد ٢، أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٠٦
المجموعات المسلحة في السودان: قوات الدفاع عن جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

العدد ٣ (الإصدار الثاني)، فبراير / شباط ٢٠٠٧
دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونقلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

العدد ٤، ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٦
لا حوار ولا تعهدات: أخطار الآجال الأخيرة الممنوحة للدبلوماسية بالنسبة إلى دارفور

العدد ٥، يناير / كانون الثاني ٢٠٠٧
اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار المجموعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

العدد ٦، أبريل / نيسان ٢٠٠٧
عسكرة السودان: مراجعة أولية لتدفق الأسلحة وحيازتها

العدد ٧، يوليو / تموز ٢٠٠٧
الأسلحة والنفط ودارفور: تطور العلاقات بين الصين والسودان

العدد ٨، سبتمبر / أيلول ٢٠٠٧
الاستجابة للحروب الرعوية: استعراض مساعي الحد من العنف في السودان وأوغندا وكينيا

العدد ٩، فبراير / شباط ٢٠٠٨
تداعيات الصدى: عدم استقرار تشاد ونزاع دارفور

العدد ١٠، مارس / آذار ٢٠٠٨
لا "مشتركة" ولا "مدمجة": الوحدات المشتركة المدمجة ومستقبل اتفاق السلام الشامل

العدد ١١، مايو / أيار ٢٠٠٨
حلفاء ومنشقون: آخر مستجدات إدماج المجموعات المسلحة وأنشطة القوى العاملة بالوكالة

العدد ١٢، أغسطس / آب ٢٠٠٨
الانجراف إلى الحرب: انعدام الأمن والعسكرة في جبال النوبة

العدد ١٣، سبتمبر / أيلول ٢٠٠٨
لا منزلة، آفاق قليلة: كيف خذل السلام المقاتلات والنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المقاتلة الجنوب سودانيات

العدد ١٤، مايو / أيار ٢٠٠٩
تضارب الأولويات: تحديات حكومة جنوب السودان الأمنية والاستجابات الأخيرة

العدد ١٥، ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٩
العرض والطلب: تدفق الأسلحة وحيازتها في السودان

العدد ١٦، أبريل / نيسان ٢٠١٠
الأعراض والأسباب: انعدام الأمن وشيوع ضعف التنمية في ولاية شرق الاستوائية

العدد ١٧، مايو / أيار ٢٠١١
الإخفاقات والفرص: إعادة النظر في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان

العدد ١٨، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١١
الاقتتال على الغنائم: حركات التمرد المسلحة في منطقة أعالي النيل الكبرى

العدد ١٩، أبريل / نيسان ٢٠١٢
السعي إلى السلاح: تدفق الأسلحة وحيازتها في جنوب السودان

العدد ٢٠، سبتمبر / أيلول ٢٠١٢
الأعمال تجري كالمعتاد: تدفق الأسلحة إلى دارفور ما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٢

العدد ٢١، أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٢
جاري وعدوي: العنف القبلي في جونقلي

العدد ٢٢، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٣
البندول يتأرجح: صعود وهبوط الميليشيات المتمردة في جنوب السودان

العدد ٢٣، مارس / آذار ٢٠١٥
إجراءات إحترازية: تدابير الأمن المحلية في أعالي النيل الكبرى

أوراق العمل

العدد ١، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٦
قوات الدفاع عن جنوب السودان عشية إعلان جوبا
بقلم جون يونغ

العدد ٢، فبراير / شباط ٢٠٠٧
العنف واستهداف الضحايا في جنوب السودان: ولاية البحيرات في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل
بقلم ريتشارد جارفيلد

العدد ٣، مايو / أيار ٢٠٠٧
جبهة الشرق والكفاح ضد التهميش
بقلم جون يونغ

العدد ٤، مايو / أيار ٢٠٠٧
حدود بالاسم فقط: تجارة الأسلحة والمجموعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان
بقلم جوشوا ماركس

العدد ٥، يونيو / حزيران ٢٠٠٧
الجيش الأبيض: مقدمة واستعراض
بقلم جون يونغ

العدد ٦، يوليو / تموز ٢٠٠٧
انقسموا هزموا: تشرذم المجموعات المتمردة في دارفور
بقلم فيكتور تانر وجيروم توبيانا

العدد ٧، يوليو / تموز ٢٠٠٧
توترات الشمال–الجنوب وآفاق العودة إلى الحرب
بقلم جون يونغ

العدد ٨، سبتمبر / أيلول ٢٠٠٧
جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات
بقلم ماركيه شوميروس

العدد ٩، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٧
المجموعات المسلحة على حدود السودان الشرقية: استعراض وتحليلات
بقلم جون يونغ

العدد ١٠، ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٧
ثورة المنظمات شبه العسكرية: قوات الدفاع الشعبي
بقلم ياغو سالمون

العدد ١١، ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٧
العنف والتعرض للأذى بعد نزع سلاح المدنيين: قضية جونقلي
بقلم ريتشارد غارفيلد

العدد ١٢، أبريل / نيسان ٢٠٠٨
حرب تشاد–السودان بالوكالة و(دارفور) تشاد: الخيال والحقيقة
بقلم جيروم توبيانا

العدد ١٣، يونيو / حزيران ٢٠٠٨
مخلفات العنف: انعدام الأمن في ولايتي الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية السودانيتين
بقلم ماركيه شوميروس

العدد ١٤، يوليو / تموز ٢٠٠٨
قياس الخوف وانعدام الأمن: منظورات في العنف المسلح في شرق الاستوائية وتوركانا الشمالية
بقلم كلير مك ايفوي وريان موري

العدد ١٥، سبتمبر / أيلول ٢٠٠٨
صراع وأسلحة وعسكرة: ديناميات مخيمات المشردين داخليا في دارفور
بقلم كليا كاهن

العدد ١٦، يناير / كانون الثاني ٢٠٠٩
طلقات في الظلام، حملة نزع سلاح المدنيين في جنوب السودان لعام ٢٠٠٨
بقلم آدم أوبراين

العدد ١٧، يونيو / حزيران ٢٠٠٩
ما بعد "الجنجويد": فهم ميليشيات دارفور
بقلم جولي فلينت

العدد ١٨، سبتمبر / أيلول ٢٠٠٩
الالتفاف حول القانون: تدفق الأسلحة إلى السودان في مرحلة ما بعد اتفاق السلام الشامل
بقلم مايك لويس

العدد ١٩، يناير / كانون الثاني ٢٠١٠
الخطابة والواقع: فشل حل الصراع في دارفور
بقلم جولي فلينت

العدد ٢٠، أبريل / نيسان ٢٠١٠
مستقبل غامض: النزاع المسلح في جنوب السودان
بقلم كلير ماكفوي وإيميل ليبرن

العدد ٢١، يونيو / حزيران ٢٠١٠
توقعات غير واقعية: التحديات الحالية لإعادة إدماج جنوب السودان
بقلم جولي برثفيلد

العدد ٢٢، أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٠
الحرب الأخرى: الصراع العربي الداخلي في دارفور
بقلم جولي فلينت

العدد ٢٣، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٠
الحاجة إلى المراجعة: مراحل تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠ وما بعد ذلك
بقلم ريتشارد راندز

العدد ٢٤، فبراير / شباط ٢٠١١
نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) في السودان: إنجازات متواضعة بعد فوات الأوان؟
بقلم راين نيكولز

العدد ٢٥، مارس / آذار ٢٠١١
نبذ المتمردين: الأبعاد المحلية والإقليمية للتقارب بين تشاد والسودان
بقلم جيروم توبيانا

العدد ٢٦، يونيو / حزيران ٢٠١١
خلق الوقائع على الأرض: ديناميات الصراع في أبيي
بقلم جوشوا كريز

العدد ٢٧، يونيو / حزيران ٢٠١٢
مهمة قيد الإنجاز: تطوير قوات الأمن في جنوب السودان حتى فبراير / شباط ٢٠١٢
بقلم جون أ. سنودن

العدد ٢٨، يوليو / تموز ٢٠١٢
دارفور المنسية: أساليب قديمة ولاعبون جدد
بقلم كلاوديو غراميزي وجيروم توبيانا

العدد ٢٩، أبريل / نيسان ٢٠١٣
حرب جديدة وأعداء قدامى: آليات الصراع في جنوب كردفان
بقلم كلاوديو غراميزي وجيروم توبيانا

العدد ٣٠، فبراير/شباط ٢٠١٤
الخطوط الفاصلة: الرعي والصراع على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان
بقلم جوشوا كريز

العدد ٣١، ماي/مايو ٢٠١٤
الطريق المسدود: الصراع في ولاية النيل الأزرق
بقلم كلاوديو غراميزي

العدد ٣٢، أكتوبر/تشرين الأول
اقتفاء الأثر: تعقب الأسلحة والذخائر في السودان وجنوب السودان
بقلم جونا ليف وإميل ليبرن

العدد ٣٣، يوليو /تموز
الجبهة الثورية السودانية نشأتها وتطورها
بقلم أندرو مكوتشين

إصدارات أخرى لمسح الأسلحة الصغيرة

إصدارات غير دورية

1. Re-Armament in Sierra Leone: One Year After the Lomé Peace Agreement, by Eric Berman, December 2000
2. Removing Small Arms from Society: A Review of Weapons Collection and Destruction Programmes, by Sami Faltas, Glenn McDonald, and Camilla Waszink, July 2001
3. Legal Controls on Small Arms and Light Weapons in Southeast Asia, by Katherine Kramer (with Nonviolence International Southeast Asia), July 2001
4. Shining a Light on Small Arms Exports: The Record of State Transparency, by Maria Haug, Martin Langvandslien, Lora Lumpe, and Nic Marsh (with NISAT), January 2002
5. Stray Bullets: The Impact of Small Arms Misuse in Central America, by William Godnick, with Robert Muggah and Camilla Waszink, November 2002
6. Politics from the Barrel of a Gun: Small Arms Proliferation and Conflict in the Republic of Georgia, by Spyros Demetriou, November 2002
7. Making Global Public Policy: The Case of Small Arms and Light Weapons, by Edward Laurance and Rachel Stohl, December 2002
8. Small Arms in the Pacific, by Philip Alpers and Conor Twyford, March 2003
9. Demand, Stockpiles, and Social Controls: Small Arms in Yemen, by Derek B. Miller, May 2003
10. Beyond the Kalashnikov: Small Arms Production, Exports, and Stockpiles in the Russian Federation, by Maxim Pyadushkin, with Maria Haug and Anna Matveeva, August 2003
11. In the Shadow of a Cease-fire: The Impacts of Small Arms Availability and Misuse in Sri Lanka, by Chris Smith, October 2003
12. Small Arms in Kyrgyzstan: Post-revolutionary Proliferation, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, March 2007, ISBN 2-8288-0076-8, also in Kyrgyz and Russian (first printed as Kyrgyzstan: A Small Arms Anomaly in Central Asia?, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, February 2004)

13. Small Arms and Light Weapons Production in Eastern, Central, and Southeast Europe, by Yudit Kiss, October 2004, ISBN 2-8288-0057-1
14. Securing Haiti's Transition: Reviewing Human Insecurity and the Prospects for Disarmament, Demobilization, and Reintegration, by Robert Muggah, October 2005, updated, ISBN 2-8288-0066-0
15. Silencing Guns: Local Perspectives on Small Arms and Armed Violence in Rural South Pacific Islands Communities, edited by Emile LeBrun and Robert Muggah, June 2005, ISBN 2-8288-0064-4
16. Behind a Veil of Secrecy: Military Small Arms and Light Weapons Production in Western Europe, by Reinhilde Weidacher, November 2005, ISBN 2-8288-0065-2
17. Tajikistan's Road to Stability: Reduction in Small Arms Proliferation and Remaining Challenges, by Stina Torjesen, Christina Wille, and S. Neil MacFarlane, November 2005, ISBN 2-8288-0067-9
18. Demanding Attention: Addressing the Dynamics of Small Arms Demand, by David Atwood, Anne-Kathrin Glatz, and Robert Muggah, January 2006, ISBN 2-8288-0069-5
19. A Guide to the US Small Arms Market, Industry, and Exports, 1998–2004, by Tamar Gabelnick, Maria Haug, and Lora Lumpe, September 2006, ISBN 2-8288-0071-7
20. Small Arms, Armed Violence, and Insecurity in Nigeria: The Niger Delta in Perspective, by Jennifer M. Hazen with Jonas Horner, December 2007, ISBN 2-8288-0090-3
21. Crisis in Karamoja: Armed Violence and the Failure of Disarmament in Uganda's Most Deprived Region, by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0094-6
22. Blowback: Kenya's Illicit Ammunition Problem in Turkana North District, by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0098-9
23. Gangs of Central America: Causes, Costs, and Interventions, by Dennis Rodgers, Robert Muggah, and Chris Stevenson, May 2009, ISBN 978-2-940415-13-7
24. Arms in and around Mauritania: National and Regional Security Implications, by Stéphanie Pézard with Anne-Kathrin Glatz, June 2010, ISBN 978-2-940415-35-9 (also available in French)
25. Transparency Counts: Assessing State Reporting on Small Arms Transfers, 2001–08, by Jasna Lazarevic, June 2010, ISBN 978-2-940415-34-2
26. Confronting the Don: The Political Economy of Gang Violence in Jamaica, by Glaister Leslie, November 2010, ISBN 978-2-940415-38-0

27. Safer Stockpiles: Practitioners' Experiences with Physical Security and Stockpile Management (PSSM) Assistance Programmes, edited by Benjamin King, April 2011, ISBN 978-2-940415-54-0
28. Analysis of National Reports: Implementation of the UN Programme of Action on Small Arms and the International Tracing Instrument in 2009–10, by Sarah Parker, May 2011, ISBN 978-2-940415-55-7
29. Blue Skies and Dark Clouds: Kazakhstan and Small Arms, by Nicolas Florquin, Dauren Aben, and Takhmina Karimova, May 2012, ISBN 978-2-9700771-5-2
30. The Programme of Action Implementation Monitor (Phase 1): Assessing Reported Progress, by Sarah Parker with Katherine Green, August 2012, ISBN 978-2-9700816-2-3
31. Internal Control: Codes of Conducts within Insurgent Armed Groups, by Olivier Bangerter, November 2012, ISBN 978-2-9700816-8-5

تقارير خاصة

1. Humanitarianism under Threat: The Humanitarian Impact of Small Arms and Light Weapons, by Robert Muggah and Eric Berman, commissioned by the Reference Group on Small Arms of the UN Inter-Agency Standing Committee, July 2001
2. Small Arms Availability, Trade, and Impacts in the Republic of Congo, by Spyros Demetriou, Robert Muggah, and Ian Biddle, commissioned by the International Organization for Migration and the United Nations Development Programme, April 2002
3. Kosovo and the Gun: A Baseline Assessment of Small Arms and Light Weapons in Kosovo, by Anna Khakee and Nicolas Florquin, commissioned by the United Nations Development Programme, June 2003
4. A Fragile Peace: Guns and Security in Post-conflict Macedonia, by Suzette R. Grillot, Wolf-Christian Paes, Hans Risser, and Shelly O. Stoneman, commissioned by United Nations Development Programme, and co-published by the Bonn International Center for Conversion, SEESAC in Belgrade, and the Small Arms Survey, June 2004, ISBN 2-8288-0056-3
5. Gun-running in Papua New Guinea: From Arrows to Assault Weapons in the Southern Highlands, by Philip Alpers, June 2005, ISBN 2-8288-0062-8

6. La République Centrafricaine: Une étude de cas sur les armes légères et les conflits, by Eric G. Berman, July 2006, ISBN 2-8288-0073-3
7. Small Arms in Burundi: Disarming the Civilian Population in Peacetime (Les armes légères au Burundi : après la paix, le défi du désarmement civil), by Stéphanie Pézard and Nicolas Florquin, co-published with Ligue Iteka, in English and French, August 2007, ISBN 2-8288-0080-6 ISSN 1661-4453
8. Quoi de neuf sur le front congolais ? Evaluation de base sur la circulation des armes légères et de petit calibre en République du Congo, par Robert Muggah et Ryan Nichols, publié avec le Programme des Nations Unies pour le Développement–République du Congo, décembre 2007, 2-8288-0089-X
9. Small Arms in Rio de Janeiro: The Guns, the Buyback, and the Victims, by Pablo Dreyfus, Luis Eduardo Guedes, Ben Lessing, Antônio Rangel Bandeira, Marcelo de Sousa Nascimento, and Patricia Silveira Rivero, a study by the Small Arms Survey, Viva Rio, and ISER, December 2008, ISBN 2-8288-0102-0
10. Firearms-related Violence in Mozambique, a joint publication of the Ministry of the Interior of Mozambique, the World Health Organization–Mozambique, and the Small Arms Survey, June 2009, ISBN 978-2-940415-14-4
11. Small Arms Production in Brazil: Production, Trade, and Holdings, by Pablo Dreyfus, Benjamin Lessing, Marcelo de Sousa Nascimento, and Jĺio Cesar Purcena, a joint publication with Viva Rio and ISER, Septemer 2010, ISBN 978-2-940415-40-3
12. Timor-Leste Armed Violence Assessment: Final Report, edited by Robert Muggah and Emile LeBrun, October 2010, ISBN 978-2-940415-43-4
13. Significant Surpluses: Weapons and Ammunition Stockpiles in South-east Europe, by Pierre Gobinet, a joint publication of the Regional Approach for Stockpile Reduction, the US Department of State's Office of Weapons Removal and Abatement, and the Small Arms Survey, December 2011, ISBN 978-2-9700771-2-1
14. Enquête nationale sur les armes légères et de petit calibre en Côte d'Ivoire: les défis du contrôle des armes et de la lutte contre la violence armée avant la crise postélectorale, by Savannah de Tessières, a joint publication of the United Nations Development Programme, the Commission Nationale de Lutte contre la Prolifération et la Circulation Illicite des Armes Légères et de Petit Calibre, Côte d'Ivoire, and the Small Arms Survey, April 2012, ISBN 978-2-9700771-6-9

15. Capabilities and Capacities: A Survey of South-east Europe's Demilitarization Infrastructure, by Pierre Gobinet, a joint publication of the Regional Approach for Stockpile Reduction, the US Department of State's Office of Weapons Removal and Abatement, and the Small Arms Survey, April 2012, ISBN 978-2-9700771-7-6
16. Availability of Small Arms and Perceptions of Security in Kenya: An Assessment, by Manasseh Wepundi, Eliud Nthiga, Eliud Kabuu, Ryan Murray, and Anna Alvazzi del Frate, a joint publication of Kenya National Focus Point on Small Arms and Light Weapons, and the Small Arms Survey, with support from the Ministry of Foreign Affairs of Denmark, June 2012, ISBN 978-2-9700771-8-3
17. Security Provision and Small Arms in Karamoja: A Survey of Perceptions, by Kees Kingma, Frank Muhereza, Ryan Murray, Matthias Nowak, and Lilu Thapa, a joint publication of the Danish Demining Group and the Small Arms Survey, September 2012, ISBN 978-9700816-3-0
18. Costs and Consequences: Unplanned Explosions and Demilitarization in South-east Europe, by Jasna Lazarević, a joint publication of the Regional Approach for Stockpile Reduction, the US Department of State's Office of Weapons Removal and Abatement, and the Small Arms Survey, November 2012, ISBN 978-2-9700816-7-8
19. Making a Mark: Reporting on Firearms Marking in the RECSA Region, by James Bevan and Benjamin King, a joint publication of Regional Centre on Small Arms in the Great Lakes Region, the Horn of Africa and Bordering States, and the Small Arms Survey; with support from the US Department of State's Office of Weapons Removal and Abatement, April 2013, ISBN 978-2-9700856-1-4
20. In Search of Lasting Security: An Assessment of Armed Violence in Nepal, by Mihaela Racovita, Ryan Murray, and Sudhindra Sharma, a joint publication of the Interdisciplinary Analysts, and the Small Arms Survey's Nepal Armed Violence Assessment project, supported by Australian Aid, AusAID, May 2013, ISBN 978-2-9700856-3-8
21. Identifying Sources: Small-calibre Ammunition in Côte d'Ivoire, by Holger Anders, a joint publication of the Small Arms Survey and the Integrated Embargo Monitoring Unit of the United Nations Operation in Côte d'Ivoire, June 2014, ISBN 978-2-940548-02-6

سلسلة الكتب

Armed and Aimless: Armed Groups, Guns, and Human Security in the ECOWAS Region, edited by Nicolas Florquin and Eric G. Berman, May 2005, ISBN 2-8288-0063-6

Armés mais désoeuvrés: groupes armés, armes légères et sécurité humaine dans la region de la CEDEAO, edited by Nicolas Florquin and Eric Berman, co-published with GRIP, March 2006, ISBN 2-87291-023-9

Targeting Ammunition: A Primer, edited by Stéphanie Pézard and Holger Anders, copublished with CICS, GRIP, SEESAC, and Viva Rio, June 2006, ISBN 2-8288-0072-5

No Refuge: The Crisis of Refugee Militarization in Africa, edited by Robert Muggah, co-published with BICC, published by Zed Books, July 2006, ISBN 1-84277-789-0

Conventional Ammunition in Surplus: A Reference Guide, edited by James Bevan, published in cooperation with BICC, FAS, GRIP, and SEESAC, January 2008, ISBN 2-8288-0092-X

Ammunition Tracing Kit: Protocols and Procedures for Recording Small-calibre Ammunition, developed by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0097-0

The Central African Republic and Small Arms: A Regional Tinderbox, by Eric G. Berman with Louisa N. Lombard, December 2008, ISBN 2-8288-0103-9

Security and Post-Conflict Reconstruction: Dealing with Fighters in the Aftermath of War, edited by Robert Muggah, published by Routledge, January 2009, ISBN 978-0-415-46054-5

'L'insécurité est une autre guerre': Analyse de la violence armée au Burundi, by Stéphanie Pézard and Savannah de Tessières, April 2009, ISBN 978-2-940415-12-0

'Insecurity Is Also a War': An Assessment of Armed Violence in Burundi, by Stéphanie Pézard and Savannah de Tessières, published by the Geneva Declaration Secretariat, October 2009, ISBN 978-2-940415-20-5

The Politics of Destroying Surplus Small Arms: Inconspicuous Disarmament, edited by Aaron Karp, published by Routledge, July 2009, ISBN 978-0-415-49461-8

Primed and Purposeful: Armed Groups and Human Security Efforts in the Philippines, by Soliman M. Santos, Jr., and Paz Verdades M. Santos, co-published with the South–South Network for Non-State Armed Group Engagement, April 2010, ISBN 978-2-940415-29-8